الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2020

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

قياس الأداء المصرفي باستخدام نسب السيولة والربحية
دراسة حالة بنك بغداد (2010-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

إعـداد الطلبة:
- بن سويكي يسرى
- شرير عبير

تحت إشراف:
لطيف وليد

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لمزاودة رياض	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
لطيف وليد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
اوصالح عبد الحليم	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2020/2019

شكر و عرفان

إن الحمد لله على توفيقه لإتمام هدا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ "لطيف وليد" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته و إرشاداته و نصائحه القيمة و التي ساهمت بشكل كبير في انجاز هدا العمل

التواضع،كما لايفوتنا أن نتقدم بذكرنا الخالص إلى كل من ساهم في إتمام هدا العمل بالكثير أو القليل حتى و لو كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.

"بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مأواكم"

"أمين"

Déd cac

إهداء

إلى من لا يطيب الليل إلا بشكره... ولا يطيب النهار إلا بطاعته...

ولا يطيب الحياة إلا بذكره و عبادته... من وفقني في جميع الخطوات...

ولبى ما في قلبي من دعوات من علي سبع سموات ... جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة...و هدى الأمة... نبي الرحمة...

سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى شمعة حياتي ... و جنتي يا نبع الحنان و لحن الأمل...

أمي وهل بعد الأم تنطق الجمل

إلى من تعب من أجل راحتي... و شاركني مشواري و رحلتي... يا سندي و قدوتي يا رفيق الدرب يا أبتي

إلى من قاسموني حلوة الحياة و مرها تحت سقف واحد تلك القلوب الرقيقة و النفوس البريئة ...رياحين حياتي... أخوتي

إلى من رسموا من الدموع ألف ابتسامة...ينابيع الصدق ورفقاء الدرب... يسرى إكرم منال إنتصار زاهية فريال

إلى كل من ترك في قلبي ذكرى طيبة... لكم أهدي...ثمرة كفاحاتي وجهدي...

إهداء

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها

إلى من سهرت تنير دربي.

إلى من تشاركني افراحي واساتي

إلى أجمل إبتسامة في حياتي إلى أروع إبتسامة في الوجود أمي الغالية

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم و المعرفة

إلى الذي لم يبخل علي بأي شيء إلى من سعى من أجل راحتي و نجاحي

إلى أعظم وأعز رجل في هدا الكون أبي الغالي

إلى الذين ظفرت بهم هدية الأقدار اخوة فعرفو معنى الأخوة

إلى اخوتي الأحباء وليد ريمة ولؤي

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تقييم الأداء لبنك بغداد من 2010 إلى 2015 باستخدام نسب السيولة و المتمثلة (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاحتياطي القانوني، نسبة السيولة القانونية، نسبة التوظيف) بالإضافة إلى نسب الربحية (معدل العائد على الأصولROA،معدل العائد على حقوق الملكيةROE) كونها تعد أدوات رئيسية لتحليل من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، ولقد استعملنا المنهج الوصفي للإحاطة بالجواب النظرية للموضوع، و المنهج التحليلي لدراسة الجانب التطبيقي الذي تم التحقق فيه من صحة الفرضيات من خلال حساب و تحليل نسب السيولة و الربحية، و قد توصلت دراستنا إلى مجموعة من النتائج أهمها ، ان نسبة الرصيد النقدي شهدت عدم استقرار في قيمتها بسبب التذبذب في حجم النقود و الموجودات السائلة و الحسابات الجارية و الودائع وهدا ما جعل إدارة بنك بغداد تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماته اتجاه العملاء.

الكلمات المفتاحية:

تقييم الأداء، السيولة، الربحية.

SUMMARY

The study aimed to identify the level of bank of baghdad from 2010to2015 using the liquidity ratios represented by the cash balance ratio ,liquidity ratio, the employment rate in addition to the profitability ratios,the rate of return on assets and the rate of property rights, beingone of the main tools of analysis in order to reach the results of the study.calclation and analysis of liquidity and profitability ratios our study found a set of results, the most important of which is that the cash balance ratio witnessed instability in its value, and this as due to the fluctuation in the volume of cash, current accounts and deposits, and this is what made the banks management find it difficult to fulfill its obligations towards its customers .

KEY WORDS :

Performance evaluation,liquidity ,profitability

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	**I**
شكر و عرفان	**II**
إهداء	**III**
ملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**V**
قائمة الأشكال	**VI**
قائمة الجداول	**VII**
مقدمة	**أ-هـ**
الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية وتقييم الأداء المصرفي	8-28
تمهيد الفصل	8
المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية	9
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها	9
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وخصائصها	10
المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها	12
المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها	16
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء وقياسه	20
المطلب الأول: الأداء في البنوك التجارية	20
المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء ومراحل قياسه	21
المطلب الثالث: أسس حول تقييم الأداء ومقومات نجاحه	24
المطلب الرابع: مفهوم قياس الأداء المصرفي وأهميته في البنوك التجارية	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: أساسيات حول السيولة المصرفية والربحية والعلاقة بينهما	30-44
تمهيد الفصل	30
المبحث الأول: مدخل للسيولة المصرفية	31
المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية وأبعادها	31
المطلب الثاني: مكونات السيولة المصرفية ومصادرها	32
المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية	35
المطلب الرابع: معايير قياس وتقييم كفاية السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها	36

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الربحية المصرفية	39
المطلب الأول: مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة فيها	39
المطلب الثاني: مؤشرات ونسب قياس الربحية	40
المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية	41
المطلب الرابع: العلاقة بين السيولة والربحية	43
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك بغداد(2010-2015)	65-46
تمهيد الفصل	46
المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة المتمثلة في بنك بغداد	47
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك بغداد وهيكله التنظيمي	47
المطلب الثاني: خدمات بنك بغداد وفروعه	49
المبحث الثاني: دراسة تأثير نسب السيولة والربحية لبنك بغداد	51
المطلب الأول: تحليل نسب السيولة لبنك بغداد من سنة 2010 إلى 2015	51
المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية لبنك بغداد من سنة 2010 إلى 2015	60
خلاصة الفصل	65
خاتمة	68-67
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	منحنى تغير نسبة الرصيد النقدي لبنك بغداد من سنة 2010الى2015	51
(2-1)	منحنى تغير نسبة الاحتياطي القانوني لبنك بغداد من سنة 2010الى2015	54
(3-1)	منحنى تغير نسبة السيولة القانونية لبنك بغداد من سنة 2010الى 2015	56
(4-1)	منحنى تغير نسبة التوظيف لبنك بغداد من سنة 2010الى 2015	58
(1-2)	منحنى تغير معدل العائد على الأصول من 2010الى 2015	60
(2-2)	منحنى تغير معدل العائد على حقوق الملكية من 2010الى 2015	62

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

رقم	الجدول	الصفحة
(1-1)	جدول تغير نسبة الرصيد النقدي لبنك بغداد من2010الى2015	51
(2-1)	جدول تغير نسبة الاحتياطي القانوني لبنك بغداد من2010الى2015	53
(3-1)	جدول تغير نسبة السيولة القانونية لبنك بغداد من2010الى2015	56
(4-1)	جدول تغير نسبة التوظيف لبنك بغداد من 2010الى 2015	58
(1-2)	جدول تغير معدل العائد على الأصول لبنك بغداد 2010الى2015	60
(2-2)	جدول تغير معدل العائد على حقوق الملكية لبنك بغداد 2010الى2015	62

المقدمة العامة

تمهيد:

يمر العالم اليوم بجملة من التطورات و التغيرات الحديثة التي مست مختلف مجالات الحياة، والتي تتمثل أساسا في التكنولوجيا المعلوماتية واشتداد المنافسة على مستوى المنظمات وخاصة البنوك، حيث يعتبر الجهاز البنكي الركيزة الأساسية في أي دولة والدعامة الأولى لتشجيع القطاعات الأخرى، كما تعد البنوك والمؤسسات المالية المكان الذي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها، فمن خلال هذه الأموال المودعة لديها تقوم بتمويل المشروعات الاستثمارية مهما اختلفت مجالاتها، كما أن الهدف الرئيسي للبنوك هو تحقيق أعلى عائد، وهذا سيجعلها تواجه خطر عدم إمكانية تغطية سحوبات المودعين التي تكون بصفة مفاجئة، وتسمى بخطر السيولة فكلما زادت الربحية زاد خطر السيولة والعكس صحيح.

كما أن تقييم الآداء في البنوك التجارية له قيمة و أهمية كبيرة في تسيير العمل البنكي، فهو عملية ضرورية ومهمة لما شهده القطاع المصرفي من تغيرات و تحولات، وهذا يتطلب مجموعة من الأدوات والأساليب و التقنيات التي تسهل عملية التقييم.

ولعل اكبر التحديات التي تواجه عمل البنوك هي مشكلة السيولة فكلما ارتفع حجم السيولة داخل البنوك، تكون المصارف أمام ضرورة البحث عن مجالات لاستثمارها، أما إذا انخفض حجمها فهذا سيؤثر على نشاط البنوك، لذلك فهي تعد من أهم المؤشرات التي يأخذها الزبائن بعين الاعتبار لتقييم أداء البنوك والمفاضلة بينها، وهنا يكون المسير المالي أمام ضرورة الموازنة بين السيولة والربحية.

الإشكالية :

تعد البنوك عصب الاقتصاد وركيزة أساسية من ركائزه حيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق جملة من الأهداف وعلى رأسها الأرباح وذلك نتيجة لاستثمار أموالها، كما أن عملية تقييم الأداء في البنوك لا تقل أهمية على المؤسسات والمنظمات الأخرى فمن خلالها تستطيع البنوك أن تكشف نقاط القوة والضعف في كافة أنشطتها وتحديد الانحرافات من اجل معالجتها ورسم السياسات المناسبة لتحسين الأداء، كما يجب على البنوك إن توفر السيولة لمواجهة طلبات السحب المفاجئة للعملاء، ويجب عليها أيضا إعادة توظيفها للوصول إلى الأهداف المسطرة وهي تحقيق العوائد.

ومن خلال ما سبق يمكن بلورة الإشكالية في السؤال الجوهري التالي :

- كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية بناءا على نسب السيولة والربحية؟

وتندرج تحت الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما المقصود بتقييم الأداء في البنوك التجارية؟
- ✓ هل تؤثر السيولة على ربحية بنك بغداد؟
- ✓ هل أثرت نسب السيولة على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته؟
- ✓ كيف تمكن بنك بغداد من تسيير أمواله المتاحة للوصول إلى تحقيق الأرباح؟

الفرضيات:

تقييم الأداء هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما يتم تحقيقه فعلا؛

- تؤثر السيولة بصورة عكسية على ربحية بنك بغداد؛
- أثرت نسب السيولة بشكل كبير على قدرة المصرف للوفاء بالتزاماته؛
- تمكن من خلال الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها موظفي المصرف في تسيير أموال البنك.

نموذج الدراسة:

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، حيث خصصنا الفصل الأول إلى البنوك التجارية وتقييم الأداء فيها، حيث قسم هذا الأخير إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى البنوك، أما المبحث الثاني تناولنا مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء وقياسه، أما الفصل الثاني فقد تضمن مبحثين، المبحث الأول مدخل إلى السيولة المصرفية أما المبحث الثاني فقد تضمن مفاهيم حول الربحية المصرفية وبالنسبة للفصل الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية، حيث تناول تقييم الأداء باحتساب نسب الربحية والسيولة لبنك بغداد وقسم إلى مبحثين ضم المبحث الأول تقديم عينة الدراسة أما المبحث الثاني فقد ضم دراسة تأثير نسب السيولة والربحية على أداء بنك بغداد .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تناولت موضوع يمس جوهر أعمال البنوك على مختلف مستوياتها، فهي تعمل في بيئة تتميز بالتطور واشتداد المنافسة لذالك يجب عليها البحث على انجح الاستراتيجيات و السياسات لإدارة سيولتها لتحقيق أسمى أهدافها ألا وهي الربحية وتتجلى أهميتها في :

- تقييم الأداء في البنوك يعد موضوعا حيويا كونه من المواضيع التي تهم كل البنوك سواء كانت عامة أو خاصة؛
- معرفة الآلية التي تعتمد عليها إدارة البنوك في تسيير السيولة وكيفية استثمارها لتحقيق الأرباح وهذا بدوره ينعكس على الأداء المالي للبنوك؛
- أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك بواسطة نسب السيولة والربحية لمعرفة ما تحققه البنك محل الدراسة من نتائج مقارنة بسنوات الدراسة.

أهداف الدراسة:

لقد تطرقنا لهذا الموضوع بغية تحقيق جملة من الأهداف ألا وهي :

- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بقياس الأداء ونسب الربحية والسيولة ؛
- فتح آفاق بحثية جديدة للباحثين في مجال تقييم أداء البنوك خاصة المتعلقة بهدفي الربحية والسيولة ؛
- إبراز أهم النسب التي يعتمد عليها بنك بغداد في تقييم أداءه لتحقيق أعلى عائد بأقل التكاليف؛
- الوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط نسب السيولة و الربحية.

أسباب اختيار الموضوع :

لقد قمنا باختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب وهي :

أسباب موضوعية و تتمثل في:

- توافق موضوع الدراسة مع التخصص العلمي للطالب ؛
- الأهمية البالغة التي يحظى بها موضوع الدراسة ؛
- المساهمة في الإضافة العلمية والإلمام بكل ما يخص السيولة والربحية في البنوك التجارية
- محاولة معرفة العلاقة التي تربط بين تقييم الآداء ونسب الربحية والسيولة في بنك بغداد.

أسباب خاصة وتتمثل في :

- الميول الشخصي للدراسة في مجال البنوك؛
- الرغبة في تقييم أداء البنوك محل الدراسة وعرض النتائج بصيغة جديدة وسهلة الفهم ؛
- الرغبة في تقديم إضافة فيما يخص موضوع الدراسة من خلال إسقاط الجانب النظري على بنك بغداد.

منهج الدراسة :

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي :

المنهج الوصفي من خلال دراسة الجانب النظري أما المنهج التحليلي فيما يخص الدراسة التطبيقية و جاء الاعتماد على هذا الأسلوب كونه الأمثل لإنجاز هذا النوع من المواضيع

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : تتم هذه الدراسة على البنك التجاري العراقي وهو بنك بغداد

الحدود الزمنية_: تتم في الفترة الممتدة من 2010 –2015 وهذا حسب التقارير المالية لبنك بغداد

صعوبات الدراسة :

- التكرار الكبير الملاحظ على المراجع كونها تحمل تقريبا نفس المعلومات ومن نفس المنظور وقلة المراجع التي أضافت الشيء الجديد للموضوع؛
- عدم تقديم شروحات كافية للتقارير السنوية لبنك محل الدراسة؛
- الوضع الصحي الذي يمر به العالم مما نتج عنه صعوبة التواصل مع الأستاذ المشرف واللجوء لبعض المراجع بالمكتبة الجامعية .

الدراسات السابقة:

لقد وجدت عدة مواضيع عالجت السيولة والربحية في البنوك التجارية، حيث ركزت على استخدام نسبها كوسيلة لتقييم أداء وكفاءة البنك، وتطرقنا إلى الدراسات التالية على أمل أن تكون قريبة من دراستنا .

الدراسة الاولى :

احمد صلاح الدين أبو زيد مختار ،**إستخدام النسب المالية في تقويم أداء المصاريف– دراسة حالة بنك التنمية التعاوني الإسلامي (2000–2004)**، سنة 2006 ،بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستار في المحاسبة و التمويل، السودان حيث اعتمد الباحث على الفرضيات التالية:

يمتلك بنك التنمية التعاوني الإسلامي القدرة على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية ،ولديه القدرة أيضا على الوفاء بالتزاماته المالية المختلفة، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي، وتوصل الباحث إلى نتائج مفادها أن بنك التنمية التعاوني الإسلامي له القدرة على توليد الأرباح من أنشطته التشغيلية، فبالرغم من الضعف الذي أظهرته نسبة التداول إلى أن ذلك لا يعبر عن احتمال عجز البنك عن الوفاء بالتزاماته المالية وذلك لان نسبة النقد وصافي رأس المال تعطي مؤشرات ايجابية على قدرته على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.

الدراسة الثانية :

شيماء يونس كاظم، **اثر السيولة النقدية على مستوى أداء المصارف دراسة تحليلية قياسية في بعض المصارف التجارية العراقية من (1997-2011)**، سنة 2014 ،بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه في العلوم المحاسبية بغداد ،ومن أهم الفرضيات التي طرحها الباحث لدراسة انه توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين إجمالي مؤشرات السيولة النقدية و مستوى الأداء في المصارف المتمثلة في الربحية و الكفاءة و الفاعلية للمصارف الموجودة في عينة الدراسة ،كما توجد علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين إجمالي المخاطرة و مؤشرات المالية ومستوى الأداء متمثلة بإجمالي مؤشرات الربحية، وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لكونهما أكثر ملائمة لطبيعة الدراسة ،و من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن كفاية السيولة النقدية اليومية و مؤشرات السيولة النقدية و المخاطرة المصرفية هو الشغل الشاغل لمعظم الإدارات المصرفية في الاقتصاد العالمي و العراق واحد من هذه البلدان التي تعاني فيه المصارف التجارية من ظاهرة السيولة التجارية وعدم قدرة المصارف على الإيفاء بإلتزاماتها اليومية، بالإضافة إلى المخاطر التي تتعرض لها المصارف العراقية وذالك لقلت رؤوس الأموال و الائتمان النقدي و الموجودات و الاحتياطات النقدية و حجم القروض و دالك لعدم تطبيقها لاتفاقيات الدولية في مجال الخدمة المصرفية لجنة بازل (1 .2 .3) .

الدراسة الثالثة :

توفيق سميح محمد الأغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية،** سنة 2015، قدمت هذه الرسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجيستار في المحاسبة،الأردن و من أهم الفرضيات التي تقوم عليها الدراسة، انه لا يؤدي استخدام مؤشرات السيولة والربحية إلى تقييم الأداء وقد استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في انجاز هذه الرسالة، كما توصل الباحث إلى النتائج التالية : أن المؤشرات المديونية تفيد بأن الشركة تتمتع بمقدرة عالية على التمويل الداخلي وهذا يتنافى مع التمويل الرشيد وهذا لا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسة ،أما مؤشرات السيولة تفيد بأن الشركة تتمتع بقدرة عالية على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل كما أن مؤشرات الربحية تشير إلى تراجع نسبة الأرباح في سنوات الدراسة نتيجة للظروف الاقتصادية التي مرت بها الشركة بسبب انخفاض أسعار بيع البوتاس عالميا.

الدراسة الرابعة :

وليد زهير بوشعبان، **مدى تأثير السيولة والقروض الاستثمارية على الهيكل المالي، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في البرصة فلسطين،** سنة 2017 ،قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات

الحصول على درجة ماجيستر في المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ،ومن أهم الفرضيات التي وضعت للدراسة، انه يوجد اثر معنوي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha= 0.05$ بين السيولة والهيكل المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ،كما يوجد اثر معنوي ذات دلالة إحصائية عد مستوى دلالة $\alpha= 0.05$ بين الفرص الاستثمارية والهيكل المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هو أن مقياس السيولة للشركات الصناعية محل الدراسة والمتمثلة في صافي التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول وصافي إجمالي التدفق النقدي إلى إجمالي الأصول لا يوجد لها تأثير على هيكل رأس المال، كما تبين أن هناك اثر عكسي للفرص الاستثمارية المستقبلية لشركات محل الدراسة مع هيكل رأس المال، كما أن الانخفاض في العائد على الأصول من الأرباح و العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي يشير إلى عدم كفاءة في إدارة موجودات الشركات الصناعية .

جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة :

- إطراء الجانب النظري؛
- التعرف على مختلف التدخلات و الاختلافات بين آراء الباحثين و توارد أفكارهم؛
- إتباع الخطوات المنهجية اللازمة للتحليل و إجراء المقارنة بين النتائج.

مميزات الدراسة:

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو أننا اعتمدنا على نسب السيولة و الربحية التي جسدت لنا الطريق الذي يسير عليه بنك بغداد في إدارة موارده المالية، وصولا إلى تحقيق أهدافه المسطرة، على عكس الدراسات السابقة التي معظمها ركزت على السيولة المصرفية و المخاطر التي يمكن أن تهددها.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية و تقييم الأداء المصرفي

تمهيد الفصل:

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى في البنوك التجارية خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، ويختلف تقييم الأداء من بنك لآخر وهذا حسب الغرض من التقييم ونوعية المستفيدين منه، حيث يركز المودعون على السيولة والمساهمون على الربحية وهذا ما يجعل موضوع تقييم الأداء يزداد أهمية يوم بعد يوم. وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى لمحة حول البنوك التجارية ومفاهيم حول تقييم الأداء وقياسه.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء وقياسه.

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية:

تعتبر البنوك التجارية من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي، وهذا بفضل الخدمات البنكية التي تقدمها، كما أن هذه الخدمات تعد من أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة، حيث أن البنوك التجارية لم يعد يقتصر دورها على نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بل تعدى دورها إلى تقديم أحدث الخدمات التي تتماشى مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا لمعلومات والاتصالات.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها:

سوف نتطرق في هدا المطلب الى نشأة البنوك التجارية ومفهومها مستعرضين مايلي:

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

نشأت المصارف التجارية كنتيجة لظروف ومتطلبات فرضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، وأول من طرق الباب إلى الصيرفة هم الأوروبيين والإيطاليين، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وتتمثل في إيداع الأموال حيث كان المودع إذا أراد ذهبه يقدم لصائغ الإيصال فيما بينهم كوسيلة لتبادل، وكان الذهب يبقى مكدسا في خزائن الصائغ، مما لفت انتباه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف وهي الإقراض، أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل إيصال يحرره الصائغ (بدلا من الذهب الحقيقي) ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الايصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصائغ[1].

وقيام الصائغ بهذه الأعمال استغرق زمنا طويلا واكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ مما حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري.

ولعل أول مصرف قام كان في عام 1158م ثم توالى ظهور المصارف بعد ذلك فظهر بنك أمستردام عام 1609 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا عام 1800م[2].

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

يوجد العديد من التعاريف المتعلقة بالبنوك التجارية إلا أننا سنتطرق إلى التعاريف التالية:

التعرف الأول:

يعرف المصرف على أنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة منها عن طريق استثمارها، فالمؤسسات المالية في هذه الحالة تخدم كهمزة وصل بين المدخرين والمستثمرين[3].

---

[1]-د.زياد رمضان، د.محفوظ جودة،**"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**،الطبعة الثالثة،دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،2006،ص 11.

[2]-د.محب خلة توفيق،**"الاقتصاد النقدي و المصرفي"**-دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات، دار الفكر الجامعي، مصر،2011،ص 22.

[3]- د/ محمد نبيل إبراهيم و د. محمد علي حافظ، **"النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية"**، ص5.

التعريف الثاني:

تعرف البنوك التجارية بأنها تلك المنشآت المالية والتي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية. طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

التعريف الثالث:

هي التي تعتمد على قبول الودائع من الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل ثم إعادة استثمارها لفترات قصيرة عن طريق التسهيلات الائتمانية للمساهمة في تنشيط وتنمية حركة التجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى توفير وسائل الدفع (الشيكات، بطاقات الائتمان ...)[2].

مهما تعددت التعاريف إلا أنها تصب في مفهوم واحد وهو أن البنوك التجارية لا تخرج عن كونها مؤسسات مالية ائتمانية تقد بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي حيث تقوم بتلقي الودائع القابلة للسحب لدى الطلب أو لأجل كما أنها تتعامل في الائتمان قصير الأجل بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجاري وخصائصها:

سوف نتناول في هدا المطلب أنواع البنوك التجارية وأهم الخصائص التي تميزها:

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وذلك طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أ و لا: من حيث نشاطها وتغطيتها للمناطق الجغرافية: وفقا لهذا المعيار تنقسم البنوك التجارية إلى:

1-البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، حيث تقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير الأجل، وتمويل التجارة الخارجية ...الخ.

2-البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محددا ويقع المركز الرئيسي لهذا البنك والفروع التابعة له في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم كما أنها ترتبط بالبيئة المحيطة بها مما يؤثر ذلك على مجموع الخدمات المصرفية التي تقدمها.

ثانيا: من حيث حجم النشاط: وفقا لهذا المعيار تنقسم البنوك التجارية إلى:

1-بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الضخمة.

---

[1]- د/ فلاح حسين الحسين، مؤيد عبد الحمان،**"إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"**، وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000، ص33 .

[2]- تسمية سهام،**"تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج كاملز"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014، ص6.

2-بنوك التجزئة: وهي التي تتعامل مع صار العملاء والمنشآت الصغرى إلا أنها تسعى إلى جذب أكبر عدد ممكن منهم، وتتميز هذه البنوك بأنها منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة وذلك من خلال خلق المنافع الزمانية والمكانية والتعامل للأفراد وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك على العميل.

ثالثا: من حيث عدد الفروع:

1-البنوك ذات الفروع: وهي التي تتخذ شكل شركات المساهمة كشكل قانوني وتتمتع بفروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة لاسيما المراكز المهمة فيها[1].

كما أنها تتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك البنك الرئيسي للفروع الحرية في تسيير شؤونهم، ولا يرجع إلى البنك الرئيسي إلا بما يتعلق بالأمور الهامة التي تنص عليها لائحة البنك.

2-بنوك السلاسل: هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا، وهذه الفروع يشرف عليها مركز رئيسي واحد حيث يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، بالإضافة إلى أنه يقوم بالتنسيق بين هذه الوحدات، وهذا النوع من البنوك التجارية يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية فقط.

3-بنوك المجموعات: هي التي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة لها وتظلها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا.

4-البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على أساس الثقة بين أصحابها وهي منشئة فردية تكون محدودة الرأس مال، لذلك فهي تتعامل في مجالات قصيرة الأجل حيث تقوم بتوظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغيرها من الأصول عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر[2].

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

1- إن المصارف التجارية تعتبر كبقية المؤسسات المالية الوسيطية حيث تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في شكل ودائع أيا كان نوعها، حيث يعتبر المودع دائنا والمصرف مدينا، حيث تعتبر المصارف التجارية هي الوحيدة التي تسمح لدائنيها بالاحتفاظ بودائعهم في صورة ودائع جارية (تحت الطلب) كما أن هذا النوع من الودائع يكون قابلا للسحب بواسطة الصكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث باستخدام الصكوك، كما أن الالتزامات المالية المترتبة على المصارف التجارية من جراء قبولها للودائع الجارية تكون نقدا وذلك لإمكانية السحب عليها بواسطة الصكوك، في حين أن المؤسسات المالية الأخرى لا تتصف بهذه الصفة[3].

---

[1] كريمة حفصة، **"أثر دارة المخاطر الائتمانية على تحسين أداء البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة أم البواقي"**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص37.

[2]- د. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **"إدارة البنوك"**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص ص: 31-32.

[3]- د. سامر بطرس جلدة، **" النقود والبنوك"**، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان وسط البلد، 2010، ص 75.

2- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد الودائع الجارية جديدة، من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، فالودائع الجارية الجديدة (المشتقة) في شكل نقود لم تكن موجودة أصلا، وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بواسطة الصكوك، كما أنه أي زيادة في الودائع الجارية يصحبها زيادة في الكمية الإجمالية المعروضة من النقود، ومن هنا نستنتج أن للمصارف التجارية دورا كبيرا في التأثير المباشر على عرض النقود، أما المؤسسات المالية الوسيطية الأخرى فإنها وإن كانت تقبل الودائع وتمنح القروض شأنها شأن المصارف التجارية، إلا أن القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النقد.

3- تعتبر الودائع الجارية لدى المصارف التجارية مصدرا رئيسيا من مصادر أموالها، كما أنها تكون قابلة للسحب الفوري دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع عند الطلب، حيث تصبح المصارف التجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها مع المؤسسات الأخرى، وهذا يفرض عليها التحفظ في أدائها والحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة لموجوداتها (قدرتها على الوفاء بالتزاماتها) والربحية (أي تعظيم إيراداتها الصافية).

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية وأهدافها:

سنوضح أهم وظائف البنوك التجارية والأهداف المسطرة التي تسعى الى تحقيقها

<u>الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية</u>

لقد أسهم التقدم الاقتصادي في تعقد وتشعب الوظائف الملقاة على عاتق البنوك التجارية، فضلا عن ذلك فإن هناك مجموعة من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية نذكر أهمها فيما يلي:

1-فتح الحسابات وقبول الودائع: وتتمثل هذه الودائع فيما يلي:

* ودائع تحت الطلب: (الحساب الجاري): وهي التي تودع لدى البنك التجاري دون قيد أو شرط ويستطيع صاحبها سحبها في أي وقت يشاء، ولا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع.

* ودائع لأجل: وهي التي تودع لدى البنك التجاري ولا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها.

* ودائع تحت إشعار: وهي التي لا يستطيع صاحبها إلا بعد إخطار البنك بفترة زمنية متفق عليها[1].

2- خلق نقود الودائع: وهذه الوظيفة تنفرد بها البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الوساطة المالية الأخرى، حيث أن البنوك في إطار سعيها للإقراض، تقدم القروض من ودائع غير موجودة بالفعل وتقوم البنوك بخلقها بنفسها، وبمعنى آخر قدرة البنك على الزيادة في موارده لمقابلة الزيادة في القروض التي تمنحها، ويطلق على هذه الوظيفة بخلق النقود أو خلق الودائع أو خلق نقود الودائع باعتبار أن البنك التجاري أضاف نقودا إلى وسائل الدفع القائمة.

3- تقديم القروض والتسهيلات: حيث تميل البنوك التجارية عادة إلى الابتعاد عن القروض الطويلة الأجل وتكتفي بالقروض القصيرة الأجل التي لا يتجاوز أجلها عاما واحدا أو يزيد قليلا، وتعتبر القروض والتسهيلات

[1]- د. أنيس البكري، وليد صافي، **<u>"النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق"</u>**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص112

التي تمنحها البنوك التجارية هي المجال الرئيسي لعمل البنك التجاري الذي يدر عليه النصيب الأكبر من العوائد، وهذه القروض قد تكون بضمان عيني أو بضمان أوراق مالية أو تجارية أو بضمان شخصي، وتعتبر الأوراق المالية والتجارية هي أكثر أنواع الضمانات ملائمة للبنوك التجارية لسهولة الاحتفاظ بها دون مشقة أو تكلفة الاحتفاظ[1].

4- خصم الأوراق التجارية: (الكمبيالات، السند لأمر): وهي التي لا يزيد أجلها على ستة أشهر، ولا شك ان هذا الخصم يتم في إطار التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنك وفي إطار ما يعرف بتحول الأصول لمنشآت العملاء، وذلك باعتبار أن الأوراق التجارية هي إحدى الأصول الناتجة من تحول أصل البضائع المباعة والناتجة عن تحول أصل النقدية.

5-بيع وشراء الأوراق المالية (الأسهم، السندات): سواء قامت البنوك التجارية ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها وذلك باعتبار أن هذه الأوراق أحد الأصول المدرة للأرباح، ولحساب عملائها أيضا.

* وتتعدد الخدمات التي يقدمها البنك التجاري في مجال أسواق المال وتتمثل:

- الترويج لأسهم الشركات التي يؤسسها البنك.
- إعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة والتقييم.
- القيام بمهام صانع السوق المالية.
- توفير الائتمان اللازم للمستثمرين الراغبين في حيازة الأوراق المالية.
- المساهمة في إنشاء صناديق الاستثمار وشركات السمسرة وإدارة المحافظ.
- القيام بعمليات التمويل التأجيري.
- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائه وتسويقها في سوق رأس المال وتقديم ضمانة عليها في حالة طلب ذلك.

6- تمويل التجارة الخارجية: حيث يتطلب ذلك فتح اعتمادات مستندية استيراد أو تلقي اعتمادات مستندية تصدير مفتوحة عليه، كما يتطلب من البنك تقديم عدة خدمات لها علاقة بتمويل التجارة الخارجية مثل:

- تحضير وفتح الاعتمادات المستندية استيراد ومراجعة اعتمادات التصدير.
- العمل على تثبيت أسعار صرف العملات موضع الاعتماد لتجنب مخاطر تقلبات سعر الصرف وذلك من خلال عقود الصرف الآجلة والتي تتمثل أساسا في اتفاق بين البنك المحلي وبنك آخر خارجي على السداد في المستقبل بسعر يتم تحديده في الوقت الحاضر.
- إصدار خطابات الضمان بمختلف أنواعها إذا تطلب الأمر ذلك.

7-خدمات أخرى: تتمثل فيما يلي:

7-1-خدمات أمناء الاستثمار:

- تسديد الالتزامات الدورية للعملاء مثل: تحصيل ودفع الفواتير، الأرباح، الاشتراكات، الإيجارات

[1]-د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراد، **"إدارة العمليات المصرفية"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2006،ص214.

– ممارسة عمليات شراء وبيع العقارات.

– القيام بوظيفة الوكيل نيابة عن العميل.

7-2-خدمات النفع العام:

– تأجير خزائن الأمانات.

– تحصيل الشيكات والكمبيالات للعملاء.

– تبويب ونشر الإحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وإصدار النشرات العلمية والبحوث[1].

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي الوطني، كما تتشعب أهميتها بتنوع الوظائف التي تؤديها في هذا الهيكل، وعلى العموم يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى:

أ و لا: أهداف عامة:

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة العامة للبنك، مثل: تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.

ثانيا: أهداف وظيفية:

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية، مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء، اختيار العمالة ...الخ.

✓ كما يمكن تقسيم أهداف البنك التجاري إلى[2]:

1-أهداف عامة: وهي تتركز على القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

2-أهداف فرعية: والتي تتمثل في:

– تحقيق الأمان: يقصد بتحقيق الأمان العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال أو الانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة لنشاط البنك.

– الخدمة: يقصد بها التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل، مع مراعاة ظروف المنافسة.

– النمو: وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية[3].

✓ إضافة إلى هذه الأهداف فالبنك التجاري يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1-1: الربحية:

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح، أي أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه، بحيث تشمل إيرادات البنك البنود التالية:

---

[1]- د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراء، من مرجع سبق ذكره، ص 215.

[2]- د. محمد سمير أحمد، **"الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية"**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص16.

[3]- سامر جلدة، **"البنوك التجارية والتسويق المصرفي"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص19.

* الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية (الفوائد الدائنة).

* العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.

* الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك والغير متعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

* الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.

* إيرادات أخرى وتشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك مثل: عوائد الاستثمار ففي الأوراق المالية، العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وأي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

– اما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

* الفوائد التي يدفعها البنك لمودعين (الفوائد المدينة).

* العملات المدينة المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.

وتعتبر التكاليف الثابتة هي التي تمثل الجانب الأكبر من مصاريف البنك وهي التي تتمثل أساسا في الفوائد على الودائع أي ان أرباح تلك البنوك تكون أكثر تأثرا بالتغيرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى، بمعنى ذلك أنه كلما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر والعكس صحيح[1].

1-2: السيولة:

تعني السيولة أي أصل من الأصول، ومدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل تكاليف.

أما في القطاع المصرفي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مواجهة طلبات السحب للعملاء.

وتتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين:

– السيولة الحاضرة.

– السيولة شبه النقدية.

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل أهمها:

* مدى استقرار الودائع والتعرف على تركيبتها: تعني أن تتعرف إدارة المصرف على أصناف الودائع الموجودة لديها، من حيث توزيعها (الجغرافي بين مختلف فروع المصارف)، حركتها (التعرف على نمط الإيداع والسحب خلال فترات زمنية محددة)، ويمكن القول بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

* قصر مدة التسهيلات الائتمانية: كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة، كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل، إذ لا بد على كل بنك أن يحتفظ بنسبة سيولة تمكنها

[1]- د. خبابة عبد الله، **"الاقتصاد المصرفي"**، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، مصر، 2013، ص173.

من الوفاء بالتزاماتها في أي لحظة، فالبنوك التجارية لا تستطيع كبقية منظمات الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات لفترة زمنية حتى ول كانت قصيرة[1].

1-3: الأمان:

ويجب أن يتوفر لطرفين هما: المودعون، البنك.

1-أمان المودعين: يجب على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد، إذ يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري.

2- أمان البنك: ويعني مدة ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة، ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن، ومن أجل تحقيق ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطر المصرفية الممنوحة، ومنها ما يلي:

- شخصية العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته (سواء اتجاه البنك أو اتجاه المتعاملين).
- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.
- مدة القرض، فكلما كانت المدة قصيرة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به.
- الضمانات المقدمة ومدى ملائمتها وإمكانية مراقبتها.

كما تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات العالية المخاطرة[2].

المطلب الرابع: مصادر تمويل البنوك التجارية واستخداماتها:

سنبين المصادر التي تستمد منها البنوك التجارية أموالها وفيما توظفها:

الفرع الأول: مصادر تمويل البنوك التجارية

تنقسم مصادر تمويل البنوك التجارية إلى مصدرين أساسيين هما:

1-:المصادر الداخلية: ويقصد بها أموال المصرف الخاصة.

2-:المصادر الخارجية: ويقصد بها الودائع والحسابات الدائنة التي تودع لدى المصرف التجاري.

أ و لا : المصادر الداخلية (أموال المصرف الخاصة):

وتتكون أموال المصرف الخاصة من العناصر التالية:

1-رأس المال المدفوع: ويتكون من الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من أصحاب المشروع عند تأسيسه أو من أية إضافات أو زيادات قد تطرأ عليه في المستقبل، وعادة لا يشكل إلا بنسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

2-الأرباح المحتجزة (غير الموزعة): وتعتبر هذه الأخيرة جزء من حقوق المساهمين وتتخذ أشكالا عديدة وتشمل ما يلي:

---

[1]- زياد رمضان ومحفوظ جودة، **"الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2006، ص85.

[2]- زياد نجم عبد السوداني، **"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي"**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الإصدار 28- 2011، ص98.

✓ الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز بين نوعين من الاحتياطات هما:

1-الاحتياطي القانوني: وهو نسبة من الأرباح السنوية، وتكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

2-الاحتياطي الخاص: وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية، وذلك عن طريق اقتطاعها نسبة معينة من صافي الربح كل سنة وذلك بغية تحقيق هدفين رئيسيين هما:

أ-تدعيم المركز المالي للمصرف وكسب ثقة المتعاملين.

ب- مواجهة أي خسارة طارئة تعترض المصرف.

3-الاحتياطي العام: وهو احتياطي آخر يقتطعه المصرف من صافي أرباحه بنسبة معينة، وذلك لمواجهة أي خسائر يتعرض لها المصرف.

✓ المخصصات: وهي التي تستخدم في تعدل الأصل لتجعلها مماثلة للقديمة الحقيقية لها في تاريخ إعداد الميزانية، طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول[1].

ثـــانـــيـــا : المصادر الخارجية:

المصادر الخارجية تتمثل في الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من خارج نطاق أمواله الخاصة، وتتمثل المصادر الخارجية فيما يلي:

1-الودائع: وهي من أهم موارد البنوك التجارية، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي موارد البنك، وهي على عدة أنواع، وكل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى وهي: (ودائع جارية، ودائع لأجل، ودائع بإشعار وودائع التوفير).

2-القروض: من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الاقتراض، والذي يتم من مختلف المؤسسات، خاصة منها:

أ-البنك المركزي.

ب-المؤسسات المالية والنقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

فقد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره إلى اللجوء إلى الاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ إلى الاقتراض لمواجهة طلبات السحب[2].

الفرع الثاني: استخدامات أموال البنوك التجارية

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات وهي تختلف من نظام مصرفي إلى آخر ومن بنك إلى آخر، وفي هذا الإطار هناك جملة من العوامل يمكن أن تؤثر على كيفية توزيع البنك لموارده على مختلف الاستخدامات يمكن ذكر منها ما يلي[3]:

---

[1]- أ. رشاد العصار، أ. رياض الحلبي، من مرجع سبق ذكره، ص74.

[2]- أ. رشاد العصار، أ. رياض الحلبي، من مرجع سبق ذكره، 76.

[3]- بوعتروس عبد الحق، **"الوجيز في البنوك التجارية عمليات"**، تقنيات، وتطبيقات- قسنطينة، 2000، ص31.

1- اختلاف النظام الاقتصادي بشكل عام والنظام الائتماني بشكل خاص وكذا مدى أهمية دور البنوك في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد الوطني.

2- تباثين الامكانيات المالية للبنوك واختلاف مركزها المالي.

-بنية الودائع التي تلقتها البنوك تؤثر هي الأخرى على كيفية توزيع الموارد لدى البنك.

- تدخل البنك المركزي في إقرار كيفية توزيع موارد البنوك التجارية على مختلف الاستخدامات، وكل ذلك من خلال اتخاذه لإجراءات وترتيبات نقدية منها:

- تحديد معدل احتياطي النقدي القانوني.

- تحديد نسبة السيولة لدى البنوك التجارية.

- وضع الأسقف الائتمانية للبنوك.

- تحديد أنواع الضمانات المقبولة والتشدد فيها.

- تحديد معدلات الفائدة على القروض الممنوحة وكذا التميز بين الأنشطة الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الفائدة المطبقة ...الخ.

كل تلك العوامل تؤثر على كيفية استخدام الموارد المالية المتوفرة لدى البنوك التجارية وعليه يمكن ذكر بعض الاستخدامات لدى البنوك التجارية بشكل عام وذلك بناء على عاملين أساسيين هما:

أ- السيولة: وهي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة في الحال دون خسارة.

ب-الربحية: وهي عبارة عن معدل العائد الذي يدره أي أصل خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.[1]

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم استخدامات البنوك التجارية إلى ثلاث مجموعات حسب درجة سيولتها أولا ثم ربحيتها ثانيا كما يلي:

1-المجموعة الأولى: الهدف منها تحقيق السيولة فقط، وتشمل:

1-1-النقدية الجاهزة لدى البنك: وهي عبارة عن نقود قانونية موجودة لدى البنك باستمرار لكي يتمكن من مواجهة متطلباته اليومية.

1-2-الأرصدة النقدية المودعة لدى البنك المركزي: وهي عبارة عن الاحتياط النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي، وهو يعتبر من أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية.

2-المجموعة الثانية: وتكون سيولتها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أت تذر ربحا وهي تشمل ما يلي:

2-1-أصول شديدة السيولة: وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أي مشقة وتتمثل أساسا في:

أ-حسابات لدى البنوك الأخرى: ناتجة عن المعاملات فيما بين البنوك.

ب-أصول تحت التحصيل: هي تلك الأصول التي يمكن أن تتحول إلى نقود سائلة خلال فترة قصيرة جدا.

[1]- د. خبابة عبد الله، من مرجع سبق ذكره، ص171.

2-2-الاوراق المالية قصيرة الأجل خاصة: سيولتها تكون أقل من الأصول السابقة، وأهمها سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام والتي عادة ما تكون قصيرة الأجل وذات سيولة عالية كونها مضمونة.

2-3-الأوراق التجارية المخصومة: هي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها لمعامليه، مقابل عمولة عن الفترة الواقعة بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

2-4-القروض والسلف التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة: والتي تكون قصيرة الأجل غالبا.

3-المجموعة الثالثة: والتي تكون سيولتها منخفضة جدا بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي:

- القروض متوسطة وطويلة الأجل.

أ-الأوراق المالية طويلة الأجل.

ب-الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة)[1].

[1]- د. خبابة عبد الله،من مرجع سبق ذكره، ص172.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول قياس الأداء وتقييمه:

يعتبر الأداء مفهوما شاملا وهاما بالنسبة لجميع المنظمات، فهو يمثل الهدف الأساسي الذي يسعى كل مسير إلى تحسينه، وذلك لكونه يعكس مستوى النجاح أو التوفيق الذي حققته المنظمة أو تسعى إلى تحقيقه، نتيجة للتغيرات الحاصلة في بيئة المال والأعمال دفع بالمنظمات إلى الاهتمام بموضوع تقييم الأداء، حيث أن تقييم الأداء لم يعد أمرا اختياريا بل أصبح شرطا جوهريا لبقاء المنظمة وعدم زوالها.

المطلب الأول: الأداء في البنوك التجارية:

سنتناول مفهوم الأداء البنكي وأبرز أبعاده والرقابة عليه:

الفرع الأول: مفهوم الأداء البنكي

لقد قدم الباحثون عدة تعاريف للأداء أهمها:

* **تعريف الأداء A. KhemaJhem**: الأداء هو: "تأدية عمل أو نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".

* **تعريف الأداء حسب Miller et Brimley**: يعرفان الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".

* **تعريف الأداء حسب P. Drucker**: ينظر دريكر إلى الأداء على أنه: "قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال".

* **تعريف الأداء حسب Zahar et Learce**: يعرفان الأداء على أنه: "النتائج المحققة نتيجة تفاعل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل المنظمة في تحقيق أهدافها".

* مما سبقنلاحظ بأن الأداء مفهوم واسع، يشتمل على العديد من المفاهيم، ولهذا نستطيع القول بأن الأداء يمثل بقاء واستمرارية المؤسسة، كما أنه يعكس نجاحها وقدرتها على التكيف مع البيئة الداخلية والخارجية، أو فشلها[1].

الفرع الثاني أهمية تقييم الأداء

ويمكن التمييز بين أربعة أبعاد للأداء الشامل وهي[2]:

1-البعد الاقتصادي: والذي بواسطته تشبع المؤسسة رغبات المساهمين والزبائن والموردين وتكسب ثقتهم، ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالقوائم المالية.

2- البعد التنظيمي: يقصد بالأداء التنظيمي الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة بهدف تحقيق أهدافها، ومن ثم يكون لدى مسيري المؤسسة معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء، كما أن القياس يرتبط مباشرة بالهيكلة التنظيمية وليس بالنتائج المتوقعة.

---

[1]- الشيخ الدوادي، **"تحليل أسس النظرية لمفهوم الأداء"**، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص ص 217-218.

[2]- مؤمن شرف الدين، **"دور الإدارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011-2012، ص52.

3- البعد الاجتماعي: ويشير هذا البعد إلى مدى تحقيق الرضا عن أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن رضا العاملين يعتبر مؤشرا على وفاء الأفراد لمؤسستهم، كما تكمل أهمية هذا الجانب في كون أن الأداء الكلي للمؤسسة قد يتأثر سلبا على المدى البعيد، وذلك إذا اقتصرت المؤسسة على تحقيق الجانب الاقتصادي وأهملت الجانب الاجتماعي لعمالها.

4-البعد البيئي: والذي يرتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها.

الفرع الثالث: الرقابة على الأداء البنكي

وتتم الرقابة داخل البنك على مستويين:

مستوى 01: ويرتبط بالرقابة على أداء البنك كمنظمة إنتاجية شأنها شأن كافة المنظمات.

مستوى 02: يرتبط بالرقابة على أداء خدماته كل على حدى.

كما يقصد بالرقابة على الأداء البنكي القيام بمجموعة من الأنشطة التي تمكننا من الوقوف على مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للباك، فضلا عن الوقوف على مدى تحقيق الأهداف الخاصة به كوحدة إنتاجية، وتمر عملية الرقابة على الأداء البنكي بأربعة مراحل رئيسية وهي:

1- تحديد الأهداف: ويقصد بها النتائج المراد الوصول إليها من جراء أداء العمل البنكي خلال فترة زمنية محددة، ويتطلب الأمر ضرورة ترجمة هذه الأهداف في شكل كمي يقاس، بالإضافة إلى التحديد الواضح والدقيق لها بما يدع مجالا للاجتهاد أو التقدير الشخصي، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة إعداد معايير القياس.

2- قياس الأداء الفعلي: بعد تحديد الأهداف وترجمتها في شكل معايير كمية، وتحديد الأعمال اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والقيام بالأداء الفعلي لأنشطة إنتاج وتسويق وتمويل الخدمات المختلفة التي يقدمها البنك أمرا مهما، حيث يتم قياس الأداء الفعلي خلال الفترة الزمنية المحددة له، وهذه المرحلة تتطلب جمع وتسجيل وتبويب البيانات بما يسمح بإجراء مقارنة لها، حيث يتم مقارنتها مع مرحلة سابقة لها.

3- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط: وذلك للوقوف على مدى التحقيق للأهداف وتحديد مقدار الانحرافات ومجالها وزمن حدوثها، وأسباب الحدوث التي تكون مرتبطة ببيئة عمل البنك الداخلية والخارجية، وكذا الجهات المسؤولة عن حدوثها.

4- اتخاذ الإجراءات التصحيحية: والتي ترتبط بإعادة التحديد الدقيق للأهداف أو رفع كفاءة أداء التنفيذ أو كلاهما معا، ويتم العمل بذلك بعد إعداد خطة العمل للبنك في دورة أعماله الجديدة[1].

المطلب الثاني: مفاهيم حول تقييم الأداء ومراحل تقييمه:

يعتبر تقييم الأداء من أهم المراحل التي تنتهجها البنوك التجارية وسوف نفصلها من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء:

لتقييم الأداء تعاريف كثيرة و متعددة نذكر منها:

[1]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن الراضي، **"حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة"**، دار اليازوري، عمان-الأردن، 2011، ص ص146، 147.

التعريف الأول:

هو مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين[1].

التعريف الثاني:

كما ينظر إليه بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول المناسبة لتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل[2].

التعريف الثالث:

العملية التي يقوم فيها بمقاربة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء، مع تحديد أسباب ذلك للتأكد من مدى مساهمة الأداء في ضمان بقائه لاستمرار البنك[3].

*من خلال ما سبق يمكن القول بأن تقييم الأداء هو العملية التي يتم من خلالها المقارنة بين ما هو ما مخطط له و ما تم تنفيده على ارض الواقع.

ثانيا: الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية أهمية بارزة وكبيرة في جوانب عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في العناصر التالية[4]:

– يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء البنك بمواصلة البغاء والاستمرار في العمل.

– يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه البنك في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق مقارنة نتائج الأداء الفعلي زمنيا في البنك من مدة إلى أخرى ومكانيا عن طريق المقارنة مع البنوك المماثلة الأخرى الموجودة في السوق.

– يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك التجاري في إطار البيئة القطاعية التي يعمل بها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك التجاري.

– تساعد عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المتعددة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للبنك التجاري.

---

[1]- يوحنا عبد آل أدم وسليمان اللوزي، **"دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات"**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2000، ص199.

[2]- محمد محمود عبد المجيد، **"تقويم الأداء في البنوك، اتحاد المصارف العربية"**، بيروت، 1999، ص401.

[3]- عبد السلام أبو قحف، **"أساسيات التنظيم والإدارة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص483.

[4]- نصر حمود مزنان فهد، **"أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص27.

– يقدم تقييم الاداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك التجاري، وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني، وآليات تعزيزه.

– يوضح تقييم الأداء كفاءة تخطيط واستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة للبنك التجار.

– يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.

– يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك التجاري، مما يساهم في تحسين مستوى الأداء فيه.

– يكشف ويوضح عملية تقييم الأداء للعاملين كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه بصورة شفافة[1].

الفرع الثالث: أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تحقق عملية تقييم الأداء بصفة عامة جملة من الأهداف في البنوك التجارية وهي[2]:

– متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى العينات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

– الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع حلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلا.

– بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة.

– تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة.

– توفير البينات والمعلومات الاحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل.

– تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن اداء البنك التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

بصفة عامة فإن عملية تقييم الأداء في البنك التجاري تهدف إلى التعرف على مدى كفاية رأس ماله، أو مدى سلامة مركزه المالي، وما يتطلبه ذلك من كفاية المخصصات ومدى تواجد إدارة قادرة على الأداء وفقا للأهداف المحددة سابقا[3].

الفرع الرابع: مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية

إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تمر بعدة مراحل أساسية يكن إجمالها فيما يلي:

---

[1]- فلاح حسن عدادي الحسيني، **"الإدارة الاستراتيجية"**، المطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص241، 242.

[2]- نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص30.

[3]- نور محمد ثابت كاظم،**"تقييم فعاليات إدارة الائتمان المصرفي إطار مفاهيمي"**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 05، العدد 10، 2013، ص403.

1- المرحلة الأولى: جمع البيانات والمعلومات الاحصائية حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللزمة مثل: كمية الإنتاج، عدد العمال، القيمة المضافة ...الخ، من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم وتشمل هذه البيانات والاحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.

2- المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الاحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري[1].

3-المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحل الأداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.

5- المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عم عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[2].

المطلب الثالث: أسس تقييم الأداء ومقومات نجاحه

سنوضح الأسس التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تقييم أدائها بالإضافة إلى مقومات نجاحها

الفرع الأول: أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية

هناك العديد من الأسس التي لابد من اعتمادها في تقييم الأداء في البنوك التجارية منها:

1-تحديد أهداف البنك التجاري: لكل بنك تجاري جملة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولا تحديد هذه الأهداف ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية للبنك، حيث يجب تحديد الأهداف للمجالات التالية: المجال التسويقي؛ مجال التجديد والابتكار؛ الموازنة بين الأهداف القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى؛ أداء العاملين ...الخ.

2-وضع الخطط التفصيلية: بعد تحديد الأهداف بشكل دقيق، لابد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، كما يجب تحديد أوجه استخدام الموارد الإنتاجية بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة.

وعلى هذا الأساس تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي[3]:

- ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع؛

---

[1]- مجيد الكرفي، **"تقييم الأداء باستخدام النسب المالية"**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص39.

[2]- نصر محمود مزنان فهد، **"أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية"**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص135.

[3]- عقيل جاسم عبد الله، **"تقييم المشروعات"**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص194.

– ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف، والذين يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياته؛
– أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

3– تحديد مراكز المسؤولية: من الأركان الأساسية لتقييم أداء أي بنك تجاري، هو أن تكون المعالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، كما أن عملية التقييم تتطلب إيضاح اختصاصات كل مراكز المسؤولية ونوع العلاقة التنظيمية التي ترتبط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.

4– التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء: يعتبر اختبار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء، كما تعد أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها، وفي جميع الأحوال يجب على كل وحدة أو جهة مسؤولة أن تراعي ما يلي عند اختيار المعايير الخاصة بها[1]:
– اختبار المؤشرات الأكثر تناسبا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر تناسقا مع الأهداف المرسومة؛
– وضع المؤشرات الأكثر وضوحا وفهما من قبل العاملين، حتى يسهل تطبيقها من قبلهم؛
ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنوك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها.

5–إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: وهذا يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسار الأداء في الوقت المناسب، كما يضمن عدم تحقيق الأداء الغير

الفرع الثاني: المقومات الأساسية لتقييم الأداء في البنوك التجارية

حتى يتمكن نظام تقيم الأداء المتبع في البنوك التجارية تحقيق أهدافه بكفاءة لابد أن تتوفر فيه المقومات التالية:

1–الشمول: يجب أن يكون نظام تقيم الأداء شاملا ويغطي كافة جوانب الأداء في البنك التجاري،و يعطي أيضا انطباع واضحا حول موقف البنك من هدا النظام

2–الوضوح: حيث يجب أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بالإضافة إلى النواحي الكمية، كما يجب أن يبين الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة للبنك.

3–الترابط بين الأهداف: يجب أن يحقق الارتباط بين أهداف البنك التجاري، مع ضرورة تعرف القائمين و العاملين في البنك على المؤشرات و الأهداف المرجوة حتى يسهل تقبل نتائجه.

4–الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء: بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هدا النظام بالدورية و الانتظام، لمواجهة الانحرافات قبل استفعال آثارها.

5–التمكن من الوصول إلى نتائج ايجابية وإلى تحسين الأداء، و رفع الكفاءة، و أن لا تقتصر العملية على الكشف عن الانحرافات.

6–أن يتوفر البنك التجاري على نظام فعال للمعلومات لدعم إتخاد القرارات وتقييم الأداء و النتائج و الانجازات، مما يجعل المعلومات سريعة و منتظمة،و تساعد المسؤولين على اتخاد القرار السليم و في الوقت المناسب.

[1]- كاظم الجاسم العيساوي،**"الاقتصاد الإداري"**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص253.

7-وجود قيادة فعالة تتولى وضع الأسس و المعايير لتطبيق الخطط و السياسات.[1]

المطلب الرابع: مفهوم قياس الأداء المصرفي وأهميته في البنوك التجارية:

سنتناول قياس الأداء المصرفي وأهميته الجوهرية في البنوك التجارية

الفرع الأول: مفهوم قياس الأداء المصرفي

هناك عدة تعاريف لقياس الأداء المصرفي نذكر منها:

التعريف الأول:

يعتبر قياس الأداء الهدف الأعظم لعملية التحول الاستراتيجي، حيث أنه يوفر البيانات التي يتم جمعها وتحليلها وتقريرها واستخدامها في اتخاذ قرارات الأعمال بصورة سلمية، وعموما فإن قياس الأداء يوجه أعمال وأنشطة مختلفة الوحدات التنظيمية والوظيفية من خلال التوزيع الأمثل للموارد داخل المنظمة، وتوثيق خطى التقدم نحو تحقيق الأهداف المطلوبة والتعرف على نقاط القوة والضعف وتوفير التقييم الذاتي للمناخ التنظيمي الحالي وتوجيه عملية تحسين الأعمال المنظمة.

التعريف الثاني:

يعرف قياس الأداء على أنه المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المنظمة وتوثيقها ولاسيما مراقبة وتوثيق جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة سابقا، وعادة ما تكون الجهة التي تقوم بإجراء عملية قياس الأداء هي الإدارة المسؤولة عن مفردات عناصر برامج المنظمة[2].

* ومنه نستنتج ان قياس الأداء يتمثل في التقييم و التدقيق المستمرين لما حققته المنظمة و هدا بغيت مراقبة سيرورت العمل داخل المنظمة

الفرع الثاني: أهمية قياس الأداء المصرفي

يمكن إيجاز أهمية قياس الأداء كالتالي:

- ✓ أن عملية قياس الأداء تؤدي إلى تحقيق فوائد كثيرة للمنظمة حيث أنها توفر مدخل واضح للتركيز على الخطة الإستراتيجية للبرنامج فضلا عن غاياته ومستوى أدائه، كما أن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة العليا.
- ✓ إن قياس الأداء يؤدي إلى تحسين إدارة المنتجات والخدمات وعملية إيصالها إلى الزبائن.
- ✓ إن قياس الأداء يساعد في إعطاء توضيحات حول التنفيذ للبرامج وتكاليف هذه البرامج.
- ✓ يمكن للقياس أن يبين بأن المنظمة تعالج احتياجات المجتمع من خلال إحراز التقدم نحو تحقيق غايات اجتماعية.
- ✓ إن قياس الأداء يشجع على التوجه بشكل بناء نحو حل المشاكل، حيث أن القياس يوفر بيانات حقيقية ملموسة يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المنظمة.

.نادية سعودي،**"مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية"**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور [1]الثالث في العلوم التجارية،بنوك مالية و محاسبة،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2018/2017،ص ص 29 30.

[2]- عبد القادر محمد الأسطة، **"أساسيات الإدارة الاستراتيجية"**، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص246.

- ✓ القياس يزيد من تأثير المنظمة، حيث يتم التعرف من خلاله على المحاور التي تحتاج إلى الاهتمام والتركيز ويجعل من الممكن تحقيق التأثير الإيجابي في تلك المحاور.
- ✓ تعزيز المساءلة.
- ✓ لا يمكن أن يكون هنالك تحسين من دون قياس، فإذا ما كان المنظمة لا تعلم أين هي الأن من حيث واقع عملياتها، فإنها لن تتمكن من الوصول إلى حيث تريد، فالعمل بدون قياس كالسفر في صحراء واسعة من دون بوصلة أو خريطة[1]

[1]وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **"الإدارة الاستراتيجية"**، منظور منهجي متكامل، دار وائل،الاردن،2007،ص17.

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول البنوك الأداء البنكي فيها، تبين لنا أهمية الدور الذي تلعبه في تسيير مختلف فعاليات الاقتصاد، وذلك باعتبارها من أنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، كما يمكن القول بأن تقييم الأداء هو المحصلة النهائية لكل ما تقوم به البنوك، وذلك من رسم الأهداف ووضع الخطط والاستراتيجيات المختلفة لتوسيع نشاطها، و بالتالي تحقق الربحية، كما أن النتيجة النهائية للأداء هي التي تحدد إذا كان البنك يمضي على الطريق الصحيح و السليم، أم أن عليه إعادة النظر في خططه، بالإضافة إلى أن عملية التقييم ليست بالأمر السهل الذي يأتي بشكل تلقائي دون وضع خطط و الإدارة الفعالة للوصول إلى النتائج السليمة، وحتى نتمكن من الحكم على نظام التقييم المتبع في البنك بالفاعلية يجب عليه أن يراعي جميع الجوانب داخل البنك و خارجه.

الفصل الثاني: أساسيات حول السيولة المصرفية و الربحية و العلاقة بينهما

تمهيد الفصل:

يحظى موضوع السيولة المصرفية و الربحية اهتماما كبير، لدى عامة الناس، و لكن بنسب متفاوتة حسب علاقة كل شخص بالمصرف، و أن اتجاه الحكومات لسن القوانين و التشريعات التي تحكم عمل المصارف يرجع إلى أهمية هذا القطاع في العالم بأسره، لذلك يعد استخدام نسب السيولة و الربحية من الأدوات المهمة التي يمكن من خلالها تقييم أداء المصارف للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء، لأن الأرقام المسجلة في القوائم المالية تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي للبنوك، لذلك فإن الأمر يستلزم تحليل هذه القوائم لإيجاد العلاقات بين هذه الأرقام و نسب السيولة و الربحية.

و سوف نستعرض في هذا الفصل مبحثين حيث يتكون المبحثين مما يلي:

المبحث الأول: مدخل للسيولة المصرفية

المبحث الثاني: مفاهيم حول الربحية المصرفية

المبحث الأول: مدخل للسيولة المصرفية

تعتبر السيولة المصرفية أساس نشاط البنوك التجارية المتمثل أساسا في قبول الودائع و منح القروض للجمهور، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السيولة المصرفية و أبعادها و أهم مكوناتها و مصادرها، و نظريات السيولة و العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية و أبعادها

سوف نستعرض مفهوم السيولة المصرفية و أهم أبعادها:

الفرع الأول: مفهوم السيولة المصرفية

المفهوم الأول:

السيولة مصطلح شائع في لجنة المصارف و الأسواق المالية، و تعني قدرة المصارف على تلبية و الإيفاء بالتزاماتها بشكل فوري، و ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة و بدون خسائر حيث أن سيولة أصل أصبحت تتوقف على:

1- وجود سوق يباع فيه الأصل

2- قابلية الأصل للبيع بدون خسارة

3- مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان من البنك المركزي.[1]

المفهوم الثاني: حيث قسم المختصون مفهوم السيولة إلى قسمين:

1- المفهوم الكمي: حيث يعتمد هذا المفهوم على كمية الموجودات القابلة للتحول إلى نقد، و يعتبر مفهوم ضيق لاعتماده على الموجودات في تقسيم السيولة، و لعدم استطاعته المنشأة الحصول على أموال أخرى كالاقتراض أو زيادة رأس المال و الأرباح.

2- المفهوم (النوعي) التدفق: وهو الذي يعرف السيولة على أنها: كمية الموجودات القابلة للتحول السريع إلى نقده مضافا إليها ما يمكن الحصول عليه من تسديد العملاء لالتزامهم، أو ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع و أموال مشتراة.[2]

المفهوم الثالث:

هي قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب، و السيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته و الدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون من مسحوبات بل يجب أن لا يترتب عن العملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه إلى خسائر.[3]

---

[1] -د. محفوظ جودة، _مرجع سبق ذكره ص 96.

[2] - بوعافية خالد، " **السيولة المصرفية و أثرها على العائد و المخاطرة "دراسة مقارنة بين بنكين تجارة و إسلامي"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم إقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2017-2018، ص10.

[3] - د. خالد أمين عبد الله، د. إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

كما أن للسيولة متغيرين أساسيين، فالمتغير الأول هو الأصول السائلة التي تتمتع بدرجة سيولة عالية، أما المتغير الثاني فيتمثل في سحوبات المودعين و طلبات الائتمان، كما تختلف الأصول السائلة في سهولة تحويلها إلى نقدية بدون خسائر، أي في درجة سيولتها.

الفرع الثاني: أبعاد السيولة المصرفية

يوجد ثلاثة أبعاد للسيولة المصرفية و تتمثل فيما يلي:

1- **الوقت:** وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الأصول إلى نقد

2- **المخاطرة:** وهي احتمالية هبوط قيمة الأصل أو حدوث تقصير أو إهمال من طرف المصدر أو المنتج في هذا المجال

3- **التكلفة:** هي التضحيات المالية و الغير مالية التي تقوم بها البنوك في سبيل تنفيد عملية تحويل الأصل إلى نقد.[1]

المطلب الثاني: مكونات السيولة المصرفية و مصادرها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مكونات السيولة المصرفية و أهم المصادر التي تستمد منها البنوك التجارية أموالها.

الفرع لأول: مكونات السيولة المصرفية

تنقسم مكوناتها إلى قسمين رئيسيين هما:

أولا:الاحتياطات الأولية:

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون أن يكسب منها عائدا و تتألف هذه الاحتياطات على مستوى المصرف الواحد من أربعة مكونات هي:

1- النقد بالعملة المحلية و الأجنبية في الصندوق:

يشمل مجموع الأوراق النقدية بالعملة المحلية و الأجنبية و المسكوكات، و تسعى المصارف التجارية إلى تقليل هذا المجموع إلى أقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية اتجاه الآخرين، و إن السبب في ذلك يعود إلى أن هذا الرصيد لا يدر أنه عوائد.

2- الودائع النقدية لدى البنك المركزي:

حيث تنص التشريعات على إلزام المصرف التجاري على الاحتفاظ بنسبة من أمواله في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي، و التي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني، حيث أن البنك المركزي لا يدفع فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه البنك التجاري لديه، لكن إذا زادت نسبة الإيداع عن النسبة المنصوص عليها في القوانين فإن البنك المركزي يدفع فائدة على هذه النسبة الزائدة المودعة لديه.

[1]- بوعافية خالد، مرجع سبق دكره، ص 10.

3- الودائع لدى المصاريف المحلية الأخرى:

و هي الأموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الأخرى، و ذلك من أجل مقايضة الصكوك و تحصيل فقرات أخرى من الديون، و يزداد حجم هذه الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها.[1]

4- صكوك التحصيل:

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الأخرى و التي لم يتم استلام قيمتها.

5- الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:

حيث تستطيع المصارف التجارية الاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى المراسلين في الخارج، ولا تزيد هذه النسبة عن حد معين، تعين السياسة النقدية و الاقتصادية في ذلك البلد، و كذلك من مجموع قيم اعتماداتها المستندية القائمة و التزاماتها الأخرى.[2]

ثانيا:الاحتياطات الثانوية: (الأرصدة الشبه نقدية):

وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة، و تتكون من الأوراق المالية و الأوراق التجارية المخصومة، و يحتوي هذا النوع على فوائد مثل: تدعيم الاحتياطات الأولية، و تحقيق بعض الأرباح للمصرف، و توفير السيولة الموسمية، كما أن الهدف من هذه الاحتياطات هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى ومن ثمة تحقيق سيولة مناسبة للمصرف عند الحاجة.

كما أن الاحتياطات الثانوية تتكون من جزئين، فالجزء الأول محدد قانونا و يسمى بالاحتياطات القانونية و يأخذ شكل الحولات الخزينة و سندات الحكومة ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة إلى الأموال لتمويل العجز الحاصل في الخزينة العمومية، نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، أما الجزء الثاني يكون محددا حسب سياسة المصرف في حد ذاته، أي أنها تعتبر بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه، كأن يتم تحويل جزء منه إلى احتياطات أولية و ذلك بهدف زيادة أرباحها، و بالتالي ليس من مصلحة المصرف الاحتفاظ بالاحتياطات الأولية تفوق حاجتها، حيث يمكن له أن يستخدم جزءا من أمواله في استثمارات قصيرة الأجل، كشراء الأوراق المالية، و الأوراق التجارية فهي تدر عليه أرباح بالإضافة إلى تمتعها بسيولة عالية[3].

الفرع الثاني: مصادر السيولة المصرفية

ويمكن تقسيم مصادر السيولة المصرفية إلى قسمين هما:

أولا:مصادر السيولة الداخلية:

و تتكون هده المصادر من:

---

[1]- طالبي إيمان، " **الموازنة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية " دراسة حالة بنك BNA**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم إقتصادية، جامعة محمد بوالضياف بالمسيلة، 2016-2017 ص8.

[2]- د. نظال رؤوف، "**دراسة تحليلية لمخاطر السيولة بإستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصروفي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية، العدد 36، 2013، ص304.

[3]- د. عباس كاظم الدعمي، " **تأثير إدارة مخاطر السيولة في الأداء المالي و المصرفي**"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، المجلد 05، العدد 20، 2014، ص 78.

1- الاحتياطي الأولي(الأساسي):

وهي عبارة عن الأرصدة النقدية التي تستعملها المصارف لأغراض التشغيل العادية، بالإضافة إلى الاحتياطات القانونية المقررة.

2- الاحتياطي الثانوي:

ويتكون من الفوائض الاحتياطية، و الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل و الأوراق الأخرى، شريطة أن تكون ذات نوعية ممتازة، و منخفضة المخاطر، و قابلة للبيع في أسرع وقت ممكن دون خسارة، و الهدف من الاحتياطي الثانوي تحقيق ما يلي:

1- توفير السيولة الموسمية

2- الزيادة الغير متوقعة في الطلب على القروض

3- التطورات الغير عادية في السوق

3-الإحتياطي الثالث للسيولة:

إن الهدف من هذا الاحتياطي هو توفير السيولة على المدى الطويل، كزيادة الطلب على القروض و تراجع الودائع، و يشمل هذا الاحتياطي الأوراق المالية الحكومية التي تتراوح مدتها ما بين سنة أو سنتين.

4- احتياطي الاستثمار:

إن الغاية من هذا الاحتياطي هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى و السيولة بالدرجة الثانية، و يتكون من الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل.[1]

ثانيا:مصادر السيولة الخارجية:

لقد قامت المصارف ببلورة أسلوب جديد لإدارة السيولة في مطلع الستينات، و كان هذا الأسلوب يسمى بإدارة المعلومات، و جاء كبديل لعملية تخزين السيولة داخل ميزانية المصرف، كما تزامن ظهور هذا الأسلوب مع تطور فكرة شهادات الإبداع التي كانت لا تزال من أهم أدوات هذا الأسلوب بالإضافة إلى الفوائض الاحتياطية، و اتفاقية البيع و إعادة الشراء،و تتحدد السياسة التي يتبعها المصرف في إدارة مضمونة و كذلك مخزونه من السيولة، بدرجة الموازنة بين المخاطر و العوائد، فالسياسة المنخفضة تؤدي إلى تقليص سياسة الاعتماد على إدارة المطلوبات، و لكنها في نفس الوقت تركز على زيادة السيولة المخزنة، كما أن المصدر الخارجي للسيولة لا يتوفر لجميع المصارف، و ذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقرض و سلامة مركزه الانتمائي، ومن أهم إيجابيات إدارة المطلوبات أنها تعطي للمصرف مرونة في إدارة جانبي الميزانية، كما أنها تجبر الإدارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.[2]

---

[1]- محب خلة توفيق، "**الهندسة المالية" الإبنار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الإستثمار**" ،دار الفكر الجامعي، 2011. الإسكندرية، ص 296.

[2]- د.محمد نواف عابد، مرجع سبق ذكره، ص 225.

المطلب الثالث: نظريات إدارة السيولة المصرفية

أشارت الكثير من الأبحاث و الدراسات في الفكر المالي إلى وجود عدة نظريات لإدارة السيولة و حددت تلك الدراسات أهم تلك النظريات في أربعة نظريات مختلفة تتمثل في: نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، نظرية إدارة المطلوبات و تعني النظريات الثلاث الأولى بإدارة الموجودات أما النظرية الأخيرة فإنها تركز على إدارة المطلوب و هي كالتالي:

1- نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروض التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه بعد، كما لهم لدوراتهم التجارية بنجاح و طبقا لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم و السندات، و ذلك لطول فترة الاستيراد المتوقعة في هذه المجالات، حيث تتناسب هذه النظرية في سيولة المجمعات التجارية، إذ تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف هم التجار الذين يبحثون عن تمويل لصفقات محددة و لفترات قصيرة.

2- نظرية إمكانية التحويل:

تشير هذه النظرية إلى أن المصرف يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى نقد عند الحاجة و تتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترات وجيزة، حيث تعتمد[1] هذه النظرية على فكرة أن سيولة المصرف تعتبر جيدة مادامت لديه موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، و بأقل خسارة ممكنة

3- نظرية الدخل المتوقع:

تقوم هذه النظرية على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها لسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، و بالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، و هذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة و طويلة الأجل، إضافة إلى منحه للقروض قصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة الذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية، و ذلك بسبب الانتظام النسبي لتدفقات النقدية و إمكانية توقعها.

4- نظرية إدارة المطلوبات:

تتركز هذه النظرية على جانب المطلوبات، و تؤكد على أن المصارف لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات، كما هو الحال في جانب الموجودات، و ذلك من خلال استحداث أنواع جديدة من الودائع، منها: شهادات الإيداع التي يمكن تداولها و هي شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع و الشراء.

[1]- ضياء مجيد الموسوي، "**إقتصاد النقود و البنوك، مؤسسة شباب الجامعة**"، إسكندرية ،2005 ص ص 296-297.

وأيضا شهادات الإيداع التي لا يمكن تداولها، و هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى إتفاق بين المصرف و الزبون يتحدد فيه معدل الفائدة و تاريخ الاستحقاق و لا يجوز لحاملها التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل التاريخ المحدد. كما توجد أنواع جديدة أخرى كودائع أمر السحب القابلة لتداول وودائع سوق النقد، و جميع هذه الودائع تساهم بشكل كبير في زيادة حصيلة المصرف من الموارد المالية أي من سيولته النقدية، إضافة إلى أنها تزيد من أرباح المصرف[1]

المطلب الرابع: معايير قياس و تقييم كفاية السيولة المصرفية و العوامل المؤثر فيها

سوف نستعرض أهم النسب المالية التي تعتمد عليها البنوك والعوامل المؤثرة فيها.

الفرع الأول: معايير السيولة المصرفية

تعتبر نسبة السيولة أحد النسب المالية في تقييم المركز المالي للمصرف، و معرفة واقع حجم السيولة المحددة من قبل البنك المركزي، فإذا ارتفعت النسبة أو انخفضت عن مستواها المحدد يكون المؤشر سلبي على عدم قدرة المصارف على الاستثمار و بالتالي عدم تحقيق الربحية لأن تكوين السيولة بالحجم الأمثل يعزز من إمكانية التعامل مع النسب المالية الأخرى و يوفر نقدية و موجودات قابلة لتسيل خلال فترة زمنية قصيرة ومن أبرز النسب التي تعتمد عليها المصارف لمعرفة كفاية السيولة لديها ما يلي:[2]

1- **نسبة الرصيد النقدي:** تعبر عن العلاقة بين ما يملكه المصرف من موارد سائلة و بين التزاماته المالية، أما الودائع فهي تتألف من مجموع الموجودات و يطرح منها حقوق الملكية، إذ يشير ارتفاع هذه النسبة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين و لكن قد يؤثر ذلك على توظيف الأموال في الاستثمارات التي قدر عائد للمصرف و تحسب النسبة بالمعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي=

$$\frac{\text{النقدية في الصندوق+النقدية لدى البنك المركزي+النقدية لدى المصرف}}{\text{اجمالي الودائع+الإلتزامات الاخرى}} \times 100$$

2- **نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ المصارف بأرصدة النقدية لدى البنك المركزي بدون فائدة و بنسبة معينة مما لديها من الودائع، و يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للمصلحة العامة، و ينبغي على المصارف الالتزام بها، و قد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعا لظروف البلد الاقتصادية و النقدية لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي

نسبة الاحتياطي القانوني=

$$\frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع+الإلتزامات الأخرى}} \times 100$$ [3]

[1]-ضياء مجيد الموسوي، من مرجع سبق ذكره ص 298.

[2]- كمال الدين الدهراوي،" **تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 204.

[3]- بلال نوري سعيد الكروي، "**تقييم ربحية المصارف بإستخدام مؤشرات السيولة**"، **دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين و الرشيد 1991-2001** ،المجلة العراقية للعلوم الإدارية ،العدد24، السنة 2003 ، ص ص 5.6

3- نسبة السيولة القانونية: تشير هذه النسبة إلى قياس قدرة الاحتياطات الأولية و الاحتياطات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف، حيث كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف و تتراوح هذه النسبة ما بين (30% - 35%) كحد أقصى وفقا للأنظمة الاقتصادية العالمية.

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية في الصندوق + النقدية لدى البنك المركزي + النقدية لدى مصارف الاخرى + أوراق تجارية + أذونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع + إجمالي المبالغ المقترضة + حولات مستحقة الدفع + صكوك خطابات و بالجملة المحلية لدى البنك المركزي}} \times 100$$

4- نسبة توظيف الأموال: تشير نسبة توظيف الأموال على قدرة المصرف الائتمانية و معرفة اتجاهاته و هذه النسبة تستند إلى معايير و شروط لا يمكن تجاوزها من قبل المصرف مع أهمية وضع التخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض و قدرته على إعادة دفع الالتزامات للجهة المانحة بإلستخدام خطط و مؤشرات ائتمانية واضحة، كما تعبر هذه النسبة عن صدى استخدام المصرف للودائع في تلبية حاجات الزبائن من الاستثمارات، فكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف في منح القروض جيدة، و تحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة توظيف الأموال} = \frac{\text{الإستثمارات} (\text{القروض و السلف})}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

5- نسبة السيولة الحاضرة (نسبة الاحتياطات الأولية): تشير هذه النسبة على حجم الاحتياطات الأولية من النقدية الجاهزة لدى خزينة المصرف و التي بإمكانها استخدامها متى نشاء دون عناء أو جهد و لا تحقق أي عوائد للوحدة الاقتصادية و قدرة هذه الاحتياطات على سد الاحتياطات تحت الطلب، و تحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحاضرة} = \frac{\text{النقدية في خزينة المصرف}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$ [1]

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية أهمها:

1- عمليات الإيداع و السحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب على الودائع أو تقليب الودائع إلى نقود قانونية ورقية لإنجاز المعاملات اليومية إلى نقص في النقدية المصرفية و احتياطات المصرف لدى البنك المركزي مما يؤثر ذالك على السيولة النقدية بالنقص، أما تحويل السيولة النقدية إلى ودائع لدى المصارف فإن ذالك سيؤثر بالعكس على السيولة المصرفية بالزيادة، أي أن العلاقة عكسية بين عمليات الإيداع أو السحب على السيولة المصرفية.

2- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد السيولة المصرفية للمصرف إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري الدائم لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في الدولة، و في هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياجاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد في درجة النقدية.

[1]- بلال نوري سعيد الكروي، مرجع سبق ذكره ص 6.

3- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

البنك المركزي بصفته الممثل الرئيسي لسلطة النقدية فله قدرة تأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده للمصارف بالنقدية المطلوبة من النقود الورقية و المصرفية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفر لديها ويغير قابليتها على منح القروض، و تعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم و بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، و رفع قيمة الاحتياطي النقدي القانوني، و يحصل العكس في حالة توسيع عرض الجملة، لان ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة مما يسمح بتوسيع قدرته الاقتراضية و مواجهة مختلف السحوبات من العملة[1]

4- رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس مال الممتلك زادت السيولة و العكس صحيح. أي كلما قل رصيد رأس مال الممتلك قلت السيولة المصرفية، ومن ثم تحددت القدرة الاقتراضية و انخفضت في مواجهة تسديد المصرف التزاماته الجارية.[2]

[1]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، "**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية ، الطبعة الأولى**"، الدار الجامعية الإسكندرية 2003.2004 ص 94

[2]- عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، من مرجع سبق ذكره ص 95

المبحث الثاني: مفاهيم حول الربحية المصرفية

إن تحقيق ربحية البنوك التجارية اليوم يتطلب وضع سياسة دقيقة و مدروسة بشكل جيد من طرف إدارة البنك، و ذلك في ظل عدة محددات و اعتبارات داخلية و خارجية، و التي تعتبر حائلا دون تحقيق الربحية فإن البنوك اليوم تعرف درجة كبيرة من المنافسة لتطوير عملياتها المصرفية التقليدية و استحداث طرق و آليات جديدة لتفعيل أدائها البنكي.

و لذلك نستعرض في مبحثنا هذا: مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة فيها و أهم المؤشرات التي تقوم عليها.

المطلب الأول: مفهوم الربحية و العوامل المؤثرة فيها

سنتطرق إلى مجموعة من التعاريف المتعلقة بالربحية و أهم العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: مفهوم الربحية

تشكل الأرباح عنصر أساسي لتمويل الذاتي في البنوك، و معيار هام للإدارة السلمية، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الربحية و العوامل المؤثرة فيها

التعريف الأول: " الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على مالكي المشروع في نهاية المدة دون أن تؤثر في رأس المال المستثمر".[1]

التعريف الثاني: " هو زيادة الإرادات عن التكاليف، أو عبارة أخرى، مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم".[2]

التعريف الثالث: "هي ضرورة التوسيع في التوظيف و تحقيق عائد مالي مجزي للمساهمين".[3]

" الفرق بين الإرادات الإجمالية و النفقات الكلية ، و تتكون الإيرادات الإجمالية نتيجة لعمليات الإقراض التي يقوم بها البنك، أما نفقات البنك فتتمثل في نفقات إدارته و تشغيله و الفوائد التي يدفعها على ودائع الأفراد لديه"[4].

*ويمكن القول بأنا الربحية هي الفائض التي تحققه المنشأة او المنظمة بعد تسديد التكاليف المترتبة عليها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية

أولا: العوامل الداخلية:

وتتمثل فيما يلي:

1- **هيكل الودائع:** حيث تعطي الودائع للمصارف مرونة أكبر في توظيفها في الاستثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الأخذ بعين الاعتبار لعامل السيولة، و ذلك في سبيل تحقيق ربحية أكبر، كما تؤثر الودائع أيضا في ربحية المصارف التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها المصرف في سبيل حصوله على الأموال.

---

[1]- د. مقيمح صبري، "**محددات الربحية في البنوك التجارية" دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR الجزائري**، مجلة الحقيقة، العدد 31، 2010 ص 382.

[2]- إسماعيل محمد هاشم "**مذكرات في البنوك و النقود" دار النهظة العربية لطباعة و النشر**"، بيروت ،طبعة 1976، ص 67.

[3]- زينب حسين عوض الله " **إقتصاديات النقود و الأموال**"، دار الجامعة مصر، طبعة 1994، ص 132.

[4]- زياد العلواني، "**نقود و البنوك مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية**"، الجزائر ،طبعة1981 ،ص 139.

2- **توظيف الموارد:** توجه المصارف التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض و الأوراق المالية، حيث تزداد ربحية المصرف التجاري بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الموجودات كما أن الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصرف، و خاصة الدخل المتولد من القروض، أما توظيفات المصرف في الأصول الثابتة فيجب أن تكون محدودة، لأنها تعد من الموجودات الغير مدرة للدخل.

3- **أرباح أو خسائر الأوراق المالية و أرباح أو خسائر القروض.**

4- **عمر المصرف و عدد موظفيه و عدد فروعه:** تختلف من مصرف لآخر.

5- **السيولة**

ثانيا: العوامل الخارجية:

1- **أسعار الفائدة:** تزداد ربحية المصارف التجارية كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض و انخفضت أسعار الفائدة على الودائع، بمعنى أن الربحية تزداد كلما زاد هامش سعر الفائدة، كما تؤدي أسعار الفائدة دورا فعالا في التأثير على استثمارات المصرف، و معظم إيرادات المصرف التجاري هي الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة.

2- **السياسة النقدية:** تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات المصارف التجارية فيما يتعلق بإدارة موجوداتها و مطلوباتها.

3- **التشريعات القانونية و الضوابط المصرفية.**

4- **الثقافة الاجتماعية و الوعي المصرفي.**

5- **المناقشة.**[1]

المطلب الثاني: مؤشرات و نسب قياس الربحية

سنتطرق في هذا المطلب إلى معرفة مؤشرات و نسب قياس الربحية.

أولا: معدل العائد على الأصول (ROA)

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس من مقاييس الربحية حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح و حجم الأموال المتاحة للإدارة، و هو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، وتعطى العلاقة المبسطة لحساب هذا المؤشر كالتالي:

$$\text{معدل العائد على الأصول(ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ثانيا: معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال الملاك و قدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، حيث يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد للملاك، و

[1]- د.مقيمح صبري، مرجع سبق ذكره، ص 383.

لكنه غير ملائم إذ ارتفعت أسعار الفائدة، و تعطى العلاقة المبسطة لهذا المؤسس كما يلي: **معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)**= $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$[1]

ثالثا: معدل منفعة الأصول (A_4):

حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأقل للأصول أي إنتاجية الأصول و تعطى العلاقة المبسطة لهذا المؤشر كما يلي:

معدل منفعة الأصول (A_4) = $\frac{\text{الإيرادات}}{\text{إجمالي الأصول}}$

رابعا: معدل الرفع المالي(EM):

هذا المعدل يتم قياسه و ذالك بإيجاد العلاقة ما بين مجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوبة إلى الحقوق الملكية، بمعنى آخر أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية و تعطى العلاقة المبسطة لهذا المؤشر كما يلي:

معدل الرفع المالي(EM) = $\frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات}}$ [2] $\Big/ \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$

المطلب الثالث: مصادر تحقيق الربحية

البنك بصفة عامة هو منشأة اقتصادية، يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، هذا الأخير يتمثل في زيادة الإيرادات عن التكاليف.

و طالما أن تحقيق أكبر ربح ممكن يعني تحقيق أكبر فائض ممكن بين الإرادات و التكاليف فإن هذا الفائض يمكن زيادة حجمه أما بزيادة الإيرادات أو تخفيض التكاليف أو بهما معا. و لهذا سنتطرق إلى جانب الإيرادات و التكاليف لمعرفة مدى قدرة الإدارة على السيطرة لتطوير الربح و يمكن تقسيم حصيلة متغيرات ربح البنك كما يلي:[3]

1- معدلات الفائدة.

2- النفقات العامة.

3- مخصصات الإستهلاكات و المؤمنات.

4- أحكام التسليفات و الودائع.

---

[1]- د. العرابي مصطفى، "**تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي و المصرف التقليدي"، دراسة مقارنة بنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر** – مجلة الإجتهاد لدراسات الإقتصادية و القانونية المجلد 8، العدد 1. 2019 ص 565.

[2]- د.فليح حسن خلق، "**النقود و البنوك**"، الطبعة الأولى، دار علم الكتب الحديث عمان 2009 ص 347.

[3]- فريد الصلح و موريس نصر، "**البنك و الاعمال البنكية**"،الأهلية لنشر و التوزيع ، بيروت ،طبعة ،1989ص 225.

***جانب الإيرادات:**

بالنسبة لجانب الإيرادات فإنها تتحقق كنتيجة لنشاط البنك، و قد تأخذ شكل فوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أشكالها، أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات البنكية المختلفة التي يقدمها لعملائه، أي أن مصادر الإيرادات تتكون من القروض و الاستثمارات.

- الفوائد المتحصلة من القروض التي يمنحها البنك.
- الفوائد و الأرباح الرأسمالية من الاستثمارات.
- أجور الخدمات المختلفة.

➢ **معدل الفائدة:**

إن قاعدة العرض و الطلب هي التي تحدد معدلات الفائدة في أسواق الرسميل إلا أن هذه القاعدة ليست العامل الوحيد الذي يدخل في تحديد المعدلات لأن سلوك السلطات النقدية و تأثير المعدلات المطبقة في أسواق إلى ساميل الأجنبية ينعكسان أيضا على مستوى معدلات الفائدة.

ليس المستوى المطبق لمعدلات الفائدة هو الذي يهم في تحديد قيمة الربح بقدر ما يهم الهامش بين المعدلات التي يقتر صبها البنك موارده، و المعدلات التي يستوفيها على إستعمالاته.[1]

➢ **أحجام التسليفات و الودائع:**

يشكل إزدياد أحجام التسليفات و الودائع وسيلة قصيرة الأجل لزيادة الربحية، إذا كان المردود الهامشي لتسليفات أعلى من الكلفة الهامشية للودائع، حيث يؤثر تكوين التسليفات و الودائع تأثير كبير على الناتج البنكي الصافي.[2]

✓ **سياسة الرشيد: بالنسبة للإيرادات:**

للحصول على أكبر إيراد إجمالي يعمد البنك إلى زيادة حجم عملياته البنكية من قروض و إستثمارات و غيرها، فكلما زادت هذه القروض و الإستثمارات كلما زادت إيراداته الإجمالية، و خاصة إذا كانت هذه القروض و الإستثمارات قليلة السيولة زاد الإيراد.

- **جانب التكاليف:**

أهم عناصر التكاليف في البنوك التجارية، يتكون من تكاليف الإدارة التشغيلية و الفوائد التي يدفعها البنك للغير.

و نجد أن النفقات العامة تطرح من الناتج البنكي الصافي و تؤثر قيمتها على نتائج الاستثمار الإجمالية، أي أن التكاليف تتكون من:

- الفوائد المدفوعة على الودائع لأجل و على القروض (الاقتراض) من الغير
- الرواتب و الأجور و مصروفات الضمان الاجتماعي و مزايا المهنة للعاملين
- المصروفات و التكاليف الأخرى

[1]– محمد يونس و عبد المنعم مبارك ،" **أساسيات علم الإقتصاد**"، الدار الجامعية، مصر، ص 174.

[2]– محمد يونس و عبد المنعم مبارك، نفس المرجع السابق ص 175.

- مصروفات عقارية
- مصاريف التشغيل الأخرى
- المصاريف و الخسائر الاستثنائية
- ضريبة الدخل

السياسة الرشيدة في تخفيض التكاليف:

تقتضي التخفيض في نفقات إدارته و تشغيله بالإضافة إلى الفوائد التي يدفعها البنك على الودائع و خاصة تلك التي لأجل أو لغرض الإدخار و التقليل منها نعني به تحقيق أكبر كفاءة ممكنة من إتفاق معين[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين الربحية و السيولة المصرفية

إن من أهم واجبات البنك التجاري أن يوازن بين السيولة و الربحية و أن يحافظ على هذا التوازن باستمرار و لكن هذا الواجب ينطوي على صعوبة بالغة لأن توفير السيولة قد يناقض هدف الربحية و لهذا فإن المدير المالي قد يجد نفسه أمام معادلة صعبة لأن العلاقة بين الربحية و السيولة علاقة عكسية أي كلما زادت درجة السيولة قلة درجة الربحية و العكس صحيح، لذلك نجد مثلا الأصول السائلة الحاصرة مرتفعة لكنها لا تدر عائد على المصرف و هذا لعدم استغلال الأموال في استثمارات يمكن أن تدر دخلا، وعلى الرغم من أن القروض و السلفيات تحقق عوائد و أرباح كبيرة لكنها تعد من القيم الأقل سيولة لدى المصرف، ولهذا يجب أن تكون هناك مفاصلة بين هدفي السيولة و الربحية من قبل المصارف، حيث يجب على المصرف أن لا تهتم بالربحية على حساب السيولة مما قد يعرضها في المستقبل إلى عدم قدرتها بالوفاء بالتزاماتها مما يدفع بالمصرف إلى الإفلاس، كما أنه لا يجب الاهتمام بالسيولة على حساب الربحية و عدم الاستثمار بالفائض مما يعرض المصرف إلى عدم البقاء لفترة طويلة و من ثم الانسحاب من السوق، لذلك يجب على إدارة المصرف الموازنة بين السيولة و الربحية.[2]

[1]– إسماعيل محمد هاشم ، مرجع سبق ذكره ص 70.

[2]– د. نبيل زاهر، " **أثر السيولة و الكفاية الإدارية و الملاءة المالية على ربحية المصارف المدرجة في سوق دمشق**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، المجلد 36، العدد السادس، 2014، ص 400.

خلاصة الفصل:

تحتل السيولة مكانة مهمة في ميزانية البنوك، و تلعب دورا فعالا في تحقيق أهدافها، فزيادة السيولة التي يحتفظ بها المصرف تعني التضحية بالأرباح، ومن جهة أخرى فإن نقص السيولة لها أثار سلبية و خطيرة ليس على المصرف فقط بل على الجهاز المصرفي و الاقتصاد القومي ككل، لدالك يجب على البنوك التجارية عند مزاولة نشاطها أن تقوم بإدارة سيولتها بكفاءة عالية، مع مراعاة الحد الأدنى من السيولة المنصوص عليه في القوانين و التشريعات البنكية، كما يعد موضوع الربحية من المواضيع المهمة في البنوك التجارية و شغلها الشاغل أثناء عملها اليومي، إذ تعتبر الربحية من أهم مؤشرات النجاح ومن أبرز عوامل الثقة و الاطمئنان للمشاركين و المتعاملين مع القطاع المصرفي من مساهمين و عملاء و مستثمرين، و هذا ما يشير إلى وجود علاقة وثيقة بين هذه الربحية و مدى نجاح البنوك و قدرتها على المنافسة و الاستمرار، و تدعيم مركزها المالي و الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد القومي ككل.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لبنك بغداد

2015-2010

تمهيد الفصل:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى مفهوم البنوك وتقييم الأداء فيها وأهم نسب السيولة والربحية وكمحاولة منا لإثراء موضوعنا وإضفاء الصيغة العلمية عليه سنحاول إسقاط ما تناولناه في الجانب النظري على بنك بغداد معتمدين في ذلك على تحليل نسب السيولة والربحية وتأثيرها على مصرف بغداد.

وعليه يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسين:

المبحث الأول: مدخل عام لبنك بغداد .

المبحث الثاني: دراسة تأثير نسب السيولة والربحية على بنك بغداد.

المبحث الأول: مدخل عام لبنك بغداد

يعد مصرف بغداد من أكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق، كما أنه واحد من أبرز المصارف في بغداد التي تقدم الخدمات المالية بجودة وثقة تامّة، وسوف نتناول في هذا المبحث نشأة مصرف بغداد وأبرز محطاته التاريخية والخدمات التي يقدمها:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك بغداد وهيكله التنظيمي

سنتناول بنك بغداد وأهم مراحله التاريخيّة التّي مرّ بها وهيكله التنظيمي الذي يعتمد عليه:

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن بنك بغداد

يعتبر بنك بغداد أوّل بنك خاص أنشئ في العراق سنة 1992، حيث بدأ في العمليات المصرفية في نفس السنّة، وجعل احتياجات الاقتصاد الوطني من أهم أولوياته، كما أنّه تأسس بعد تعديل المادّة الخامسة من قانون البنك المركزي العراقي، واستمر المصرف في مزاولة الأنشطة المصرفيّة التجارية إلى غاية 1998، ومن هنا انطلق نحو التنويع في محفظته الخدماتية.

بنك بغداد هو تابع لبنك برقان وهو عضو في مجموعة شركة مشاريع الكوّيت (القابضة)، وهذا ما جعله ضمن سبع بنوك تعمل في الوطن العربي وهي: بنك بغداد في العراق، بنك سورية والخليج في سوريا، بنك خليج الجزائر، البنك الأردني الكويتي في الأردن، بنك تونس العالمي في تونس، وبنك برقان في الكويت، وبنك الخليج المتحد في البحرين، حيث يتم تقديم خدمات مالية مصرفية كالاعتمادات والتمويل التجاري، وتطور مصرف بغداد من بنك محلي إلى بنك عالمي خلال السنوات الماضيّة، ولا يوال يواصل نموه وذلك بأدائه الحسن بالرغم من الاضطرابات الحاصلة في الأسواق الماليّة والعالميّة، فقد حقق المصرف نجاح كبير وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير بالمستقبل والاستفادة من الفرص لتطوير القطاعات النفطية والغير نفطية.[1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك بغداد لسنة 2019

[1] https://ar.m.Wikipedia.org، تمت الزيارة يوم 2020/08/04 على الساعة 10:00 صباحا.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك بغداد لسنة 2019

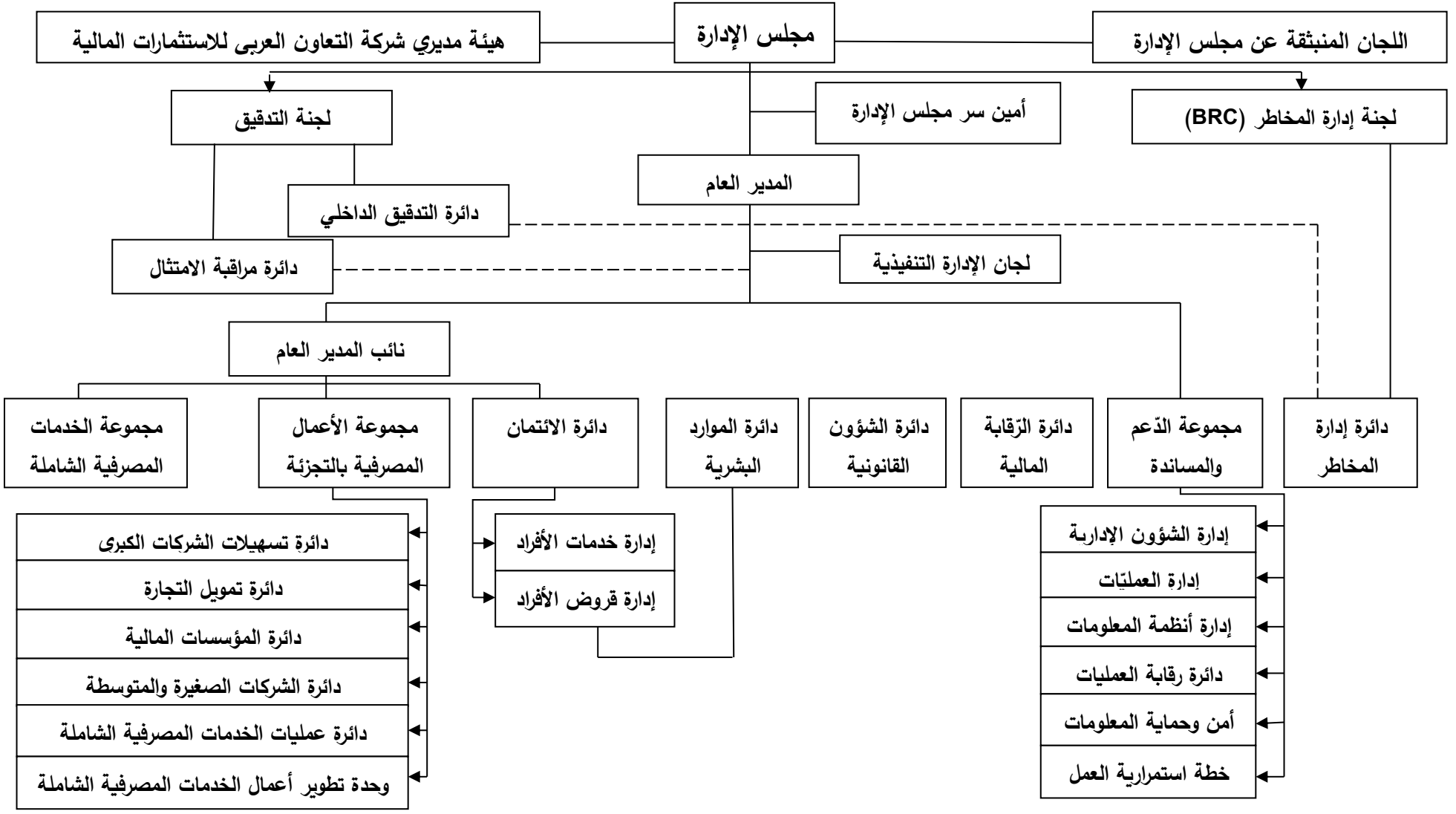

المصدر: التقرير السنوي لبنك بغداد لسنة 2019.

المطلب الثاني: خدمات بنك بغداد وفروعه:

سوف نتطرق إلى أهم خدمات بنك بغداد وفروعه.

الفرع الأول: خدمات بنك بغداد

لقد برز مصرف بغداد كواحد من أكبر المصارف في المنطقة التي تقدم الخدمات المالية بجودة وثقة تامة.

أولا:الخدمات الالكترونية: يتم تصميم مجموعة الخدمات الالكترونية والمقدمة من طرف بنك بغداد بطريقة تمنح مستخدميها السهولة والملائمة أثناء الاستخدام وبأعلى درجات الأمان، مع الحرص على تطوير هذه الخدمات والمنتجات بشكل مستمر.

1- الصراف الآلي:

تستخدمه الملايين من الناس كل يوم، وطالما أنه يوفر الأموال التي تحتاج إليها وتعتبر من الخدمات التي يتميز بها البنك والموجودة في أغلب فروعه إضافة إلى مراكز التسوق والمرافق الأخرى.

ثانيا: خدمات البطاقات:

1- بطاقة فيزاكارد:

تعرف بطاقة الدفع المصرفية والمقدمة من طرف بنك بغداد وهي بطاقة بلاستيكية مزودة بتقنية الشريحة الالكترونية ورقم التعريف الشخصي مما يمنح المستخدم أمانا أكثر في عمليات الدفع الالكترونية كما تتميز باحتوائها على الشريحة الذكية باحتوائها على الشريط الممغنط والذي يساعد على قبول البطاقة في الأسواق والأماكن التي لم تنتقل إليها تكنولوجيا البطاقات الذكية، ومن أهم خصائصها أنها تتيح لحاملها الوصول إلى حسابه المصرفي على مدار 24 ساعة وبأي مكان بالعالم.[1]

ثالثا: خدمات مصرفية للأفراد:

1- حساب الإيداع:

- الحساب الجاري.
- حساب الإيداع لأجل.
- حساب التوفير.
- حساب المستثمر الذهبي.

2- القروض:

- القرض السكني.
- القرض الشخصي.
- قرض السيارة.

3- التحويلات المصرفية:

Money linla

[1] https://www.bankofbaghdad.com، تمت الزيارة يوم 2020/08/05 على الساعة العاشرة صباحا.

رابعا: خدمات الانترنيت:

1- الانترنيت المصرفي:

تسمح هذه الخدمة بتقديم الخدمات البنكية لعملاء البنك عبر الانترنيت ويستطيع العميل التسجيل بهذه الخدمة من خلال مراجعة فرعه واستلام قسمة التسجيل وبعد ذلك يستطيع العميل الاستفادة من خدمات الانترنيت البنكي التي يقدمها بنك بغداد بجميع عملاءه.

خامسا: خدمات مصرفية دولية:

من خلال توفير خدمات استثمارية ممتازة.

سادسا: خدمات مصرفية لشركات:

تشمل:

- المنتجات التمويلية.
- الخدمات المصرفية الالكترونية.
- تحويلات "Money linla".
- التحصيلات.
- خدمات الائتمان.
- حساب الرواتب والأجور.
- بالإضافة إلى تقديم قروض صناعية، تجارية، عقارية، قروض للأعمال الإنشائية.

الفرع الثاني: فروع بنك بغداد

نظرا لمتطلبات العملاء حرص بنك بغداد على توسيع شبكة فروعه داخل وخارج العراق حيث يمتلك المصرف المالي 34 فرع موزعين عبر العراق مع فرع خارجي واحد في لبنان.

فروع بغداد: الفرع الرئيسي، فرع فلسطين، فرع السباع، فرع الحمراء، فرع المحمودية، فرع المنصور، فرع جميلة ، فرع الزهراء، فرع الحارثية، فرع النصر، فرع الشعب وفندق الرشيد.

فروع محلية: فرع بعقوبة، الموصل، تركوك، الناصرية، البصرة، النجف، الديوانية، فرع الفلوجة، فرع السليمانية، فرع أربيل شورش، فرع العمارة، فرع كربلاء، فرع أربيل، فرع الرمادي، فرع دهوك، فرع القرنة، مكتب دهوك، ومكتب الائتلاف.

فرع خارجي: فرع بيروت.

المبحث الثاني: دراسة تأثير نسب السيولة والربحية على بنك بغداد:

سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل نسب السيولة والربحية لبنك بغداد 2010-2015.

المطلب الأول: تحليل نسب السيولة لبنك بغداد من سنة 2010-2015

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى حساب نسب السيولة لبنك بغداد على عدة فترات كما يلي:

أولا: حساب نسبة الرصيد النقدي من سنة 2010-2015:

يتضمن الجدول الموالي تغيّر نسبة الرّصيد النّقدي لبنك بغداد من 2010-2015 فقد شهدت هذه النسبة تباين بين الارتفاع والانخفاض عبر السنوات محل الدراسة.

الجدول رقم (1-1): جدول تغير نسبة الرصيد النقدي لبنك بغداد من2010 إلى 2015.

السنوات	2010	1011	2012	2013	2014	2015
نسبة الرصيد النقدي	%67.89	%62.17	%74.29	%68.85	%64.64	%67.98

المصدر: من إعداد الطالبة بناءًا على التقارير السنوية لبنك بغداد https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل (1-1): شكل تغير نسبة الرصيد النقدي لبنك بغداد من 2010 إلى 2015.

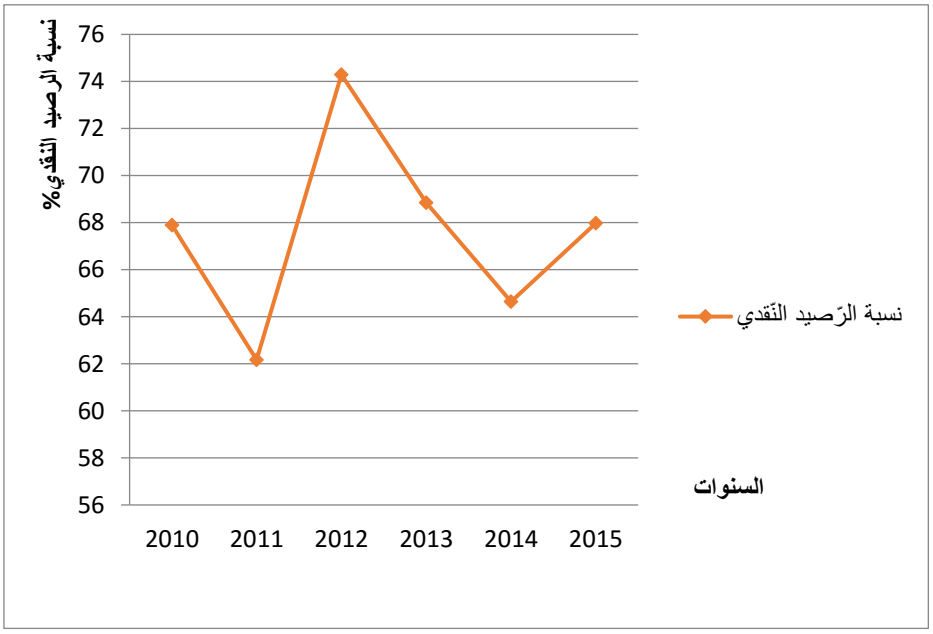

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات الجدول(1-1).

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

نلاحظ عدم الاستقرار في نسبة الرّصيد النقدي، ففي سنة 2010 قدّرت النسبة بـ 67.89% ثمَّ انخفضت في 2011 بمقدار 5.72% وهذا راجع إلى الانخفاض في مجموع الموجودات حيث قدّر هذا الانخفاض بمبلغ85795274الف دينار، كما انخفض حجم النقود في سنة 2011 بمبلغ 114434893ألف دينار، أمّا الاستثمارات فقد شهدت ارتفاع بمبلغ55925933 ألف دينار، أي أنّ الموجودات المتداولة تميّزت

تارة بالانخفاض وتارة بالارتفاع، أما نبة الاتمان النقدي كان حاله حال الموجودات المتداولة حيث علرفت الأوراق التجارية المخصومة ارتفاع بمبلغ 4105767 ألف دينار أما القروض والسلفيات فقد انخفضت بمقدار 35123850 ألف دينار بالاضافة إلى الحسابات المدنية التي شهدت انخفاض هي الاخرى بمبلغ 4097714ألف دينار أمّا الأرصدة المدينة فقد ارتفعت بمبلغ 4071297ألف دينار والموجودات الثابثة أيضا عرفت ارتفاع خلال سنة 2011 مقارنة مع 2010 بمبلغ وصل إلى 3758185ألف دينار

كما نلاحظ أن مصادر التمويل القصيرة الاجل كانت هي الاخرى متباينة بين الارتفاع والانخفاض، أمّا مصادر التمويل الطويلة الاجل فقد ارتفعت بشكل ملحوظ، حيث نلاحظ أنّ راس المال المدفوع قد ارتفع بحجم 112900000ألف دينار وهذا راجع إلى قرار دائرة تسجيل الشركات لدى وزارة التجارة.

ومن هنا نستنتج أنّ الانخفاض في نسبة الرصيد النقدي راجع إلى الانخفاض في حجم الموجودات السائلة ممّا جعل البنك عاجز عن الوفاء بالتزامه اتّجاه العملاء.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

تبيّن لنا خلال هذه الفترة أن نسبة الرصيد النقدي ارتفعت مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدّر هذا الارتفاع بـ 12.12%، وهذا راجع إلى الزيادة في حجم الموجودات بمقدار 425387648ألف دينار، كما ارتفع حجم النقود خلال سنة 2012 مقارنة بنسبة 2011 بمبلغ 355004434ألف دينار، كما شهدت كل من الاستثمارات والاوراق التجارية المفصومة ارتفاع بمقدار 53662968 و621709 على التوالي، أما القروض والسلفيات فقد انخفضت بمبلغ 8402654 ألف دينار، أمّا الأرصدة المدنية والموجودات الثابثة فقد ارتفعت بمقدار 9867087 و 9234094 على التوالي.

كما اتضح لنا أن مصادر التمويل القصيرة الاجل شهدت تقدما ملحوظا في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، خاصة الحسابات الجارية والودائع فقد قدر مبلغ الزيادة فيها بـ 34735008 ألف دينار، أما مصادر التمويل الطويلة الاجل فقد ارتفعت هي الاخرى مقارنة بسنة 2011، فقد ارتفع راس المال المدفوع بـ 62100000 ألف دينار، والاحتياطات أيضا تقدمت بمبلغ 5533008 الف دينار، وهذا مؤشر جيد يدل على أن الارتفاع في نسبة الرّصيد النقدي كان سببه هو الارتفاع في حجم النقود مسحوبا بالارتفاع في الحسابات الجاريةوالودائع، وهذا ما جعل البنك قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه العملاء.

الفترة الثالثة: 2012 إلى 2013

نلاحظ خلال هذه الفترة أن نسبة الرّصيد النقدي تراجعت مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدّرت نسبة التراجع بـ 5.44% ، بالرغم من زيادة مجموع الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والموجودات الثابثة، ألاَّ أنها تراجعت، وهذا بسبب التراجع في بند الحسابات الجارية والودائع، فقد تراجعت بمبلغ 907360759 ألف دينار، خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، أما مصادر التمويل الطويلة الأجل فقد شهدت ارتفاع مقارنة بسنة 2012، لكن ينك بغداد تراجع عن التزاماته اتجاه عملائه في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

في هذه الفترة نلاحظ أيضا عدم استقرار في نسبة الرّصيد النقدي، حيث سجل سنة 2013 بـ 6885 ثم انخفضت في 2014 بمقدار (421)، وهذا نتيجة الانخفاض الموجود في مجموع الموجودات السائلة والذي قدر بمبلغ 37399233 ألف دينار، وكما شهدنا في سنة 2014 ارتفاع في حجم النقود بملغ 982261961 ألف دينار ،أما بالنسبة للاستثمارات هي الأخرى شهدت ارتفاع بمبلغ 414003998 ألف دينار، ومن هذا يتضح أن الموجودات المتداولة تميزت بالارتفاع.

كما نلاحظ بالنسبة للائتمان النقدي فكان مثل الموجودات المتداولة حيث ارتفعت الأوراق التجارية المخصومة بمبلغ 1108643 ألف دينار، والسلفيات بمبلغ 18515537الف دينار، بالإضافة إلى الأرصدة المدنية التي انخفضت بمبلغ 37006017 ألف دينار، الثابتة ارتفعت 606794ألف دينار

كما لاحظنا أن مصادر التمويل قصيرة الأجل كانت متفاوت بين الارتفاع والانخفاض، أما مصادر التمويل طويلة الأجل بالنسبة لرأس المال المدفوع لم يشهد أي ارتفاع أو انخفاض بينما هناك ارتفاع في كل من الاحتياطات بمبلغ 1156781 ألف دينار، المساهمين بمبلغ 1156784ألف دينار.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

شهدت هذه الفترة ارتفاع في نسبة الرصيد النقدي قدّر بـ 3.34% حيث سجلنا انخفاض الموجودات السائلة في نهاية عام 2015 إلى 8708796233 ألف دينار،بعد أن كانت 992408943 ألف دينار، تليها الاستثمارات بانخفاض قدر بـ ألف ديار، في حين الأوراق التجارية المخصومة لم يطرأ عليها أي ارتفاع أو انخفاض، على غير القروض والسليفات التي سجلت تزايد قدر بمبلغ 9019185ألف دينار، أما بخصوص الأرصدة المدينة حدث انخفاض قدر بمبلغ 276895231 ألف دينار، الثابتة شهدت انخفاض بمبلغ 1073396ألف دينار.

وهو ما يفسر انخفاض في مجموع الموجودات الذي قدر بـ 277968627الف دينار، أما بالنسبة لمصادر التمويل قصيرة الأجل فقد سجلت تفاوت بين الارتفاع والانخفاض وكذا مع مصادر التمويل طويلة الأجل هي الأخرى متفاوتة في حين رأس المال المدفوع لم يشهد أي ارتفاع أو انخفاض.

ثانيا: حساب نسبة الاحتياطي القانوني لبنك بغداد من سنة 2010 إلى 2015:

الجدول (1-2): جدول تغيّر نسبة الاحتياطي القانوني لبنك بغداد عبر السنوات محل الدراسة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاحتياطي القانوني	%11.44	%9.96	%10.34	%11.53	%12.76	%9.46

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك بغداد

https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل (1-2): شكل التغيّر في نسبة الاحتياطي القانوني بناءا على الجدول (1-2)

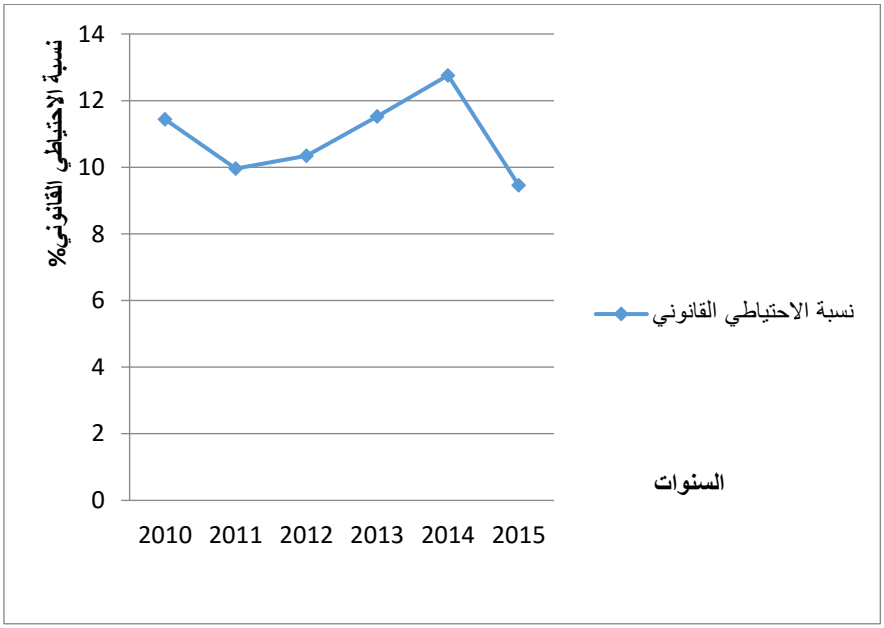

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول(1-2).

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

بعد إلقاءنا نظرة على الجدول أعلاه اتضح لنا أن نسبة الاحتياطي القانوني سجلت مستويات متدنية خلال سنة 2011 مقارنة بنسبة 2010، حيث قدّرت نسبة التدني بـ 1.48%، وهذا راجع إلى في الودائع القانونية لدى البنك المركزي، حيث انخفضت بمبلغ 23044491 مقارنة بنسبة 2010، أما الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدنية فقد كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض، وفي المقابل فان مصادر التمويل الطويلة الأجل فقد سجلتن نسبة لا باس بها من الارتفاع، بالإضافة مصادر التمويل القصيرة الأجل التي عرفت تدبدبا بين الارتفاع والانخفاض حيث أن الحسابات الجارية والودائع شهدت انخفاض مقارنة بنسبة 2010 قدر بمبلغ 105319407ألف دينار، أما إجمالي الموجودات فقد سجلت تراجعا هي الأخرى بمبلغ 85795274 ألف دينار، نستنتج أن انخفاض مجموع الودائع القانونية لدى البنك المركزي أدى إلى انخفاض بنسبة الاحتياطي القانوني على مستوى بنك بغداد.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

نلاحظ من خلال الجدول (1-2) أن نسبة الاحتياطي القانوني تحسنت بشكل طفيف في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011،حيث قدّرت بـ 0.38% وهذا راجع إلى الارتفاع في مجموع الودائع القانونية لدى البنك المركزي الّتي ارتفعت بمبلغ 39816410ألف دينار، أم الموجودات المتداولة والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة فقد شهدت ارتفاع هي الأخرى مقارنة بسنة 2011، بالإضافة إلى الائتمان النقدي الذي عرف تدبدب

بين الارتفاع والانخفاض، أم فيما يخص مصادر التمويل القصيرة الأجل والطويلة الأجل فقد شهدت هي الأخرى ارتفاع ملحوظ مقارنة بالنسبة السابقة.

ومنه نستنتج ان الارتفاع في حجم الودائع المحصل عليها من قبل بنك بغداد أدى الى الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني مقارنة بسنة 2011.

الفترة الثالثة: 2012 إلى 2013

تبيّن لنا من خلال الجدول (1-2) أن نسبة الاحتياط القانوني شهدت تطورا ملحوظا خلال سنة 2013، حيث قدّرت هذه الزّيادة بـ 1.19%، وهذا الارتفاع كان سببه النّمو في مجموع الودائع القانونية لدى البنك المركزي، حيث قُدّر مبلغ الارتفاع بـ 56874063ألف دينار، كما شهدت كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدنية والموجودات الثابتة تطورا ملحوظا خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، أمّا مصادر التمويل القصيرة الأجل فقد كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض، وتليها مصادر التمويل الطّويلة الأجل التي عرفت ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2012، كما ارتفع مجموع مصادر التمويل بمبلغ 464249574 ألف دينار، سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

نلاحظ من خلال الجدول (1-2) بأن نسبة الاحتياطي القانوني ارتفعت خلال سنة 2013 حيث قدرت الزيادة بـ 1.23% وهذا راجع إلى الارتفاع في الودائع القانونية لدى البنك المركزي حيث سجل مبلغ الارتفاع بـ 15877834الف دينار، كما لاحظنا ارتفاع في كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة سنة 2014 مقارنة بسنة 2013.

أما مصادر التمويل قصيرة الأجل عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، في حين مصادر التمويل طويلة الأجل تميزت بالارتفاع بالنسبة لكل من الاحتياطات وحقوق المساهمين، أما رأس المال المدفوع فلم يشهد أي تغيير.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

من خلال الجدول (1-2) نجد أن هناك انخفاض في نسبة الاحتياط القانوني خلال سنة 2015 إذ بلغ هذا الانخفاض 3.3% ويعود السبب في الانخفاض إلى مجموع الودائع القانونية لدى البنك المركزي، حيث قدر مبلغ الانخفاض بـ 74614915الف دينار، كما شهدت كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة تفاوت بين الارتفاع والانخفاض بالإضافة إلى مصادر التمويل قصيرة وطويلة الأجل هي الأخرى عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

ثالثا: حساب نسبة السيولة القانونية لبنك بغداد من سنة 2010 إلى سنة 2015

يوضح الجدول الموّالي تغير نسب السيولة القانونية لبنك بغداد عبر السنوات المحددة للدّراسة.

الجدول (1-3): جدول تغير نسب السيولة القانونية لبنك بغداد من 2010 إلى 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السيولة القانونية	%2.23	%3.63	%2.94	%2.80	%2.76	%1.44

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على التقارير السنوية لبنك بغداد https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل(1-3): شكل تغير نسبة السيولة القانونية لبنك بغداد من 2010-2015.

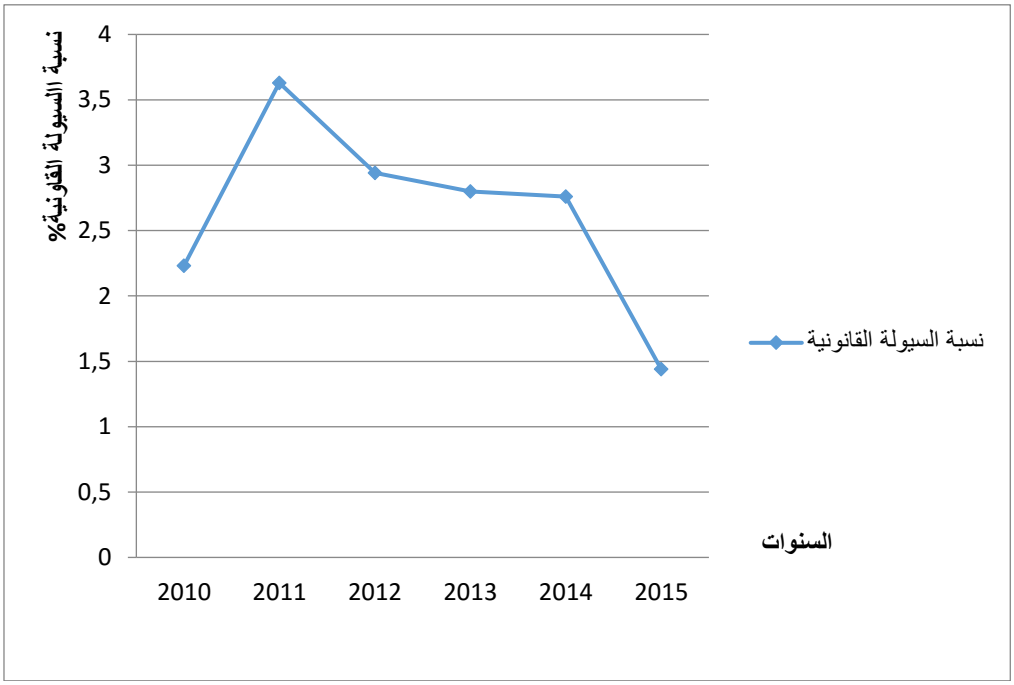

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول(1-3)

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

اتضح لنا من خلال الجدول (1-3) أن نسبة السيولة القانونية تميّزت بعدم الاستقرار في قيمتها، حيث شهدت هذه الفترة نموًّا في قيمتها، فقد بلغ حجم النمو 1.4% مقارنة بنسبة 2010، كما عرفت الموجودات المتداولة تذبذبا في قيمتها، فقد تراجع حجم النقود بـ 114434893الف دبنار، مقارنة بنسبة 2010، أما الاستثمارات فقد ارتفعت بقيمة 55925933ألف دينار، كما تميّز الائتمان النّقدي المتمثل في الأوراق التجارية والقروض والسلفيات تباينا في قيمتها أما الموجودات الثابتة فقد عرفت نموًّا ملحوظا قدّر بـ 3758185الف دينار، وفيما يخص إجمالي الموجودات فقد انخفض 85795274الف دينار، أما مصادر التمويل القصيرة الأجل كانت متباينة بين النمو والتراجع، كما شهدت مصادر التمويل الطويلة الأجل ارتفاعا كبيرا مقارنة بنسبة 2010 حيث ارتفع رأس المال المدفوع إلى 112900000ألف دينار، أمّا الاحتياطات فقد ارتفعت هي الأخرى بمبلغ 7931925ألف دينار، كما ارتفعت معها حقوق المساهمين إلى 20831925الف دينار.

ومنه نستنتج أنه بما أن السيولة القانونية ارتفعت خلال 2011 مقارنة بسنة 2010 فهذا يدل على أن سيولة بنك بغداد قد ارتفعت وهذا ما جعله قادرا على الإيفاء بالتزاماته المالية المستحقة أو الملقاة على عاتقه.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

نلاحظ من خلال الجدول (1-3) تراجع في مستويات السيولة النّقديّة، حيث قدرت نسبة التراجع بـ 0.69%، فقد شهد البنك ارتفاع في الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والموجودات الثابتة وإجمالي الموجودات، كما تبعها نمو في مصادر التمويل القصيرة الأجل والطويلة الأجل المتمثلة أساسا في رأس المال المدفوع حيث قدّرت نسبة النمو فيه بـ 62100000 الف دينار، الاحتياطات فقد ارتفعت بـ 5533008الف دينار، كما شهدنا زيادة في حقوق المساهمين بمبلغ 67633008 الف دينار، النقص الذي شهدته نسبة السيولة القانونية جعل بنك بغداد عاجز عن الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة.

الفترة الثالثة: 2012 إلى 2013

نلاحظ عدم استقرار نسبة السيولة القانونية خلال سنة 2013 حيث شهدت انخفاض ملحوظ قدر بنسبة 0.14%، أما بالنسبة للاحتياطات فقد عرفت ارتفاعا قدر بمبلغ 9009566الف دينار، كما عرفت كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والمدينون والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة ارتفاع ملحوظا.

أما بالنسبة لمصادر التمويل قصيرة الأجل فتباين بين التقدم والتأخر في حين مصادر التمويل طويلة الأجل شهدت ارتفاعا في كل من رأس المال المدفوع بمبلغ 75000000ألف دينار، الاحتياطات بمبلغ 9009566 ألف دينار وحقوق المساهمين بمبلغ 84009566.

ومن هنا نستنتج عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

نلاحظ بأن نسبة السيولة القانونية انخفضت خلال سنة 2014 حيث قدر الانخفاض بـ 0.04%، غير أن الاحتياطات سجلت ارتفاعا بمبلغ 1156784ألف دينار، كما سجلت كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والديون والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة ارتفاعا ملحوظا.

أما بخصوص مصادر التمويل قصيرة الأجل فتماثلت بين الارتفاع والانخفاض، غير أن مصادر التمويل طويلة الأجل لم تسجل أي تغير في رأس المال المدفوع وزيادة واضحة في كل من الاحتياطات وحقوق المساهمين.

ومن هنا نستنتج عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

سجل عدم استقرار في نسبة السيولة القانونية سنة 2015 حيث نلاحظ انخفاض قدر بنسبة 1.32%، كما سجلت الاحتياطات ارتفاعا قدر بمبلغ 226069175 ألف دينار، كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والمدينون والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة ارتفاعا ملحوظا، كما ميز التباين بين الانخفاض والارتفاع كل من مصادر التمويل طويلة وقصيرة الأجل.

يمكننا القول بأن البنك ليس له القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية.

رابعا: حساب نسبة التوظيف لبنك بغداد من سنة 2010 إلى 2015

الجدول (1-4): جدول تغّير نسبة التوظيف لبنك بغداد سنة 2010 إلى 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة التوظيف	%21.46	%19.79	%12.55	%14.12	%14.76	%18.40

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك بغداد https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل (1-4):شكل تغيّر نسبة التوظيف عبر السنوات محل الدراسة

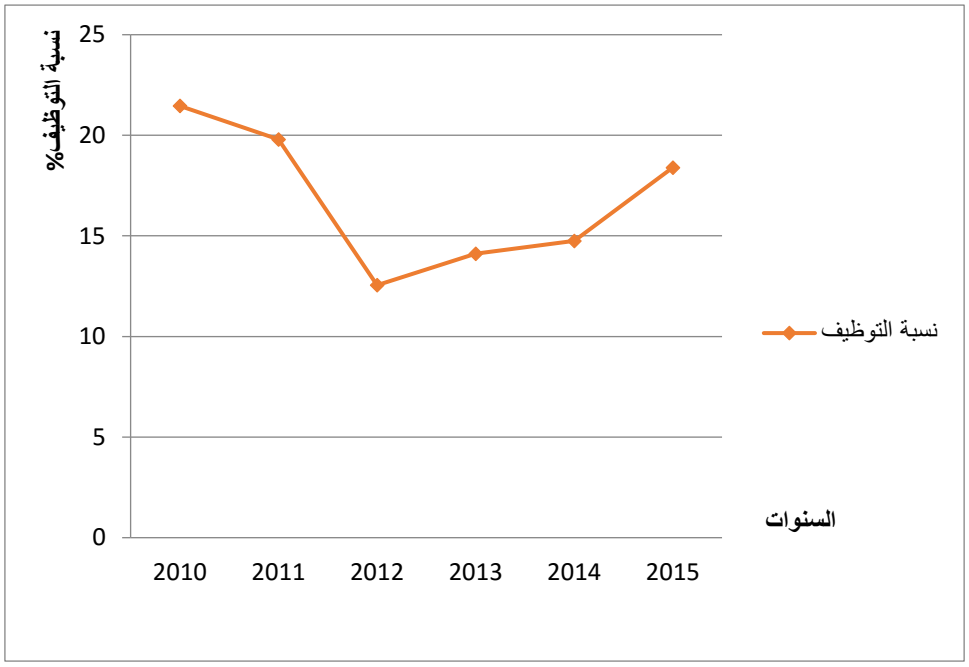

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الجدول(1-4).

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

استنادا للجدول رقم (1-4) يمكن القول بأنّ نسبة التوظيف شهدت تراجع قُدر بـ 1.67% خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، ومن مسببات هذا التراجع الانخفاض في حجم القروض والسلفيات حيث قدر مبلغها بـ 35123850 ألف دينار، بالسنة السابقة، أما الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدينة فقد تميزت تارة بالارتفاع وتارة بالانخفاض، كما عرفت الموجودات الثابتة ارتفاعا ملحوظا قدّر بـ ألف دينار، خلال سنة 2011، أما مصادر التمويل الطويلة الأجل فقد شهدت ارتفاعا خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وبالنسبة لمجموع مصادر التمويل فقد عرفت انخفاض خلال سنة 2011 وبلغ حجم الانخفاض 85795274.ألف دينار.

ومن هنا نستنتج أنّه حدث انكماش في قدرة البنك على منح القروض لعملائه خلال سنة 2011.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

نلاحظ من خلال الجدول (1-4) أن نسبة التوظيف عرفت انخفاض كبير مقارنة بسنة 2011حيث قدّرت نسبة الانخفاض بـ 7.24%، وهذا راجع إلى الانخفاض في حجم القروض والسلفيات فقد انخفضت بمبلغ 8402654ألف دينار، أما الموجودات المتداولة والمتمثلة في النقود والاستثمارات فقد ارتفعت بمبلغ 355004434 و 53662968 على التّوالي، كما ارتفعت معها الأرصدة المدينة والموجودات الثابتة، واتضح لنا أيضا أن مصادر التمويل القصيرة الأجل عرفت تقدما ملحوظا، أما المصادر الطويلة الأجل والمتمثلة في رأس المال والاحتياطات فقد شهدت نموًا كبيرا مقارنة مع السنة الماضية، حيث بلغ مقدار النمو في رأس المال والاحتياطات 62100000 و 5533008 على التوالي، وهذا يعني أن بنك بغداد تراجع بشكل كبير في منح القروض لعملائه.

الفترة الثالثة: 2012 إلى 2013

تميّزت هذه الفترة بنمو نسبة التوظيف مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدر حجم النمو بـ 1.57%، وهذا بفضل الارتفاع في حجم القروض والسلفيات، حيث ارتفعت بمبلغ 70928849ألف دينار، أما بالنسبة لمجموع الموجودات فقد عرفت هي الأخرى تقدّما بمبلغ 464249574ألف دينار، بالإضافة إلى الائتمان النقدي والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة هي الأخرى شهدت نموّا ملحوظا خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، أما مصادر التمويل القصيرة الأجل فقد كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض، كما عرفت مصادر التمويل الطويلة الأجل ارتفاعا ملحوظ، حيث قدر رأس المال المدفوع 75000000ألف دينار أما الاحتياطات فقد قدّرت بـ 9009566الف دينار، أما حقوق المساهمين فقد ارتفعت هي الأخرى بمبلغ 84009566ألف دينار.

ومن هنا نستخلص أن بنك بغداد توسع في منح القروض لعملائه أي أن المصرف توسع في استخدام الودائع لتلبية حاجيات زبائنه من الاستثمارات، ولكن يجب عليه دراسة المقدرة الائتمانية للمقترض.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

تميّزت هذه الفترة بالتزايد في نسبة التوظيف حيث قدرت هذه الزيادة بـ 4.64%، وهذا الارتفاع نتيجة التزايد في القروض والتسليفات، حيث قدر مبلغ الارتفاع بـ 18515537ألف دينار، حيث شهدت كل من الموجودات المتداولة والائتمان النقدي والأرصدة المدينة والموجودات الثابتة تباين بين الارتفاع والانخفاض في سنة 2013 و2014، وأيضا القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل هي الأخرى شهدت تفاوت في التقدم والتأخر.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

في هذه الفترة نلاحظ أيضا ارتفاع ملحوظ في نسبة التوظيف حيث سجلت سنة 2014 بـ 14.76% ثم ارتفعت بنسبة 3.64%، وهذا الارتفاع المشهود كان نتيجة التزايد في القروض والتسليفات حيث قدر مبلغ الارتفاع بـ 9019185 ألف دينار، وعرفت كل من الموجودات الثابتة تباين بين الارتفاع والانخفاض كما تميزت مصادر التمويل طويلة وقصيرة الأجل تارة بالانخفاض وتارة بالارتفاع.

ومن هنا نستنتج بان الزيادة في نسبة التوظيف كانت نتيجة التزايد في منح البنك للقروض والتسليفات وهذا ما أدى إلى النقص في سيولة المصرف.

المطلب الثاني: تحليل نسب الربحية لبنك بغداد من سنة 2010 إلى سنة 2015

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل معدّل العائد على الأصول (ROA) ومعدّل العائد على الملكيّة (ROE) لبنك بغداد خلال سنوات الدّراسة.

أولا: حساب معدّل العائد على الأصول (ROA) من 2010 إلى 2015

الجدول (2-1): جدول تغيّر معدّل العائد على الأصول من 2010 إلى 2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدّل العائد على الأصول (ROA)	%1.35	%2.27	%1.83	%2.19	%1.08	%0.35

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك بغداد https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل (2-1): شكل تغيّر معدّل العائد على الأصول من 2010 إلى 2015

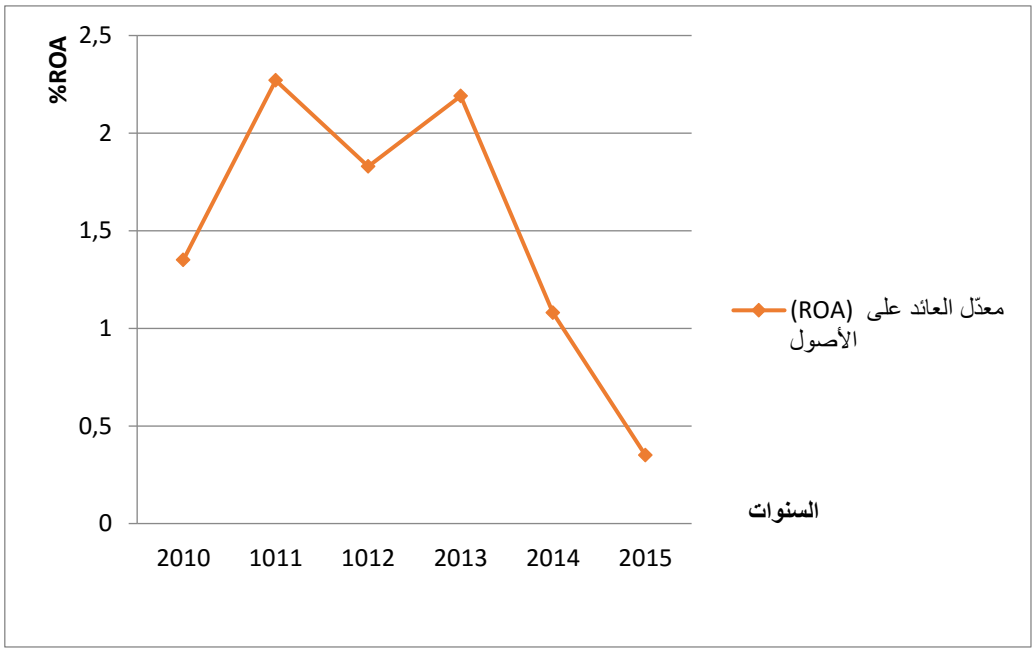

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول(2-1)

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

نلاحظ من خلال الجدول (2-1) وجود تذبذب في معدّل العائد على الأصول، فقد سجل أعلى مستوى له في سنة 2011، حيث قدّر معدّل الارتفاع بـ 0.92%، أمّا فيما يخص إجمالي الموجودات فقد سجل مستوى منخفض خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، وقدّر مبلغ الانخفاض بـ 85795274ألف دينار، كما عرف إيراد النشاط المصرفي تقدّما ملحوظا خلال سنة 2011، وقدّر مبلغ التقدم بـ ألف دينار14302، وهذا راجع إلى الزيادة في إيرادات العمليات المصرفية، حيث بلغ مقدار الزيّادة بـ 1122846ألف دينار، كما نقض إيراد الاستثمارات بـ 263643ألف دينار، أما إيراد النشاط الخدمي فقد ارتفع على ما كان عليه خلال سنة 210 بـ

14873505ألف دينار، كما عرفت المصروفات النشاط الجاري زيّادة هي الأخرى بمبلغ 5071652. حيث قام البنك بالرفع من مصروفات العمليّات المصرفيّة بـ 2131912ألف دينار، والزّيادة في المصروفات الإدارية والاندثارات والاطفاءات مقارنة بسنة 2010، كما قام المصرف بتخفيض الإيرادات التحويلية الأخرى بـ 952501ألف دينار ورفع المصروفات التحويلية إلى 88296، وشهدت الأرباح الغير موزّعة ارتفاعا قدّر بمبلغ 6924265ألف دينار.

ومنه نستنتج أن بنك بغداد كان لديه الكفاءة في تسيير الأموال المتاحة لديه واستطاع منة خلالها حقيق الأرباح.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

تبين لنا من خلال الجدول (2-1) أنّ معدّل العائد على الأصول تراجع ملحوظ خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 وقدّر هذا التراجع بـ 0.44% أما مجموع الموجودات فقد عرف تقدما ملحوظا مقارنة بسنة 2011 وقدّر مبلغه بـ 425387648ألف دينار،أما فيما يخص إيرادات النشاط التجاري فقد كانت متباينة بين الارتفاع والانخفاض، حيث نلاحظ أن إيراد النشاط الخدمي تقدم بمبلغ 83368ألف دينار، أما إيراد العمليات المصرفية وإيراد الاستثمارات فقد تراجع مقارنة مع سنة 2011 وقدّر مبلغ التراجع بـ 1967585 و5574524 على التّوالي، كما تبين لنا أن مصروفات النشاط الجاري كانت متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنة 2012، أما الإيرادات التحويلية لم تشهد أي زيادة على عكس الإيرادات الأخرى التي ارتفعت بمبلغ 41745 ألف دينار، أما المصروفات التحويلية فقد كان حالها حال مصروفات النشاط الجاري حيث عرفت هي الأخرى تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، وقد شهدت الأرباح الغير موزعة ارتفاعا قدّر بـ 3934195الف دينار.

ومن هنا نستخلص أن بنك بغداد لم تكن لديه الكفاءة الجيّدة في تسيير الأموال المتاحة لديه ولم يستطع تحقيق أرباح عالية مقارنة بسنة 2011.

الفترة الثالثة: 2012-2013

تبين لنا في هذه المرحلة أن معدل العائد على الأصول شهد تطورا ملحوظ خلال سنة 2013، حيث قدرت الزيادة بـ 0.36% وهذا الارتفاع.... النمو في مجموع الأرباح الغير موزعة حيث قدر مبلغ الارتفاع بـ 14952662 ألف دينار، بالإضافة إلى التباين بين الانخفاض والارتفاع بالنسبة لكل من إيرادات النشاط الجاري ومصروفات النشاط الجاري ومن هنا نستنتج أن البنك لديه كفاءة في تسيير الأموال المتاحة لتحقيق الأرباح.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

نلاحظ عدم استقرار في معدل العائد على الأصول نتيجة الانخفاض الذي قدر سنة 2014 بـ 1.11% وهذا راجع إلى الانخفاض الذي شهدته الأرباح الغير موزعة التي بلغت بـ 721721ألف دينار، كما ارتفع إيراد النشاط الخدمي بـ 376653ألف دينار، وانخفض إيراد العمليات المصرفية بـ 1129153 ألف دينار وإيراد الاستثمارات 7721192ألف دينار، أي أن إيرادات النشاط الجاري تميزت بالارتفاع والانخفاض، كما لوحظ أن مصروفات النشاط الجاري تميزت بالتباينات في التقدم والتأخر حيث شهدت كل من مصروفات العمليات

المصرفية والإندثارات والإطفاءات انخفاض بينما المصروفات الإدارية سجلت ارتفاع قدر بـ 2816215ألف دينار أما فائض العمليات التجارية انخفض بمبلغ 42457243ألف دينار.

ومن هذا نستنتج أن البنك ليس لديه كفاءة في تسيير الأموال المتاحة لتحقيق الأرباح.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

شهدت هذه الفترة انخفاض واضح في معدل العائد على الأصول لسنة 2015 حيث سجل هذا الانخفاض بنسبة 0.73% وهذا نتيجة الانخفاض الذي سجلته الأرباح الغير موزعة حيث قدر الانخفاض بمبلغ 19687234ألف دينار، بينما سجل ارتفاع لكل من إيراد النشاط الخدمي وإيراد العمليات المصرفية بمبلغ 36656 و 10949427 على التوالي في حين انخفض إيراد الاستثمارات بمبلغ 7570457ألف دينار.

كما لوحظ بالنسبة لمصروفات النشاط الجاري والمصروفات التحويلية الأخرى تباين بين الانخفاض والارتفاع. ومن هذا يمكن القول بأن البنك لم يستطع تسيير أمواله المتاحة من أجل تحقيق الأرباح.

ثانيا: حساب معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) من2010 إلى 2015

الجدول (2-2): جدول تطور معدّل العائد على حقوق الملكية لبنك بغداد عبر سنوات الدّراسة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدّل العائد على حقوق الملكية(ROE)	%12.98	%17.63	%13.62	%15.51	%7.89	%2.17

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على التقارير السنوية لبنك بغداد

https ://www.bankofbaghdad.com

الشكل(2-2): شكل تغير معدل العائد على حقوق الملكية لبنك بغداد من 2010 إلى 2015

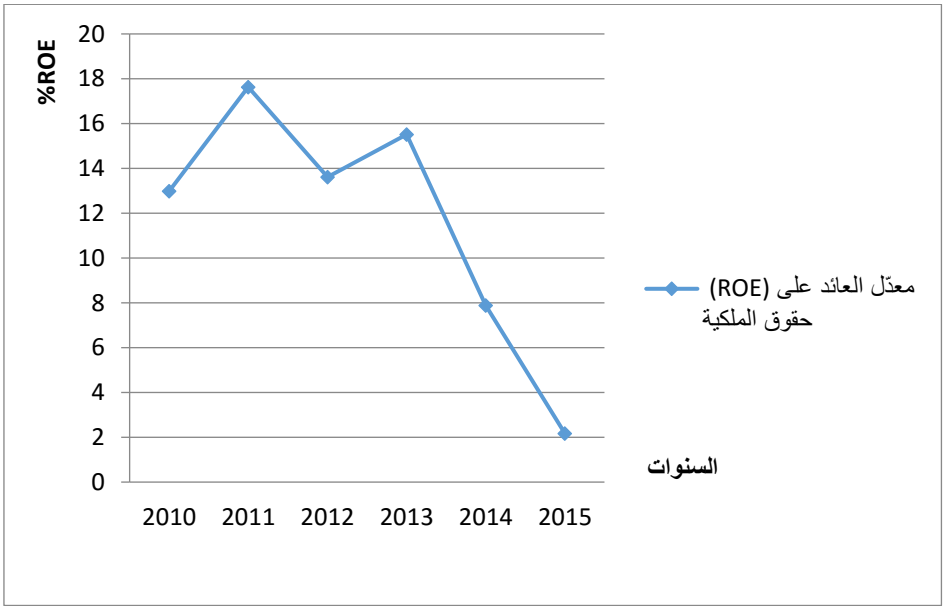

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على الجدول(2-2)

الفترة الأولى: 2010 إلى 2011

نلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن معدل العائد على حقوق الملكية تميز بعدم الاستقرار خلال سنوات الدراسة، حيث سجل معدل 12.98 في سنة 2010، لكنه سرعان ما ارتفع خلال 2011، وقد قدّر معدّل الارتفاع بـ 4.65%، كما تميّزت مصادر التمويل قصيرة الأجل بالتذبذب في قيمتها، حيث شهدت الحسابات الجارية والودائع تراجعا في قيمتها، وقدر مبلغ التراجع بـ 105319407ألف دينار، أما التخصيصات فقد عرفت تقدما في قيمتها، وقدّر حجم التقدم بـ 2972356ألف دينار، وفيما يخص الدائنون فقد تراجعت قيمتها بمبلغ 4280148 ألف دينار، وهذا مقارنة بسنة 2010، أما مصادر التمويل الطويلة الأجل فقد عرفت تقدما كبيرا في قيمتها خاصة رأس المال المدفوع مبلغه بـ 112900000 ألف دينار، بسنة 2010، كما ارتفع مبلغ المساهمين إلى 20831925 الف دينار،خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010، كما عرف إيراد النشاط المصرفي تقدما ملحوظا خلال سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وبلغ حجم التقدم 14302ألف دينار، وارتفعت معها مصروفات النشاط الجاري بـ ألف دينار، كما قام المصرف بالتخفيض من الايرادات التحويلية الأخرى والرفع من المصروفات التحويلية، وشهدت الأرباح الغير موزعة هي الأخرى ارتفاع خلال سنة 2011 قدّر بـ 6924265ألف دينار.

ومنه نستنتج أن بنك بغداد كانت له كفاءة في استغلال أموال الملّاك وضمان أكبر عائد لهم خلال سنة 2011.

الفترة الثانية: 2011 إلى 2012

نلاحظ من خلال الجدول (2-2) أن معدّل العائد على حقوق الملكية تراجعت بشكل كبير خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، حيث قدّر حجم التراجع بـ 4.01%، كما عرفت مصادر التمويل القصيرة الأجل ارتفاعا كبيرا خلال سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 أما مصادر التمويل الطويلة الأجل فقد شهدت هي الأخرى نموًّا ملحوظا، حيث ارتفع رأس المال المدفوع بمبلغ ألف دينار، خلال سنة 2012 كما ارتفعت معه الاحتياطات وحقوق المساهمين بمبلغ 5533008، 67633008 على التّوالي، أما إيراد النشاط الجاري لبنك بغداد فقد كان متذبذبا بين النموّ والتراجع، أما الإيرادات التحويلية لم تشهد أي زيادة على عكس الإيرادات الأخرى التي ارتفعت بمبلغ 42745ألف دينار، كما عرفت الأرباح الغير موزعة نموا ملحوظا قدّر بـ 3934195ألف دينار.

ومنه نستخلص أن الانخفاض الكبير في معدّل العائد على حقوق الملكية لبنك بغداد كان سببه عدم كفاءة إدارة المصرف في تسيير أموال الملّاك مما أدى إلى انخفاض عائد الملّاك.

الفترة الثالثة: 2012 إلى 2013

تبين لنا في هذه المرحلة أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف تطورا واضحا في سنة 2013 حيث وصل إلى 15.51 %و الذي قدّر بنسبة 1.88 %وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال المدفوع حيث قدّر مبلغ الارتفاع بـ 464249574 ألف دينار، إلى زيادة في الأرباح الغير موزعة بمبلغ ألف دينار، كما سجلت حقوق المساهمين ارتفاع بمبلغ 84009566ألف دينار.

ومن هنا نستنتج أن الإدارة كانت لديها القدرة على الاستغلال الأمثل للأموال لضمان عائد الملاك.

الفترة الرابعة: 2013 إلى 2014

شهدت هذه الفترة انخفاض ملحوظ في معدل العائد على حقوق الملكية قدر بنسبة 7.62% وهذا راجع إلى رأس المال المدفوع الذي لم يشهد أي ارتفاع أو انخفاض في سنة 2014 ومن جهة أخرى انخفاض الارباح الغير موزعة بمبلغ 721721ألف دينار، أما بالنسبة لحقوق المساهمين فقد شهدت ارتفاع بمبلغ1156784 ألف دينار.

ومن هذا يدل على عدم كفاءة الإدارة في استغلال الأموال لضمان عائد الملاك.

الفترة الخامسة: 2014 إلى 2015

سجلت هذه الفترة تراجع واضح في معدّل العائد على حقوق الملكية قدر بنسبة 5.81 %وهذا نتيجة رأس المال المدفوع الذي لم يسجل أي ارتفاع أو انخفاض في سنة 2015 بالإضافة إلى الأرباح الغير موزعة هي الأخرى شهدت انخفاض قدّر بمبلغ 19687234 ألف دينار، وبخصوص حقوق المساهمين نلاحظ انخفاض بمبلغ ألف دينار.

ومن هنا نستنتج عدم قدرة الإدارة على الاستغلال الأمثل للأموال لضمان عائد الملاك.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا وتحليلنا انسب السيولة والربحية المتعلقة ببنك بغداد من فترة 2010 إلى 2015 توصلنا إلى انه يجب أن يكون لدى البنك كفاءة في تسيير الموارد المتاحة، وان يوفر الموجودات السائلة لمواجهة...المطلوبات، وان يراعي العلاقة بين نسبة السيولة القانونية والاحتياطات، كما توصلنا الي وجود رابط وطيد بين معدل العائد على الأصول والأرباح غير الموزعة، بالإضافة الي معدل العائد على حقوق الملكية رأس المال المدفوع.

الخاتمة العامة

خاتمة:

إن تقييم الأداة هو عملية مستمرة ومنظمة لقياس وإصدار الإحكام على النتائج المحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا، لذلك يمكن القول بأن الاهتمام الذي أبدته معظم دول العالم به يعكس حقيقة مفادها أنه ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة للمنظومة بصفة عامة والبنوك خاصة.

كما أن تقييم الأداء يعتمد على مجموعة من المؤشرات والمقاييس الإحصائية والنسب المالية أهمها نسب السيولة والربحية والتي من خلالها تستطيع البنوك الحكم على أدائها.

النتائج :

من خلال ما تم عرضه في الدراسة التطبيقية تم استخلاص مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

- ❖ إن نسبة الرصيد النقدي شهدت عدم استقرار في قيمتها وهذا راجع إلى تدبدب الذي شهدته كل من حجم النقود والموجودات السائلة والحسابات الجارية الودائع وهذا ما جعل إدارة بنك بغداد تجد صعوبة في الوفاء بالتزاماته اتجاه العملاء؛
- ❖ هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتياطي القانوني ومجموع الودائع القانونية لدى البنك المركزي فكلما زادت هذه الأخيرة ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني والعكس صحيح؛
- ❖ أظهرت نتائج التحليل أن الارتفاع في نسبة السيولة القانونية أدى إلى الارتفاع في سيولة بنك بغداد وهذا جعله قادر على الوفاء بالتزاماته اتجاه عملائه والعكس في حالة الانخفاض؛
- ❖ الارتفاع الذي عرفته نسبة التوظيف جعل بنك بغداد يتوسع في منح القروض وهذا سيجعله يواجه مشكلة نقص السيولة في المصرف على عكس الانخفاض الذي ينجر عنه انكماش في منح القروض وبالتالي سيحافظ البنك على السيولة التي تمكنه من تسيير معاملته بأريحية؛
- ❖ تأكد نتائج التحليل أن معدل العائد على حقوق الملكية عرف ارتفاعا في حجم الأرباح الغير موزعة وبالتالي كانت له الكفاءة في استغلال أموال الملاك وضمان العائد له على عكس الانخفاض الذي سببه عدم كفاءة إدارة المصرف في تسيير أموال الملاك مما أدى إلى انخفاض العائد لهم؛

- ❖ الارتفاع الذي شهده معدل العائد على الأصول جعل البنك له القدرة على تسيير أمواله وبالتالي تحقيق الأرباح بينما الانخفاض المسجل كان نتيجة سوء تسيير في الأموال المتاحة.

التوصيات:

- ❖ يجب على إدارة المصرف التركيز على الموازنة بين السيولة والربحية وعدم ترك الموارد المالية عاطلة في الصندوق مما يؤثر على انخفاض مؤشر الربحية؛
- ❖ ضرورة الاهتمام بالكفاءات وتوظيفها في تسير موارد البنك لتجنب الوقوع في الأخطار المتعلقة بالسيولة؛
- ❖ نشر المزيد من القوائم المالية التي يعتمد عليها البنك في تسير نشاطه والإفصاح عنها من اجل تسهيل عملية التقييم؛
- ❖ التزام المصرف بالرفع من تقييم أدائه المالي للكشف عن نقاط الضعف والقصور و معالجتها وفق ما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يتمكن من منافسة البنوك الأخرى.

افاق الدراسة:

- ❖ اثر مؤشرات السيولة والربحية على الرفع المالي –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري من 2009الي 2019.
- ❖ إدارة مخاطر السيولة المصرفية و تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية –دراسة مقارنة بين بنك الأردن و بنك الكويت من 2006 الي 2019.
- ❖ دور السيولة المصرفية في توليد الربحية في البنوك الإسلامية–دراسة حالة بنك السودان وبنك ماليزيا.

قائمة المراجع

الكتب:

1- ،محمد خلة توفيق،"**الاقتصاد النقدي و المصرفي**"،**دراسة تحليلية للمؤسسات و النظريات**، دار الفكر الجامعي،الطبعة الأولى، مصر،2011.

2- د. أنيس البكري، د. وليد الصافي، "**النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق**"، دار المستقبل للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى،2009

3- د. حاكم محسن الربيعي، د. حمد عبد الحسني راضي،" **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء و المخاطرة**"، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2011

4- د. خبابة عبد الله، "**الاقتصاد المصرفي،دار الجامعة الجديدة**"، الطبعة الأولى، مصر،2013

5- د. زياد العلواني،" **نقود و بنوك**"، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، الجزائر،1981

6- د. زينب حسين عوض الله، "**اقتصاديات النقود و الأموال**"، دار الجامعة، مصر، 1994

7- د. سامر جلدة،"**البنوك التجارية و التسويق المصرفي**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2009

8- د. عبد السلام أبو فحف،" **أساسيات التنظيم والإدارة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002

9- د. عبد الغفار حنفي، د. عبد السلام أبو قحف، "**الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية، الاسكندرية،2003

10- د. عبد القادر محمد الأسطة، "**أساسيات الإدارة الإستراتيجية**"، دار الأكاديمية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2016

11- د. عقيل جاسم عبد الله، "**تقييم المشروعات**"، دار حامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999

12- د. فريد الصلح، د. موريس نصر، "**البنك والأعمال البنكية**"، دار الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1989

13- د. مجيد الكرفي،" **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان،2007

14- د. محمد اسماعيل هاشم، "**مذكرات في البنوك و النقود**"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،1976

15- د. محمد خلة توفيق،" **الهندسة المالية، البطار النظري و التطبيقي لأنشطة التمويل و الاستثمار**"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية،2011

16- د. محمد سميرأحمد،"**الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية**"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2009

17- د. محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الاردن،2014

18- د. محمد محمود عبد المجيد،" **تقويم الاداء في البنوك**"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1999

19- د. محمد نبيل ابراهيم، "**الوجيز في البنوك التجارية**"، عمليات، تقنيات، تطبيقات، قسنطينة، الجزائر، 2000

20- د. نصر حمود مزنان فهد، "**أثر السياسات الاقتصادية في أداء البنوك التجارية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الاردن، 2011

21- د. وائل محمد صبحي إدريس، د.طاهر محسن منصور، "**الإدارة الاستراتيجية منظور منهجي متكامل**"، دار وائل للنشر، الأردن ،2007

22- د. يوحنة عبد الله ادم، د.سليمان اللوزي،" **دراسة الجدوى الاقتصادية و تقييم كفاءة أداء المنظمات**"، دار المسيرة للنشر، الاردن،2000

23- د.خالد أمين عبد الله، د.اسماعيل ابراهيم الطراد، "**إدارة العمليات المصرفية**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى،2006

24- د.ضياء مجيد الموسوي،"**اقتصاد النقود و البنوك**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،2005

25- د.فلاح حسين الحسيني، د.مؤيد عبد الرحمان، "**إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، مصر،2011.

26- د.كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**"،الدار الجامعية،الإسكندرية،2004

27- د.محفوظ جودة، زياد رمضان،"**الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**"،دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، عمان،2006.

28- دز سامر بطرس جلدة،"**النقود و البنوك**"، دار غيداء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى، عمان،2016

29- كاظم الجاسم العيساوي،" **الاقتصاد الإداري**"، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،عمان، الأردن،2008

الرسائل والمذكرات:

1- بوعافية خالد، "**السيولة المصرفية و أثرها على العائد و المخاطرة**"، دراسة مقارنة بين بنكين تجاري و إسلامي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي،2018/2017

2- تسمية سهام، "**تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج كاملز**"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة ورقلة، الجزائر،2014.

3- طالبي ايمان، "**الموازنة بين السيولة و الربحية في البنوك التجارية**"، دراسة حالة بنك الفلاحة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد بولضياف بالمسيلة،2017/2016

4- مؤمن شرف الدين، "**دور إدارة العمليات المصرفية في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية**"، مذكرة لنيل شهادة ماجيستيرفي علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012/2011

5- نادية سعودي،"**مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس و تقييم أداء البنوك التجارية**"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، بنوك مالية محاسبة،جامعة محمد بولضياف بالمسيلة،2018/2017

المجلات و البحوث:

1- أ. زياد نجم عبد السوداني، "**التحليل الإئتماني و دوره في ترشيد عمايات الاقراض المصرفي**"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الاصدار 29، 2011

2- أ.رجراج وهيبة، "**إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية و دور البنك المركزي في تنظيمها**"، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد5، 2014

3- بلال نوري سعد الكوري، "تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة"، دراسة مقارنة بين مصرف الرافدين و الرشيد(1997-2001)،المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد24، 2003

4- د. العربي مصطفى، "**تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي و المصرف التقليدي"، دراسة مقارنة بنك البركة الجزائري و سوتي جينيرال الجزائري،مجلة الإجتهاد للدراسات الاقتصادية و القانو نية**، المجلد8، العدد1، 2019

5- د. عباس كاظم الدعمي،" **تأثير إدارة المخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي و المصرفي**"، مجلة الإدارة الاقتصاد، المجلد5، العدد20، 2017

6- د. مقيمع صبري، "**محددات الربحية في البنوك التجارية"، دراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية**، مجلة الحقيقة، العدد31، 2010

7- د.نضال رؤوف ، "**دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد36، 2013

8- الشيخ الذاودي،" **تحليل أسس النظرية لمفهوم الإتمان المصرفي**"، ايطار مفاهيمي، مجلة الباحث، العدد7،جامعة الجزائر،2010/2009

9- نور محمد ثابث كاظم،"**تقييم فعاليات إدارة الإئتمان المصرفي**"، ايطار مفاهيمي، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد5،العدد10، 2013

التقارير:

التقرير السنوي لبنك بغداد(2010-2015)

مواقع الانترنت:

https://ar.m.wikipedia.org

https://www.bankofbaghdad.com.

قائمة الملاحق

الميزانية العامة

كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١١

بيان (أ)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٠/١٢/٣١ ألف دينار
		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	٤٥٧,٣٨٧,٤٦٣	٥٧١,٨٢٢,٣٥٦
٢	١٥	الاستثمارات	١٨٥,٤٦٥,٠٨٠	١٢٩,٥٣٩,١٤٧
	١٤	**الائتمان النقدي**		
٣	١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة	٤,١٢٤,٠٤٢	١٨,٢٧٥
٤	١٤عدا ١٤٤	القروض والتسليفات	١٤٥,٦٥٧,٩٤١	١٨٠,٧٨١,٧٩١
			١٤٩,٧٨١,٩٨٣	١٨٠,٨٠٠,٠٦٦
	١٦	**المدينون وأرصدة مدينة**		
		حسابات مدينة متبادلة	-	٤,٠٩٧,٧١٣
٥		الأرصدة المدينة	٤٨,٦١٩,٧٦٥	٤٤,٥٤٨,٤٦٨
			٤٨,٦١٩,٧٦٥	٤٨,٦٤٦,١٨١
			٨٤١,٢٤٥,٢٩١	٩٣٠,٨٠٧,٧٥٠
		الموجودات الثابتة		
٦	١١و١٢	الفائمة – بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الإندثارات والإطفاءات)	٣٤,٠١٣,٠٤٥	٣٠,٢٥٤,٨٦٠
		مجموع الموجودات	٨٧٥,٢٦٧,٣٣٦	٩٦١,٠٦٢,٦١٠
		الحسابات المتقابلة		
١٢	١٩	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٢٩,١٣٥,٧٧٤	٧٠٥,٦٤٩,٩٧١

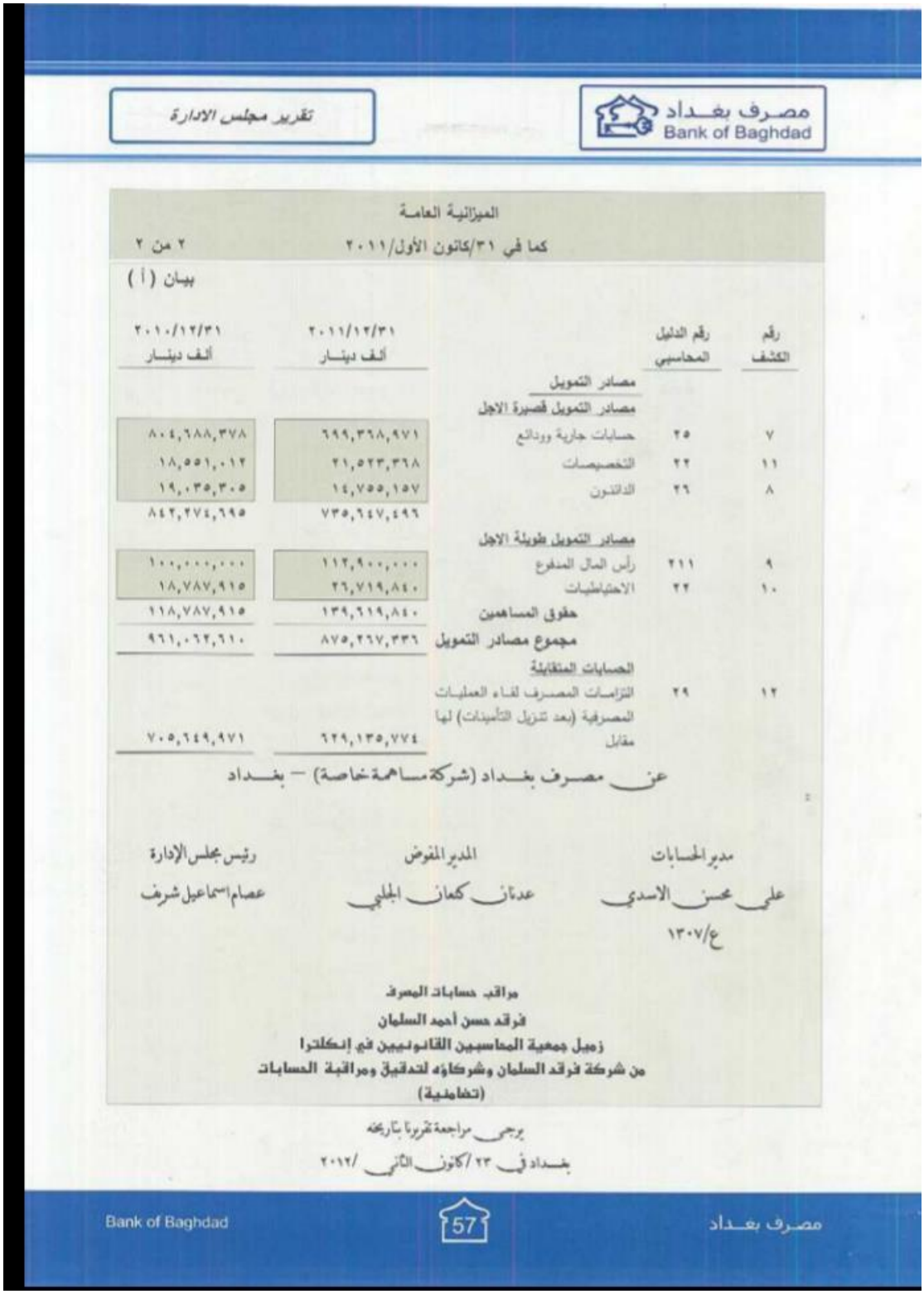

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

تقرير مجلس الادارة

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١١

بيان (أ)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٠/١٢/٣١ ألف دينار
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٧	٢٥	حسابات جارية وودائع	٦٩٩,٣٦٨,٩٧١	٨٠٤,٦٨٨,٣٧٨
١١	٢٢	التخصيصات	٢١,٥٢٣,٣٦٨	١٨,٥٥١,٠١٢
٨	٢٦	الدائنون	١٤,٧٥٥,١٥٧	١٩,٠٣٥,٣٠٥
			٧٣٥,٦٤٧,٤٩٦	٨٤٢,٢٧٤,٦٩٥
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٩	٢١١	رأس المال المدفوع	١١٢,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	٢٢	الاحتياطيات	٢٦,٧١٩,٨٤٠	١٨,٧٨٧,٩١٥
		حقوق المساهمين	١٣٩,٦١٩,٨٤٠	١١٨,٧٨٧,٩١٥
		مجموع مصادر التمويل	٨٧٥,٢٦٧,٣٣٦	٩٦١,٠٦٢,٦١٠
		الحسابات المتقابلة		
١٢	٢٩	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٢٩,١٣٥,٧٧٤	٧٠٥,٦٤٩,٩٧١

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

مدير الحسابات	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة
علي محسن الاسدي	عدنان كمال الجلبي	عصام اسماعيل شريف
ع/١٣٠٧		

مراقب حسابات المصرف
فرقد حسن أحمد السلمان
زميل جمعية المحاسبين القانونيين في إنكلترا
من شركة فرقد السلمان وشركاؤه لتدقيق ومراقبة الحسابات
(تضامنية)

يرجى مراجعة تقريرنا بتاريخه
بغداد في ٢٣/كانون الثاني/٢٠١٢

حساب الأرباح والخسائر
للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١١

بيان (ب)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		السنة الحالية ألف دينار		السنة السابقة ألف دينار	
		إيرادات النشاط الجاري				
١٣	٤٣	إيراد النشاط الخدمي	٩٢,٥٠٤		٧٨,٢٠٢	
١٤	٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٤٨,٢٢٩,٦٩٩		٣٣,١٠٦,٨٥٣	
١٥	٤٦	إيراد الاستثمارات	٧,١٩٠,٠٥٨		٧,٤٥٣,٧٠١	
			٥٥,٥١٢,٢٦١		٤٠,٦٣٨,٧٥٦	
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري				
١٦	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٨,٥٣٥,٣٩١		٦,٤٠٣,٤٧٩	
٦	٣٧	الاندثارات والأطفاءات	٢,٨٢٢,٦١٢		١,٧٤٤,٨١٨	
١٧	٣٣-٣١	المصروفات الإدارية	١٦,٣٣٥,٤٢١		١٤,٤٧٣,٤٧٥	
			٢٧,٦٩٣,٤٢٤		٢٢,٦٢١,٧٧٢	
		فائض العمليات الجارية	٢٧,٨١٨,٨٣٧		١٨,٠١٦,٩٨٤	
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى				
١٨	٤٨	الايرادات التحويلية	١٠,٣٧٨		-	
١٨	٤٩	الإيرادات الأخرى	١٠٥,٥٥٥		١,٠٦٨,٤٣٤	
			١١٥,٩٣٣		١,٠٦٨,٤٣٤	
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى				
١٩	٣٨	المصروفات التحويلية	٢,٦٦٣,٧٢٦		١,١٣٣,٩١٥	
٢٠	٣٩	المصروفات الأخرى	٢٩٨,٧٧٩		١,٧٤٠,٢٩٤	
			٢,٩٦٢,٥٠٥		٢,٨٧٤,٢٠٩	
		الفائض القابل للتوزيع	٢٤,٩٧٢,٢٦٥		١٦,٢١١,٢٠٩	
		يوزع كما يلي: -				
		تخصيصات ضريبية		٤,٠١٤,١٤٥		
		الاحتياطي القانوني لرأس المال بموجب قانون الشركات		١,٠٤٧,٩٠٦		
		أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم)		١٩,٩١٠,٢١٤		
				٢٤,٩٧٢,٢٦٥		

كشف النقود
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١١
كشف رقم (١)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٠/١٢/٣١ ألف دينار
١٨١	نقد في الصندوق	٥٩,٩١٠,٧٠٧	٦٨,٦٢٩,٧٦٢
١٨٣	نقد لدى المصارف المحلية	١٢٦,٤٣٤,٦٥٤	٢١٢,٠٨٤,٤١٩
١٨٤	الودائع القانونية لدى البنك المركزي - مقيد	٧٣,٣٢٧,١١٧	٩٦,٣٧١,٦٠٨
١٨٦	أوراق نقدية أجنبية	٥٠,١٨٤,٥٨٨	٦٢,٩٤٠,٤٥٦
١٨٧	نقد لدى المصارف الخارجية	٢١,١٧٠,٣٩٧	٥,١٢٦,٠٦١
١٨٨	نقد لدى المراسلين يستحق بعد فترة	١٢٦,٣٦٠,٠٠٠	١٢٦,٦٧٠,٠٥٠
		٤٥٧,٣٨٧,٤٦٣	٥٧١,٨٢٢,٣٥٦

كشف الاستثمارات
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١١
كشف رقم (٢)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٠/١٢/٣١ ألف دينار
١٥٣	استثمارات مالية قصيرة الأجل		
١٥٣١	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ القطاع الحكومي	١٥٨,٥٠٠,٠٠٠	١١٩,١٤٠,٠٠٠
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل/قطاع خاص	٣,٨٩٨,٠٤٠	٣,٣٧٩,١٤٧
١٥٣٨	استثمارات قصيرة الأجل/عالم خارجي	٢٣,٠٦٧,٠٤٠	٧,٠٢٠,٠٠٠
		١٨٥,٤٦٥,٠٨٠	١٢٩,٥٣٩,١٤٧

كشف الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١١
كشف رقم (٣)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٠/١٢/٣١ ألف دينار
١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة		
١٤٤٥	حوالات داخلية مبتاعة	٤,١٢٤,٠٤٢	١٨,٢٧٥

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

تقرير مراقب الحسابات والبيانات المالية مع الكشوفات التابعة لها

حول نشاط المصرف

للسنة المالية المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢

الميزانية العامة

كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢

بيان (أ)

١ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار
		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	٨١٢,٣٩١,٨٩٧	٤٥٧,٣٨٧,٤٦٣
٢	١٥	الاستثمارات	٢٣٩,١٢٨,٠٤٨	١٨٥,٤٦٥,٠٨٠
	١٤	الائتمان النقدي		
٣	١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة	١٠,١٤٥,٧٥١	٤,١٢٤,٠٤٢
٤	١٤عدا ١٤٤	القروض والتسليفات	١٣٧,٢٥٥,٢٨٧	١٤٥,٦٥٧,٩٤١
			١٤٧,٤٠١,٠٣٨	١٤٩,٧٨١,٩٨٣
	١٦	المدينون وأرصدة مدينة		
٥		الأرصدة المدينة	٥٨,٤٨٦,٨٥٢	٤٨,٦١٩,٧٦٥
			١,٢٥٧,٤٠٧,٨٣٥	٨٤١,٢٥٤,٢٩١
		الموجودات الثابتة		
٦	١١و١٢	القائمة – بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الإندثارات والإطفاءات)	٤٣,٢٤٧,١٤٩	٣٤,٠١٣,٠٤٥
		مجموع الموجودات	١,٣٠٠,٦٥٤,٩٨٤	٨٧٥,٢٦٧,٣٣٦
		الحسابات المقابلة		
١٢	١٩	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٣١,٦٤٨,٠٤١	٦٢٩,١٣٥,٧٧٤

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢

بيان (أ)
٢ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٧	٢٥	حسابات جارية وودائع	١,٠٤٦,٧١٩,٠٠٩	٦٩٩,٣٦٨,٩٧١
١١	٢٢	التخصيصات	٢٢,٠٤٧,٣٤٨	٢١,٥٢٣,٣٦٨
٨	٢٦	الدائنون	٢٤,٦٣٥,٧٧٩	١٤,٧٥٥,١٥٧
			١,٠٩٣,٤٠٢,١٣٦	٧٣٥,٦٤٧,٤٩٦
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٩	٢١١	رأس المال المدفوع	١٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٢,٩٠٠,٠٠٠
١٠	٢٢	الاحتياطيات	٣٢,٢٥٢,٨٤٨	٢٦,٧١٩,٨٤٠
		حقوق المساهمين	٢٠٧,٢٥٢,٨٤٨	١٣٩,٦١٩,٨٤٠
		مجموع مصادر التمويل	١,٣٠٠,٦٥٤,٩٨٤	٨٧٥,٢٦٧,٣٣٦
		الحسابات المقابلة		
١٢	٢٩	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) قبالها مقابل	٦٣١,٦٤٨,٠٤١	٦٢٩,١٣٥,٧٧٤

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

مدير الحسابات	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة
نادية اسماعيل ابراهيم	عدنان كنعان الجلبي	عصام اسماعيل شريف
ع/١٩٥٦٧		

خضوعا لتقريرنا المرقم (٥) والمؤرخ في ٢٠١٣/٣/١٧

علي محمد حمودي التحافي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
رقم الاجازة : ٢٧٧/بغداد
٢٠١٣/٣/١٧

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

كشف النقـــــود
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢
كشف رقم (١)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار
١٨١	نقد في الصندوق	٣٥,١٧٣,١٨٠	٥٩,٩١٠,٧٠٧
١٨٣	* نقد لدى المصارف المحلية	٥٣١,٣١٨,٥٩٩	١٢٦,٤٣٤,٦٥٤
١٨٤	الودائع القانونية لدى البنك المركزي- مقيد	١١٣,١٤٣,٥٢٧	٧٣,٣٢٧,١١٧
١٨٦	أوراق نقدية أجنبية	٨٢,٥٤٧,٩٦٦	٥٠,١٨٤,٥٨٨
١٨٧	نقد لدى المصارف الخارجية	٥٠,٢٠٨,٦٢٥	٢١,١٧٠,٣٩٧
١٨٨	نقد لدى المراسلين يستحق بعد فترة	—	١٢٦,٣٦٠,٠٠٠
		٨١٢,٣٩١,٨٩٧	٤٥٧,٣٨٧,٤٦٣

* ايضاح :-

يتضمن حساب نقد لدى المصارف المحلية الارصدة التالية :-

	ألف دينار
نقد لدى المصارف المحلية	٤١,٤٢٣,٤١٤
الاستثمار الاسبوعي لدى البنك المركزي	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي – جاري طليق – دينار	٣٩,٨٩٥,١٨٥
	٥٣١,٣١٨,٥٩٩

كشـــف الاستثمـــــارات
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢
كشف رقم (٢)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار
١٥٣	استثمارات مالية قصيرة الأجل		
١٥٣١	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ القطاع الحكومي	١٦١,٢٨٠,٠٠٠	١٥٨,٥٠٠,٠٠٠
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل/قطاع خاص	٤,١٠٥,٥٢٢	٣,٨٩٨,٠٤٠
١٥٣٨	استثمارات قصيرة الأجل/عالم خارجي	٧٣,٧٤٢,٥٢٦	٢٣,٠٦٧,٠٤٠
		٢٣٩,١٢٨,٠٤٨	١٨٥,٤٦٥,٠٨٠

كشف الأوراق التجارية المخصومة والمباعة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢
كشف رقم (٣)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١١/١٢/٣١ ألف دينار
١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمباعة		
١٤٤٥	حوالات داخلية مباعة	١٠,١٤٥,٧٥١	٤,١٢٤,٠٤٢

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

حساب الأرباح والخسائر
للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٢

بيان (ب)

رقم الكشف	رقم الدليل الحاسبي		السنة الحالية ألف دينار	السنة السابقة ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
١٣	٤٣	إيراد النشاط الخدمي	١٦٥,٨٧٢	٩٢,٥٠٤
١٤	٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٤٦,٢٦٢,١١٤	٤٨,٢٢٩,٦٩٩
١٥	٤٦	إيراد الاستثمارات	١٦,١٥٥,٠٣٤	٧,١٩٠,٠٥٨
			٦٢,٥٨٣,٠٢٠	٥٥,٥١٢,٢٦١
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري		
١٦	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	٩,٦٨٦,٩٨٣	٨,٥٣٥,٣٩١
٦	٣٧	الاندثارات والأطفاءات	٣,٠٤٥,٦٥٢	٢,٨٢٢,٦١٢
١٧	٣٣-٣١	المصروفات الإدارية	١٨,٥١٧,٠٤٩	١٦,٣٣٥,٤٢١
			٣١,٢٤٩,٦٨٤	٢٧,٦٩٣,٤٢٤
		فائض العمليات الجارية	٣١,٣٣٣,٣٣٦	٢٧,٨١٨,٨٣٧
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى		
١٨	٤٨	الإيرادات التحويلية	—	١٠,٣٧٨
١٨	٤٩	الإيرادات الأخرى	١٤٨,٣٠٠	١٠٥,٥٥٥
			١٤٨,٣٠٠	١١٥,٩٣٣
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى		
١٩	٣٨	المصروفات التحويلية	١,٤٣٨,٥٠٥	٢,٦٦٣,٧٢٦
٢٠	٣٩	المصروفات الأخرى	٤٠٥,٦٢٩	٢٩٨,٧٧٩
			١,٨٤٤,١٣٤	٢,٩٦٢,٥٠٥
		الفائض القابل للتوزيع	٢٩,٦٣٧,٥٠٢	٢٤,٩٧٢,٢٦٥
		يوزع كما يلي:-		
		تخصيصات ضريبية	٤,٥٣٨,١٢٥	٤,٠١٤,١٤٥
		الاحتياطي القانوني لرأس المال بموجب قانون الشركات	١,٢٥٤,٩٦٨	١,٠٤٧,٩٠٦
		أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	٢٣,٨٤٤,٤٠٩	١٩,٩١٠,٢١٤
			٢٩,٦٣٧,٥٠٢	٢٤,٩٧٢,٢٦٥

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣

بيان (أ)
١ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار
		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	١,٠١٤,٦٩٨,٢٠٠	٨١٢,٣٩١,٨٩٧
٢	١٥	الاستثمارات	٤١٠,١٧٧,٥١٠	٢٣٩,١٢٨,٠٤٨
	١٤	**الائتمان النقدي**		
٣	١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	١٠,٩٨٥,٦٥٦	١٠,١٤٥,٧٥١
٤	١٤عدا ١٤٤	القروض والتسليفات	٢٠٨,١٨٤,١٣٦	١٣٧,٢٥٥,٢٨٧
			٢١٩,١٦٩,٧٩٢	١٤٧,٤٠١,٠٣٨
	١٦	**المدينون وأرصدة مدينة**		
٥		الأرصدة المدينة	٦٤,٠٤٨,٢٢٣	٥٨,٤٨٦,٨٥٢
			١,٧٠٨,٠٩٣,٧٢٥	١,٢٥٧,٤٠٧,٨٣٥
		الموجودات الثابتة		
٦	١١و١٢	القائمة — بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الإندثارات والإطفاءات)	٥٦,٨١٠,٨٣٣	٤٣,٢٤٧,١٤٩
		مجموع الموجودات	١,٧٦٤,٩٠٤,٥٥٨	١,٣٠٠,٦٥٤,٩٨٤
		الحسابات المتقابلة		
١٢	١٩	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٧١,٧٠٥,٠٨٩	٦٣١,٦٤٨,٠٤١

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤

بيان (أ)
١ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار
		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣	١,٠١٤,٦٩٨,٢٠٠
٢	١٥	الاستثمارات	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩	٤١٠,١٧٧,٥١٠
	١٤	**الائتمان النقدي**		
٣	١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمباعة	٢,٢٠٤,٢٩٩	١٠,٩٨٥,٦٥٦
٤	١٤عدا ١٤٤	القروض والتسليفات	٢٢٦,٦٩٩,٦٧٣	٢٠٨,١٨٤,١٣٦
			٢٢٨,٩٠٣,٩٧٢	٢١٩,١٦٩,٧٩٢
	١٦	**المدينون وأرصدة مدينة**		
٥		الأرصدة المدينة	٩٣,٧٥٣,٠٤٤	٦٤,٠٤٨,٢٢٣
			١,٧٧٠,٠٨٧,٧٠٨	١,٧٠٨,٠٩٣,٧٢٥
		الموجودات الثابتة		
٦	١١و١٢	العائمة – بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الإندثارات والإطفاءات)	٥٧,٤١٧,٦١٧	٥٦,٨١٠,٨٣٣
		مجموع الموجودات	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥	١,٧٦٤,٩٠٤,٥٥٨
		الحسابات المقابلة		
١٢	١٩	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٧٧٥,٢٢٦,٩١٢	٦٧١,٧٠٥,٠٨٩

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

2 0 1 4

حساب الأربـاح والخسائـر
للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤

بيـان (ب)

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		السنة الحالية ألف دينار	السنة السابقة ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
١٣	٤٣	إيراد النشاط الخدمي	٧٧٩,٠٦٥	٤٠٢,٤١٢
١٤	٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٥٧,٠٥٨,٣٧٠	٥٨,١٨٧,٥٢٣
١٥	٤٦	إيراد الاستثمارات	١٨,٢٠٨,٩٢٩	٢٥,٩٣٠,١٢١
			٧٦,٠٤٦,٣٦٤	٨٤,٥٢٠,٠٥٦
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري		
١٦	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١٢,١٧٦,١٥٠	١٣,٠٥٣,٥٨٧
٦	٣٧	الاندثارات والأطفاءات	٢,٨٨٨,٩١٨	٣,٢٨٠,١٤٤
١٧	٣٣-٣١	المصروفات الإدارية	٢٤,٩٤٠,٦٤٧	٢٢,١٢٤,٤٣٢
			٤٠,٠٠٥,٧١٥	٣٨,٤٥٨,١٦٣
		فائض العمليات الجارية	٣٦,٠٤٠,٦٤٩	٤٦,٠٦١,٨٩٣
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى		
١٨	٤٩	الإيرادات الأخرى	٢١٨,٧٨٠	٧٣٧,٤٦٦
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى		
١٩	٣٨	المصروفات التحويلية	١,٣٤٦,٨١٢	٤,٣٧٠,٢٠٨
٢٠	٣٩	المصروفات الأخرى	٢,٠٦٥,٦١٧	٣,٦٣٢,٠٨٠
			٣,٤١٢,٤٢٩	٨,٠٠٢,٢٨٨
		الفائض القابل للتوزيع	٣٢,٨٤٧,٠٠٠	٣٨,٧٩٧,٠٧١
		يوزع كما يلي:-		
		مخصصات ضريبة	٥,٠٦٦,٣٤٢	٦,٧٣٠,٣٩١
		احتياطي طوارئ	٧,٠٠٠,٠٠٠	-
		الاحتياطي القانوني (رأس المال بموجب قانون الشركات	١,٠٣٩,٠٣٣	١,٦٠٣,٣٣٤
		أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	١٩,٧٤١,٦٢٥	٣٠,٤٦٣,٣٤٦
			٣٢,٨٤٧,٠٠٠	٣٨,٧٩٧,٠٧١

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

2014

كشف النقـــود
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤
كشف رقم (١)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار
١٨١	نقد في الصندوق	٨٦,١٨١,٧٢٤	١١٢,٣٠٤,٢٤٢
١٨٣	*نقد لدى المصارف المحلية	٥٨٢,٦٢٠,٧٥٠	٦٠٢,٧١٢,١٩٤
١٨٤	الودائع القانونية لدى البنك المركزي- مقيد	١٩٥,٨٩٥,٤٢٤	١٧٠,٠١٧,٥٩٠
١٨٦	أوراق نقدية أجنبية	٦٧,٠٧٥,٩٨٧	١١٠,٩٨٣,٢٥٠
١٨٧	نقد لدى المصارف الخارجية	٦٠,٦٣٥,٠٥٨	١٨,٦٨٠,٩٢٤
		٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣	١,٠١٤,٦٩٨,٢٠٠

* ايضاح :-
يتضمن حساب نقد لدى المصارف المحلية الارصدة التالية :-

	ألف دينـــار
نقد لدى المصارف المحلية	١٣٥,١٣٢,٢٦٣
الاستثمار الاسبوعي لدى البنك المركزي	٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي – جاري طليق – دينار	١٨٧,٤٨٨,٤٨٧
	٥٨٢,٦٢٠,٧٥٠

كشف الاستثمـــارات
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤
كشف رقم (٢)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار
١٥٣	استثمارات مالية قصيرة الأجل		
١٥٣١	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ القطاع الحكومي	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠	١٨٥,٥٦٠,٠٠٠
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل/قطاع خاص ، اسهم	٧,٩٦٠,٥٠٣	٣,٢٧٦,٦٥١
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الاجل /شركة بغداد للوساطة ، اسهم	١١١,٤٨١	٦٣٩,٤١٩
١٥٣٧	استثمارات قصيرة الأجل/فرع بيروت	٢٩,٢٢٨,٤٦٤	٢٢٠,٧٠٤,٤٤٠
١٥٣٨	استثمارات قصيرة الأجل/عالم خارجي	٣١٢,٧٢١,٣٠١	
		٤٥٥,٠٢١,٧٤٩	٤١٠,١٧٧,٥١٠

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٤

بيان (أ)
٢ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٧	٢٥	حسابات جارية وودائع	١,٤٩١,٥٩٩,٢٨٨	١,٣٩٣,٥٨٤,٢٥٠
١١	٢٢	التخصيصات	٢٣,٦٥٤,٢٩٦	٢٥,٠٩٣,٣٧٥
٨	٢٦	الدائنون	١٩,٨٣٢,٥٤٣	٥٤,٩٦٤,٥١٩
			١,٥٣٥,٠٨٦,١٢٧	١,٤٧٣,٦٤٢,١٤٤
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٩	٢١١	رأس المال المدفوع	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	٢٢	الاحتياطيات	٤٢,٤١٩,١٩٨	٤١,٢٦٢,٤١٤
		حقوق المساهمين	٢٩٢,٤١٩,١٩٨	٢٩١,٢٦٢,٤١٤
		مجموع مصادر التمويل	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥	١,٧٦٤,٩٠٤,٥٥٨
		الحسابات المقابلة		
١٢	٢٩	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) قما مقابل	٧٧٥,٢٢٦,٩١٢	٦٧١,٧٠٥,٠٨٩

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) - بغداد

مدير الحسابات	المدير المفوض/ وكالة	رئيس مجلس الإدارة
نادية اسماعيل ابراهيم	محمد علي جابر	عصام اسماعيل شريف
ع/١٩٥٦٧		

خضوعا لتقريرنا المرقم (٨) والمؤرخ في ٥ /آذار/٢٠١٥

علي محمد حمودي التحافي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة بدر شنون عجيل وشريكه
رقم الاجازة : ٢٧٧/بغداد
٥/آذار/٢٠١٥

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

٣١/كانون الأول/٢٠١٥ — الميزانية العامة — بيان (أ) ٢ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٥/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٧	٢٥	حسابات جارية وودائع	٨٩٧,٣١٠,٨٩٨	١,٤٩١,٥٩٩,٢٨٨
١١	٢٢	التخصيصات	٥٧,٤٩٠,٨٧٦	٢٣,٦٥٤,٢٩٦
٨	٢٦	الدائنون	٣٢٦,٢٤٦,٥٥١	١٩,٨٣٢,٥٤٣
			١,٢٨١,٠٤٨,٣٢٥	١,٥٣٥,٠٨٦,١٢٧
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٩	٢١١	راس المال المدفوع	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
١٠	٢٢	الاحتياطيات	١٨,٤٨٨,٣٧٣	٤٢,٤١٩,١٩٨
		حقوق المساهمين	٢٦٨,٤٨٨,٣٧٣	٢٩٢,٤١٩,١٩٨
		مجموع مصادر التمويل	١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥
		الحسابات المتقابلة		
١٢	٢٩	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٩٩,٨٨٠,٢٧٧	٧٧٥,٢٢٦,٩١٢

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

مدير الحسابات	المدير المفوض	رئيس مجلس الإدارة
لؤي فؤاد عزيز	محمد علي جابر	عصام اسماعيل شريف
١٧٢٧٨/ع		

خضوعا لتقريرنا المرقم (٩) والمؤرخ في ٢٨ /شباط/٢٠١٦

علي محمد حمودي التحافي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
من شركة بدر شنون عجيل وشريكه
رقم الأجازة ، ٢٧٧/بغداد
٢٨/ شباط/٢٠١٦

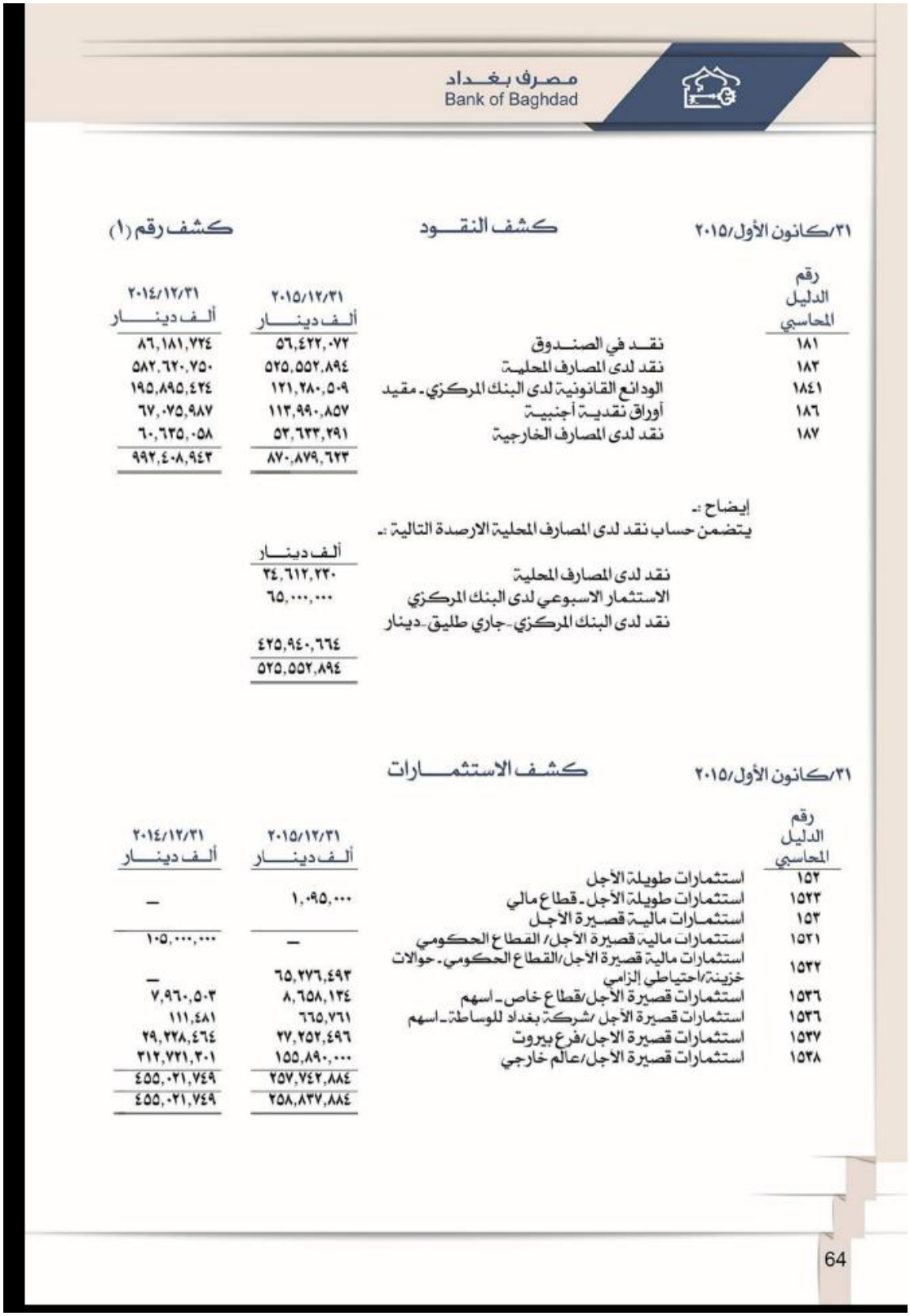

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

كشف النقود — كشف رقم (١)

٣١/كانون الأول/٢٠١٥

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٥/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار
١٨١	نقد في الصندوق	٥٦,٤٢٢,٠٧٢	٨٦,١٨١,٧٢٤
١٨٢	نقد لدى المصارف المحلية	٥٢٥,٥٥٢,٨٩٤	٥٨٢,٦٢٠,٧٥٠
١٨٤١	الودائع القانونية لدى البنك المركزي - مقيد	١٢١,٢٨٠,٥٠٩	١٩٥,٨٩٥,٤٢٤
١٨٦	أوراق نقدية أجنبية	١١٣,٩٩٠,٨٥٧	٦٧,٠٧٥,٩٨٧
١٨٧	نقد لدى المصارف الخارجية	٥٣,٦٣٣,٢٩١	٦٠,٦٣٥,٠٥٨
		٨٧٠,٨٧٩,٦٢٣	٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣

إيضاح :-
يتضمن حساب نقد لدى المصارف المحلية الارصدة التالية :-

	ألف دينار
نقد لدى المصارف المحلية	٢٤,٦١٢,٢٣٠
الاستثمار الاسبوعي لدى البنك المركزي	٦٥,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي - جاري طليق - دينار	٤٢٥,٩٤٠,٦٦٤
	٥٢٥,٥٥٢,٨٩٤

كشف الاستثمارات

٣١/كانون الأول/٢٠١٥

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٥/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار
١٥٢	استثمارات طويلة الأجل		
١٥٢٣	استثمارات طويلة الأجل - قطاع مالي	١,٠٩٥,٠٠٠	—
١٥٣	استثمارات مالية قصيرة الأجل		
١٥٣١	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ القطاع الحكومي	—	١٠٥,٠٠٠,٠٠٠
١٥٣٢	استثمارات مالية قصيرة الأجل/القطاع الحكومي - حوالات خزينة/احتياطي إلزامي	٦٥,٢٧٦,٤٩٣	—
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل/قطاع خاص - اسهم	٨,٦٥٨,١٣٤	٧,٩٦٠,٥٠٣
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل /شركة بغداد للوساطة - اسهم	٦٦٥,٧٦١	١١١,٤٨١
١٥٣٧	استثمارات قصيرة الاجل/فرع بيروت	٢٧,٢٥٢,٤٩٦	٢٩,٢٢٨,٤٦٤
١٥٣٨	استثمارات قصيرة الأجل/عالم خارجي	١٥٥,٨٩٠,٠٠٠	٣١٢,٧٢١,٣٠١
		٢٥٧,٧٤٢,٨٨٤	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩
		٢٥٨,٨٣٧,٨٨٤	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

بيان (ب)

حساب الأرباح والخسائر

٣١/كانون الأول/٢٠١٥

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		السنة الحالية ألف دينار	السنة السابقة ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
١٣	٤٣	إيراد النشاط الخدمي	٨١٦,٣٢١	٧٧٩,٠٦٥
١٤	٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٦٨,٠٠٧,٧٩٧	٥٧,٠٥٨,٣٧٠
١٥	٤٦	إيراد الاستثمارات	١٠,٦٣٨,٤٧٢	١٨,٢٠٨,٩٢٩
			٧٩,٤٦٢,٥٩٠	٧٦,٠٤٦,٣٦٤
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري		
١٦	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١٢,٤٠١,١٧٦	١٢,١٧٦,١٥٠
٦	٣٧	الاندثارات والأطفاءات	٢,٧٧٣,٢٥١	٢,٨٨٨,٩١٨
١٧	٣٣-٣١	المصروفات الإدارية	٢٤,٩٩٧,٩٥٣	٢٤,٩٤٠,٦٤٧
			٤٠,١٧٢,٠٢٠	٤٠,٠٠٥,٧١٥
		فائض العمليات الجارية	٣٩,٢٩٠,٥٧٠	٣٦,٠٤٠,٦٤٩
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى		
١٨	٤٩	الإيرادات الأخرى	١٠,٣٠٢,٦٥٥	٢١٨,٧٨٠
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى		
١٩	٣٨	المصروفات التحويلية	٣٥,٠٤٢,٩٧٤	١,٣٤٦,٨١٢
٢٠	٣٩	المصروفات الأخرى	١,٢٨٩,٥٧٨	٢,٠٦٥,٦١٧
			٣٦,٣٣٢,٥٥٢	٣,٤١٢,٤٢٩
		الفائض القابل للتوزيع	١٣,٢٦٠,٦٧٣	٣٢,٨٤٧,٠٠٠
		يوزع كما يلي:-		
		تخصيصات ضريبية	٧,٥٤٤,٠٥١	٥,٠٦٦,٣٤٢
		احتياطي طوارئ	–	٧,٠٠٠,٠٠٠
		الاحتياطي القانوني لرأس المال بموجب قانون الشركات	٢٨٥,٨٣١	١,٠٣٩,٠٣٣
		أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	٥,٤٣٠,٧٩١	١٩,٧٤١,٦٢٥
			١٣,٢٦٠,٦٧٣	٣٢,٨٤٧,٠٠٠

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

٣١/كانون الأول/٢٠١٥ — الميزانية العامة — بيان (أ) ١ من ٢

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٥/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٤/١٢/٣١ ألف دينار
		الموجودات		
		الموجودات المتداولة		
١	١٨	النقود	٨٧٠,٨٧٩,٦٢٣	٩٩٢,٤٠٨,٩٤٣
٢	١٥	الاستثمارات	٢٥٨,٨٣٧,٨٨٤	٤٥٥,٠٢١,٧٤٩
	١٤	الائتمان النقدي		
٣	١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة	٢,٢٠٤,٢٩٩	٢,٢٠٤,٢٩٩
٤	١٤عدا ١٤٤	القروض والتسليفات	٢٣٥,٧١٨,٨٥٨	٢٢٦,٦٩٩,٦٧٣
			٢٣٧,٩٢٣,١٥٧	٢٢٨,٩٠٣,٩٧٢
	١٦	المدينون وأرصدة مدينة		
٥		الأرصدة المدينة	١٢٥,٥٥١,٨١٣	٩٣,٧٥٣,٠٤٤
			١,٤٩٣,١٩٢,٤٧٧	١,٧٧٠,٠٨٧,٧٠٨
		الموجودات الثابتة		
٦	١١و١٢	القائمة – بالقيمة الدفترية (بعد تنزيل الإندثارات والإطفاءات)	٥٦,٣٤٤,٢٢١	٥٧,٤١٧,٦١٧
		مجموع الموجودات	١,٥٤٩,٥٣٦,٦٩٨	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥
		الحسابات المتقابلة		
١٢	١٩	التزامات الزبائن لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٩٩,٨٨٠,٢٧٧	٧٧٥,٢٢٦,٩١٢

الميزانية العامة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار	بيان (أ) ٢ من ٢ ٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار
		مصادر التمويل		
		مصادر التمويل قصيرة الاجل		
٧	٢٥	حسابات جارية وودائع	١,٣٩٣,٥٨٤,٢٥٠	١,٠٤٦,٧١٩,٠٠٩
١١	٢٢	التخصيصات	٢٥,٠٩٣,٣٧٥	٢٢,٠٤٧,٣٤٨
٨	٢٦	الدائنون	٥٤,٩٦٤,٥١٩	٢٤,٦٣٥,٧٧٩
			١,٤٧٣,٦٤٢,١٤٤	١,٠٩٣,٤٠٢,١٣٦
		مصادر التمويل طويلة الاجل		
٩	٢١١	رأس المال المدفوع	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧٥,٠٠٠,٠٠٠
١٠	٢٢	الاحتياطيات	٤١,٢٦٢,٤١٤	٣٢,٢٥٢,٨٤٨
		حقوق المساهمين	٢٩١,٢٦٢,٤١٤	٢٠٧,٢٥٢,٨٤٨
		مجموع مصادر التمويل	١,٧٦٤,٩٠٤,٥٥٨	١,٣٠٠,٦٥٤,٩٨٤
		الحسابات المتقابلة		
١٢	٢٩	التزامات المصرف لقاء العمليات المصرفية (بعد تنزيل التأمينات) لها مقابل	٦٧١,٧٠٥,٠٨٩	٦٣١,٦٤٨,٠٤١

عن مصرف بغداد (شركة مساهمة خاصة) – بغداد

مدير الحسابات	المدير المفوض/ وكالة	رئيس مجلس الإدارة
نادية اسماعيل ابراهيم	محمد علي جابر	عصام اسماعيل شريف
ع/١٩٥٦٧		

خضوعا لتقريرنا المرقم (٤) والمؤرخ في٢٦/شباط/٢٠١٤

علي محمد حمودي التحافي
محاسب قانوني ومراقب حسابات
رقم الاجازة : ٢٧٧/بغداد
٢٦ / شباط/٢٠١٤

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

حساب الأرباح والخسائر

للسنة المنتهية في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣

رقم الكشف	رقم الدليل المحاسبي		السنة الحالية ألف دينار	بيان (ب) السنة السابقة ألف دينار
		إيرادات النشاط الجاري		
١٣	٤٣	إيراد النشاط الخدمي	٤٠٢,٤١٢	١٦٥,٨٧٢
١٤	٤٤	إيراد العمليات المصرفية	٥٨,١٨٧,٥٢٣	٤٦,٢٦٢,١١٤
١٥	٤٦	إيراد الاستثمارات	٢٥,٩٣٠,١٢١	١٦,١٥٥,٠٣٤
			٨٤,٥٢٠,٠٥٦	٦٢,٥٨٣,٠٢٠
		تنزل: مصروفات النشاط الجاري		
١٦	٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١٣,٠٥٣,٥٨٧	٩,٦٨٦,٩٨٣
٦	٣٧	الاندثارات والأطفاءات	٣,٢٨٠,١٤٤	٣,٠٤٥,٦٥٢
١٧	٣٣-٣١	المصروفات الإدارية	٢٢,١٢٤,٤٣٢	١٨,٥١٧,٠٤٩
			٣٨,٤٥٨,١٦٣	٣١,٢٤٩,٦٨٤
		فائض العمليات الجارية	٤٦,٠٦١,٨٩٣	٣١,٣٣٣,٣٣٦
		تضاف: الإيرادات التحويلية والأخرى		
١٨	٤٩	الإيرادات الأخرى	٧٣٧,٤٦٦	١٤٨,٣٠٠
		تنزل: المصروفات التحويلية والأخرى		
١٩	٣٨	المصروفات التحويلية	٤,٣٧٠,٢٠٨	١,٤٣٨,٥٠٥
٢٠	٣٩	المصروفات الأخرى	٣,٦٣٢,٠٨٠	٤٠٥,٦٢٩
			٨,٠٠٢,٢٨٨	١,٨٤٤,١٣٤
		الفائض القابل للتوزيع	٣٨,٧٩٧,٠٧١	٢٩,٦٣٧,٥٠٢
		يوزع كما يلي:-		
		تخصيصات ضريبية	٦,٧٣٠,٣٩١	٤,٥٣٨,١٢٥
		الاحتياطي القانوني لرأس المال	١,٦٠٣,٣٣٤	١,٢٥٤,٩٦٨
		بموجب قانون الشركات	٣٠,٤٦٣,٣٤٦	٢٣,٨٤٤,٤٠٩
		أرباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	٣٨,٧٩٧,٠٧١	٢٩,٦٣٧,٥٠٢

مصرف بغداد
Bank of Baghdad

كشف النقود
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣
كشف رقم (١)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار
١٨١	نقد في الصندوق	١١٢,٣٠٤,٢٤٢	٣٥,١٧٣,١٨٠
١٨٣	* نقد لدى المصارف المحلية	٦٠٢,٧١٢,١٩٤	٥٣١,٣١٨,٥٩٩
١٨٤	الودائع القانونية لدى البنك المركزي– مقيد	١٧٠,٠١٧,٥٩٠	١١٣,١٤٣,٥٢٧
١٨٦	أوراق نقدية أجنبية	١١٠,٩٨٣,٢٥٠	٨٢,٥٤٧,٩٦٦
١٨٧	نقد لدى المصارف الخارجية	١٨,٦٨٠,٩٢٤	٥٠,٢٠٨,٦٢٥
		١,٠١٤,٦٩٨,٢٠٠	٨١٢,٣٩١,٨٩٧

* **ايضاح :-**

يتضمن حساب نقد لدى المصارف المحلية الارصدة التالية :-

	ألف دينار
نقد لدى المصارف المحلية	٩١,٢١٦,٧٢٩
الاستثمار الاسبوعي لدى البنك المركزي	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
نقد لدى البنك المركزي — جاري طليق — دينار	٢٦١,٤٩٥,٤٦٦
	٦٠٢,٧١٢,١٩٥

كشف الاستثمارات
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣
كشف رقم (٢)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار
١٥٣	استثمارات مالية قصيرة الأجل		
١٥٣١	استثمارات مالية قصيرة الأجل/ القطاع الحكومي	١٨٥,٥٦٠,٠٠٠	١٦١,٢٨٠,٠٠٠
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الأجل/قطاع خاص-اسهم	٣,٢٧٦,٦٥١	٤,١٠٥,٥٢٢
١٥٣٦	استثمارات قصيرة الاجل /شركة بغداد للوساطة -اسهم	٦٣٦,٤١٩	—
١٥٣٨	استثمارات قصيرة الأجل/عالم خارجي	٢٢٠,٧٠٤,٤٤٠	٧٣,٧٤٢,٥٢٦
		٤١٠,١٧٧,٥١٠	٢٣٩,١٢٨,٠٤٨

كشف الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة
كما في ٣١/كانون الأول/٢٠١٣
كشف رقم (٣)

رقم الدليل المحاسبي		٢٠١٣/١٢/٣١ ألف دينار	٢٠١٢/١٢/٣١ ألف دينار
١٤٤	الأوراق التجارية المخصومة والمبتاعة		
١٤٤٥	حوالات داخلية مبتاعة	١٠,٩٨٥,٦٥٦	١٠,١٤٥,٧٥١